شرح الأصول الستة

للإمام محمد بن عبدالوهاب

شرح فضيلة الشيخ الدكتور

فلاح بن إسماعيل مندكار

أستاذ العقيدة بكلية الشريعة بجامعة الكويت

حفظه الله تعالى

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،

فهذا شرح لرسالة: (الأصول الستة) التي كتبها الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى، شرحها فضيلة الشيخ فلاح بن إسماعيل حفظه الله في دورة علمية، ثم فُرغت من الأشرطة، وأعاد الشيخ النظر فيها، وزاد عليها ونقص، وعدّل ما يحتاج إلى تعديل، حتى خرجت بهذه الصورة القشيبة التي نسأل الله تعالى أن ينفع بها ويبارك فيها، وأن يجزل للماتن والشارح الجزاء في الدنيا ويوم اللقاء.

وقد تم تخريج الأحاديث من قبل بعض طلاب العلم بطريقة مختصرة، ونقلوا الأحكام على الأحاديث التي ليست في الصحيحين أو أحدهما. وقد اجْتُهد في إعداد هذه المادة العلمية السلفية من حيث الصف ومراجعة الطبع وحسن الإخراج حسب الاستطاعة، فالمرجو من الأفاضل جميعاً أن يكتبوا لموقع الشيخ ما يجدونه من أخطاء طباعية أو غيرها؛ فالدين النصيحة، وكل بني آدم خطاء.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نبشر القراء بأن جميع شروح الشيخ حفظه الله قيد الإعداد.

وقد أصدر الشيخ حفظه الله بياناً حول طباعة كتبه وتفريغ أشرطتـه، نُـشر في موقعه الرسمي، والمرجو من الجميع مراجعته والعمل به.

والله الموفق، والحمدلله رب العالمين.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تمهيد بين يدي الأصول الستة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد ،

أرى أن من حق إمامنا علينا أن أذكر شيئاً من سيرته تعريفاً به، وتقريراً لحقه، خاصة في هذه الأيام التي يحاول كثير ممن ينتسب إلى الإسلام والدعوة والصحوة إلى تشويه سيرته، وصرف الناس عن دعوته ومنهجه، فتراهم شرقاً وغرباً يتواطؤون على الوقيعة في الإمام ومن سار على نهجه والتزم دعوته، ويصفون الدعوة المباركة بالألقاب الشنيعة والأوصاف القبيحة، ويتهمون أهل الحق بما هم منه براء، ومرادهم تنفير الناس عن الحق، وتجميع الناس والدهماء بلا تصفية في العقائد والمناهج، ولا تربية على منهاج النبوة وميراث السلف الصالح . وهذا الأمر ليس غريباً ولا مستغرباً من هؤلاء؛ فإنهم على منهاج وميراث أهل البدع والأهواء على مرّ العصور والأزمان، فإنه مما تقرر عند العقلاء والفضلاء أن من أبرز سمات أهل الضلالة الوقيعة في أهل الأثر.

الشاهد أن إمامنا قد ناله حظٌ وافرٌ مما نال أهل العلم والفضل في مسيرتهم المباركة في الدعوة والبيان والنصح والإرشاد والذبّ عن دين الله، شأنهم – أعني العلماء الأجلاء – شأن الأنبياء والحكماء على مرّ الأزمان ومختلف العصور في الأمم والأقوام السابقين، كما جاء ذلك واضحاً صريحاً في كتاب الله عزَّ وجَلَّ

وسُنَّة سَيِّد المرسلين، وهذه الوقيعة، وتلك الأوصاف القبيحة لا تضرهم شيئاً، بل هي العلامات والمنارات التي يُهتدى بها، ويتعرف طلاب الحق من خلالها على صدقهم وصلاحهم، وصدق دعوتهم لتستمر المفاضلة والمفارقة والتمييز بين الحق والباطل والهدى والضلال والسُّنَّة والبدعة، فيظهر الحق وأهله في كل زمان ومكان، ولا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي وعد الله تعالى، وليظهر دين الله على الدين كله، وسُنَّة رسوله وما كان عليه الجماعة على الفِرَق كلّها.

فأقول معرّفاً بين يدي هذا الشرح، مستحضراً قول الذهبي في شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى: «وإنه أعظم من أن ينبه على سيرته مثلي »، إنه شيخ الإسلام، الإمام المجدد والهمام أبو الحسين محمد بن عبدالوهاب بن سليمان بن علي بن مشرَّف، آل معضاد الوهيبي من بني حنظلة بن مالك التميمي . وُلِدَ في العيينة، في وسط الجزيرة العربية سنة ١١١٥هـ، ونشأ في بيئة كريمة صالحة متّصلة بالعلم والعلماء، والفضل والفضلاء من جهة الأبوين الكريمين ومن علاهما؛ الأمر الذي هيّأ له البيئة الصالحة، والمورد الزلال، ومناهل العلم والآداب، فانكب رحمه الله على الطلب، والقراءة، والتلقي، وحسن الفهم والحفظ.

حفظ القرآن الكريم وهو دون العاشرة، وصبر وصابر في مجالس العلماء، يتلقى ويتفقه ويتأدب على أيدي كثير من علماء بلده بإشراف ورعاية أسرته وآبائه وأجداده حتى نبغ وبرز على أقرانه وإخوانه، ثم استزاد بعلو الهمّة فرحل في الطلب والأخذ والتلقي إشباعاً لرغبته وتحقيقاً لهمته العلية، فرحل متجشماً عناء السفر، ومتحملاً وعثاء الغربة، فرحل إلى الحجاز، والبصرة، والإحساء، صابراً مثابراً، وصادقاً مجاهداً، فصدقه الله تعالى فرزقه وآتاه فهماً ثاقباً، وعلماً نافعاً،

وألهمه رشده، وآتاه الحكمة وفصل الخطاب في البيان والحجاج، والكتابة والخطابة، والعلم والتعليم والدعوة، مسترشداً بأخلاق الأنبياء وآداب الحكماء في بيان الدين الحق والمنهج الموروث، والأمر العتيق الذي كان عليه النبي ﷺ وصحبه الكرام، ملتزماً في ذلك الرفق واللِّين والحِكمة والصبر، والصدق في حمل هموم الأُمَّة وإعادة الخلق إلى الحق وعلى خطى من سبقه من الأئمة الأعلام وهداة الأنام أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية، وإمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل في مسيرتهما العلمية والعملية والدعوية، حتى وفّقه الله إلى تجديد أمر الأمة في قرنه وزمانه، واشتهر بين الأنام بأنه الداعية إلى ما كان عليه سلف الأُمَّة والصحابة الكرام في الدين والاعتقاد والقول والعمل.

إن الناظر في مؤلفاته وكتاباته ومشاركاته في الفنون المتعددة من التفسير والحديث والفقه والاعتقاد، والوعظ والأخلاق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد والنصيحة، وعرض ذلك بأسلوبه المميز وطريقته الفذّة ومنهجه القويم ليدرك بحق حظه الوافر من ميراث العلم والنبوة، وإنه رحمه الله ما جاء بجديد ولا غيَّر ولا بدَّل ولا ابتدع ما لم يكن في عصر النبوة والصحابة معروفاً ومتبعاً، وإنما جدد لهم دعوة الرسل والأنبياء، ومنهاج الصحابة والأولياء في الدعوة إلى توحيد الله ودينه القويم، فأحيا في الأُمَّة الأمر العتيق والطريقة السلفية، وعرضها بأسلوب فَذّ شَيِّق، وقدَّم لها بمقدمات، ومسائل واستنتاجات تجمع شتات النصوص الشرعية وتنوعها، وتظهر وسطية أهل السُّنَّة بين فرق الأُمَّة، وتميّز الحق وتجلِّيه عن كل ما ألحق به ونسب إليه من الشوائب القولية والفعلية؛ لذلك لاقت دعوته وعرضه القبول والاعتناء، فالتف طُلّاب العِلم ومريدوا الحق حوله تعلماً، وتأدّباً، ثم اتّباعاً ونصرةً حتى أظهر الله الحق على يديه،

ونصر الدين والملّة، وكشف غمة الجهل والجاهلية، والتقليد الأعمى، وموروثات البدع والضلالة، وظلمة الشرك والوثنيات، وعبادة وتعظيم القبور والأضرحة.

وإن النّاظر في ظهوره وظهور دعوته التصحيحية في التوحيد والاتباع، وانتصاره على كافة الأعداء وأصحاب الأهواء على الرغم من اجتماعهم وكثرة عددهم وعتادهم وتعلقهم بما تعارفت الأُمَّة عليه من موروثات هي في الحقيقة بدع ومخالفات، وقد تجلى ذلك بأن هيَّأ الله تعالى لدعوته القائمة على العلم والبيان والسُّنَّة والقرآن، وعلى السنان والسلطان والقوة والأعوان بدخول الإمام الفذّ محمد بن سعود في دعوته، والتعاهد بنصرته ونشر دعوته وإزالة المنكرات لإعلاء كلمة الله ونشر التوحيد وإزالة آثار الشرك والأوثان.

أقول: لم يكن ذلك ليتم له إلا لإخلاصه وصدقه في حمل هموم الدِّين وحال الأُمَّة في ذلك الزمان لما رآه رَحِمَهُ اللَّهُ في قرى نجد وما حولها، ثم ازدادت آلامه وأحزانه لما رأى من غربة الدِّين، وفشو الشرك وعبادة غير الله أثناء ترحاله وانتقاله بين الدِّيار النجدية، وبلاد الحرمين، والعراق والإحساء، فعاهد الله، وصدق في ذلك، ألا يدَّخر وسعاً، وأن يجتهد ويجاهد، ويصبر ويصابر في الدعوة محتسباً الأجر والمثوبة من الله تعالى وحده، مقارعاً الأُمَّة كلّها، حكّاماً ومحكومين، علماء وعامّة، بالحكمة والموعظة الحسنة، صابراً على الأذى، متحمّلاً القطيعة والملامة من الأقارب والأرحام، فضلاً عمّن عداهم، فتحمَّل الأمانة وحملها بصدق فنصره الله بالأنصار والأعوان على يد السلطان والإمام محمد بن سعود، ولما علم سبحانه وتعالى صدقهم وإخلاصهم في إعلاء كلمة الله ودينه وشرعه، لم تمض إلا سنوات قليلة حتى نصرهم الله فارتفعت رايات التوحيد والإيمان في الديار النجدية، ثم امتدت إلى ما حولها وعمت أنوار دعوة التوحيد بلاد الإسلام،

وما زالت بتوفيق الله الجهود متواصلة في إتمام المسيرة، ونشر الدعوة، ثم بجهود الذّريّة الصالحة لنواة الدعوة المباركة، وجهود من وفَّقه الله لهذه الدعوة إيماناً وقولاً وعملاً، وهكذا يستمر الخير ما شاء الله تعالى تصديقاً وتحقيقاً لقول الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٣]، وتحقيقاً لقول رسوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أُمَّتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم...**»(١).

وها هي بلاد الحرمين وجزيرة العرب ترفل وتنعم برايات وأعلام التوحيد، وتخلوا مما شاء الله لها من صور الأوثان ومشابهة عباد الأصنام ببركة هذه الدعوة المباركة على يد الإمام المجدد رحمه الله وإعانة الإمام محمد بن سعود له . والله تعالى أسأل أن يبارك في جهود العلماء الدعاة، الصادقين المخلصين الحاملين لواء الدعوة السلفية ليبقى الدِّين ورايات التوحيد صافية نقية منصورة لا يضرها كثرة المخالفين والأعداء المتربصين بهم وبهذه الدعوة المباركة الدوائر لتبقى حجة الله باقية قائمة ويتحقق فيهم وعد الله تعالى ووعد رسوله ﷺ.

وأما وفاته – رحمه الله رحمةً واسعةً – فقد كانت سنة ١٢٠٦هـ بعد أن عاش إحدى وسبعين سنةً حافلةً بالعلم والتعليم، والدعوة والجهاد، والنصيحة والتغيير بالرجوع إلى عقيدة الفرقة الناجية أهل السُّنَّة والجماعة . وإن من عظيم فضل الله تعالى عليه أن أقرَّ عزَّ وجل عينيه بآثار دعوته وعودة الناس أفواجاً إلى الأمر العتيق، وتحطيم وهدم الآثار الوثنية والشركية التي كانت منتشرة في قرى نجد وما حولها . وكذلك أقرَّ الله تعالى عيني إمامنا بما رأى من تحمّل أبنائه وذريته

(١) حديث صحيح، سيأتي تخريجه (ص ٢٢).

وطُلّابه أعباء الدعوة، والصدق والإصرار في الاستمرار عليها مع اجتماع واتفاق نون العلم والإيمان، مع نون القوة والسلطان والسنان . فرحم الله الإمام رحمةً واسعةً وبارك له في علمه وعمله وذريته وعقبه إلى يوم الدِّين، وأسأله تبارك وتعالى أن ينفعنا بعلمه ودعوته، وأن يجعلنا ممّن يقوم بها حق القيام عملاً وتطبيقاً وتحقيقاً، ودعوةً وتعليماً، وأن يوفقنا سبحانه وتعالى إلى معرفة حقه وحق سائر علمائنا علينا، ثم يوفّقنا إلى أداء هذا الحق حباً وتعظيماً ونصرةً ودعاءً مستمراً، شهادةً وغيباً، فإنه والله صاحب فضلٍ ومنّةٍ علينا، وله في أعناقنا منّةٌ عظيمةٌ؛ إذ بسببه وصدقه وإخلاصه هيّأ الله سبحانه وتعالى أمر رجوع الناس إلى التوحيد ومجانبة الشرك وعبادة القبور والأوثان في هذه الجزيرة التي أكرمنا الله تبارك وتعالى فجعلنا من أهلها وساكنيها، وإلا فالجزيرة كانت كحال سائر بلاد الإسلام والمسلمين – مما نراه اليوم – تعجّ بالكثير من الصور الشركية والأنصاب والأوثان وغيرها من صور الانحراف عن دين الله تعالى مما يناقض توحيده جلَّ وعلا.

وأما رسالته هذه، ستّة الأصول، فإنها عظيمة المعاني والآثار على الرغم من الاختصار في مبناها، وهذا دأب العلماء الربّانيين، والأئمة الأعلام السابقين، قليل قولهم وكلامهم، وعظيم فعلهم وآثارهم . وأما أهل القرون المتأخرة فقلَّ فعلهم، وكثر كلامهم، فزالت بركات الآثار ومنافع الأقوال والأفعال، فإنا لله وإنّا إليه راجعون.

والإمام قدَّم لهذه الأصول بمقدمة موجزة مستغرباً مستنكراً واقع الأُمَّة وحال أهل الإسلام عن أصل الدين والديانة فيقول:

«من أعجب العجاب، وأكبر الآيات الدالّة على قدرة الملك الغلّاب، ستة

أصولٍ بيَّنها الله تعالى بياناً واضحاً للعوام فوق ما يظنُّه الظانون، ثم بعد هذا غلط فيها كثيرٌ من أذكياء العالم، وعقلاء بني آدم إلا أقلَّ القليل».

الشـــرح

ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ هذه الأصول الستة التي ذكرها في رسالته، قد بُيِّنَت بياناً واضحاً للعوام، فكيف بطلّاب العلم؟! ولكن مع هذا البيان والتوضيح غلط فيها كما ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أذكياء العالم، وعقلاء بني آدم، إلا القليل منهم، إذن فمعرفة التوحيد وأمور الدين أمرٌ يسير، يسَّره الله تعالى لنا، فنحمده تعالى على هذا التيسير والتوفيق . والمنَّةُ – كما قلتُ – بعد الله تعالى لأولئك الرجال، وعلى رأسهم الإمام محمد رحمه الله رحمةً واسعةً.

والأصول جمع أصل، وهو الأساس والقاعدة، وأساس الشيء وأصله ما يبنى عليه غيره، ويتفرع عنه. ومراده رَحِمَهُ اللَّهُ هنا أصول الإيمان والإسلام المستنبطة من نصوص الوحي التي تُبنى عليها كثيرٌ من مسائل الدين والدنيا. فهذه الرسالة جعلها في ستة أصولٍ لو التزمها الناس فهماً وتطبيقاً، علماً وعملاً، لهيّأ الله تعالى لهم حياةً كريمةً في الدنيا والآخرة.

وحَصْر المؤلف لهذه الأصول بالستة ليس حصراً لمسائل وأصول الإيمان بهذا العدد، وإنما هو من أساليب أهل العلم في ترغيب الطلاب وشحذ هممهم، وتيسير الحفظ والضبط للعلوم ومهمات المسائل والأصول، ثم إن من مؤلفاته رَحِمَهُ اللَّهُ ما حده بالثلاث والأربع، وما أطلق فيه بلا حد ولا عد وهذا خير دليل على عدم الحصر. ثم هو منهج نبوي كريم، سلكه العلماء الربانيون في تربية

طلابهم، ومثاله: «**بُني الإسلام على خمس...**»[1] الحديث. ومثله: «**ثلاث لا يغل عليهن...**»[2] الحديث. وكذلك: «**إن الله يرضى لكم ثلاثاً... أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولّاه الله أمركم**»[3]. ومعلوم أنه جل وعلا يرضى أموراً كثيرةً مما أمرنا به وأوجبه علينا، فإنه يرضى الفرائض والنوافل ويحبها سبحانه.

وقوله: «**من أعجب العجاب**» جاءت على سبيل الإنكار والاستغراب؛ إذ الشيء العجيب هو ما جاء على خلاف المعهود وخر ق المعتاد في أحوال الناس.

وهذا لا شك فيه؛ فإن الله عز وجل بيَّن لهذه الأمة أمور دينها ودنياها، والبيان منه سبحانه كان واضحاً جليّاً، والمبيِّن هو محمدٌ عليه الصلاة والسلام، وكلنا يُقرُّ ويعترف أنه صلى الله عليه وسلم بيَّن ما بعثه الله تعالى به بياناً تامّاً، بلّغ الرسالة، وأدَّى الأمانة، ونَصَح الأُمَّة، بل لن تجد البشرية ناصحاً ومعلماً كمحمدٍ ﷺ، جميع الأنبياء والرسل بلّغوا الرسالة، وأَدوا الأَمانة، ونصحوا أممهم، ولكنَّ محمداً ﷺ فاقهم في ذلك كثيراً، فعن أبي الدر داء رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «**وأيم الله لقد تركتم على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء**»[4].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه،كتاب الإيمان، باب: قول النبي ﷺ :«بني الإسلام على خمس» (٨).ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان، باب: بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام (١٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) حديث صحيح، سيأتي تخريجه (ص ٨٧).

(٣) حديث صحيح، سيأتي تخريجه (ص ٨٨).

(٤) أخرجه ابن ماجه في مقدمة سننه، باب: اتباع سنة رسول الله ﷺ (٥٤) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وحسنه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (٥).

فلم يترك عليه الصلاة والسلام خيراً إلّا ودلَّ الأُمَّة عليه، ولا ترك شرّاً إلّا وحذَّر الأُمَّة منه.

فالبيان كان غايةً في الوضوح، أدركه حتى العوام، والعاميُّ لا يعرف كثيراً من أصول الاستدلال، والمقدمات والنتائج التي تُبنى عليها، فإذا كان الأمر واضحاً جليّاً فقهه العوام، وفهموه، فغيرهم من طلّاب العلم أَوْلَى وأَحْرى بالفهم والإدراك لهذه الأصول. وهذا هو منشأ العجب في كلام المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ، فعلى الرغم من وضوح الدين ومسائله، تنكب عنه أغلب الناس وأكثرهم، ويزداد العجب من تنكب الأذكياء والعقلاء.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ «**ثم بعد هذا**» أي بعد هذا البيان الذي كان واضحاً جليّاً أدركه العوام «**غلط فيها كثيرٌ من أذكياء العالم** » فيه إشارةٌ منه رَحِمَهُ اللَّهُ إلى كثيرٍ ممن يُشار إليهم في مذاهبهم ممن يوصفون بأنهم من أهل العلم، ولكن مع هذا الوصف فاتتهم هذه المسائل التي بيَّنها الله تعالى غاية البيان، وأوضحها نبينا عليه الصلاة والسلام غاية الوضوح، وأدركها العوام، وإنما غابت هذه الأصول الواضحة البيِّنة عن أذكياء العالم؛ لأنهم لم يعتمدوا على توفيق الله عزَّ وجل، ولم يرجعوا إلى ما بيَّنه رسوله ﷺ، وما فهمه صحابته رضوان الله عليهم، وإنما اعتمدوا أولاً وآخراً على ذكائهم وعقولهم، فكانت السبب في إغوائهم وصدّهم عن دين الله تبارك وتعالى، وعن فهم كتابه وسُنَّة نبيه ﷺ، وكما قيل:

إذا لـم يكـن عـونٌ مـن الله للفـتى فـأول مـا يقـضي عليـه اجتهاده

فلا شك أنَّ الاعتماد على العقول، وجعلها قاضيةً على كلام الله، وكلام رسوله ﷺ، ومن ثم تقديمها على نصوص الوحي، هو السبب الأعظم في صدِّ النّاس عن دِينِ الله جل وعلا، وعن معرفة الحق الذي أراده سبحانه لا إله إلا هو.

«**وعقلاء بني آدم**» إشارةٌ منه أيضاً رَحِمَهُ اللَّهُ إلى كثيرٍ ممن يوصفون بأنهم أصحاب المدرسة العقلية، ويصفون أنفسهم بأنهم يعتمدون على العقل، ويقدمونه على الكتاب والسُّنَّة، فكانت عقولهم السبب في هلكتهم، وصدهم عن الحق.

وهذا وجه الاستعجاب والاستغراب حيث إنه على الرغم من وضوح البيان، وإدراك العوام، غلط فيه وغفل عنه العقلاء والأذكياء!! ثم إن في هذا دليلاً على عدم التلازم بين ذكاء الإنسان وهدايته وتوفيقه للحق والصواب في دين الله تعالى، وكما جاء عن شيخ الإسلام فيما ذكره ابن كثير رحمهما الله «**أوتوا ذكاء ولم يؤتوا زكاءً**»(١).

وفيه أيضاً الدليل على أن الأمر كله بيد الله يصرف أمور العباد كيف يشاء وفق حكمته ورحمته سبحانه، فالهدى والضلال، والرشاد والغي، والإيمان والكفر كله لله وبيد الله يوفق من شاء لما شاء فلا غالب لأمره، فلا العقول ولا الذكاء، ولا الكثرة ولا الأسباب، وإنما التوفيق والسداد.

ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لم يبقَ من بني آدم « **إلَّا أَقل القليل** » وهم الذين التزموا الكتاب والسُّنَّة وتمسكوا بهما، وقدموهما على العقول، وهذا ما أراده رَحِمَهُ اللَّهُ من هذه المقدمة، أن يلتزم العبد – إن أراد العلم والفهم والعصمة والنجاة – الكِتَاب والسُّنَّة، ويجتنب مناهج أولئك الأذكياء والعقلاء الذين قدَّموا عقولهم على الوحي، وهذه الأوصاف عُرفوا بها واشتهروا بها بين الناس، فإنه رَحِمَهُ اللَّهُ يحرص

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١١٩).

في كتاباته على الأدب، والتودد، والنُّصح لأولئك الذين انحرفوا عن دين الله؛ لأنه إنما يريد نصحهم ورجوعهم إلى طريق الحق، ولكنهم اشتهروا بهذه الأوصاف والألقاب، فذكرهم رَحِمَهُ اللَّهُ بما قد اشتهروا به بين الناس، وبين أتباعهم.

والقلّة التي أشار إليها إنما هي بيانٌ لما حكاه وبيَّنه الله عزَّ وجل ورسوله ﷺ فإن أهل الحق والذين التزموا الحق وتمسكوا به هم القلة، فها هو نوحٌ عليه السلام مكث في قومه ألف سنةٍ إلّا خمسين عاماً يدعوهم إلى التوحيد وعبادة الله، ولم يترك عليه السلام وسيلةً ولا سبباً من أسباب الدعوة وإجابة الدعوة إلّا وأخذ بها: الإعلان، والإسرار، والجهر في الأندية، في البيوت، في المنتديات، في كل مكانٍ، يدعو إلى توحيد الله عز وجل. وكانت النتيجة كما حكاها الله عز وجل: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: ٤٠].

فالقلّة من العلامات التي يُعرف بها الحق من الباطل في أغلب الأحيان، وهي سنة الله الملك الغلاب القاهر سبحانه في خلقه وعباده، فالقلة هي الممدوحة في النصوص، والكثرة هي المذمومة، قال الله عزَّ وجل: ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ [لأنعام: ١١٦]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣].

وقال النبي ﷺ: «**إن هذه الأمة ستفترق على ثلاثٍ وسبعين ملةً كلها في النار إلا واحدة**»[1]، وذكر عليه الصلاة والسلام أنه يدخل النار من كل ألف تسعمئة

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ١٠٢)، وأبو داوود بنحوه في سننه (٤٥٩٧)، وابن أبي عاصم بنحوه في «السنة» (٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٨٤، ٨٨٥)، وفي «مسند الشاميين» (١٠٠٥) من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «الظلال» (٢).

وتسعة وتسعون [1] ومقابل هؤلاء يدخل واحدٌ فقط الجنّة، أي من كلِّ ألفٍ: واحدٌ في الجنة، وتسعمائة وتسع وتسعون يدخلون النار والعياذ بالله.

وقال عليه الصلاة والسلام «**بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء**»[2].

وقال عليه الصلاة والسلام: «**لا تزال طائفةٌ من أمتي ظاهرين على الحق**»[3] فالذين على الحق هم طائفةٌ فقط، وأما البقية فإنهم بعيدون عن المنهج الحق.

فالكثرة دائماً تبتعد عن المنهج الحق؛ لأن الأصل في الإنسان – كما ذكر كثير من أهل العلم – أنه يُرجع الأمور إلى قناعاته العقلية، ومعلوم أن العقول لا تستقل بمعرفة وإدراك المنافع والمضار، والمصالح والمفاسد، بل لا بد من الرجوع في ذلك إلى نور الوحي، وهدي الكريم المنان ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] . لذلك لا يبقى على الحق الذي أراده الله تعالى إلا القليل، نسأل الله أن نكون منهم.

ثم بدأ رحمه الله في بيان الأصول التي لا بد لمريد الحق والنجاة معرفتها وتعلمها

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قصة يأجوج ومأجوج (٣٣٤٨). ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قوله ﷺ: «**يقول الله لآدم: (أخرج من بعث النار من كل ألف تسعمئة وتسع وتسعين)**» (٢٢٢) من حديث أبي سعد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً وأنه يأرز بين المسجدين (١٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: قول النبي ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم**» (١٩٢٠) من حديث ثوبان رضي الله عنه، وأخرجه بنحوه من حديث معاوية وجابر بن عبدالله و المغيرة بن شعبة رضي الله عنهم. وأخرجه البخاري بنحوه في صحيحه من حديث معاوية والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما.

والتزامها.

ونحن وإياكم اليوم نتذاكر هذه الأصول إجمالاً، ونستعرضها من حيث معانيها ومراد المصنّف منها رحمه الله ثم نذكر شيئاً من ثمراتها ليتبين الطالب محتوى وأهمية الرسالة قبل الشروع في تفاصيلها . وهذه طريقة نافعة جيدة كما رأيناها من بعض علمائنا ومشايخنا رحم الله من مات منهم وحفظ الباقين؛ حيث إنها تشحذ الهمم وتعين على الصبر في الطلب والعمق في الفهم والتدبر لمعرفة ثمرات العلوم والمسائل والاعتقاد وما فيها من جوانب عملية وسلوكية أيضاً.

الأصل الأول: مداره على الإخلاص وتجريد النية لله تبارك وتعالى وتخليصها من جميع شوائب النفس وحظوظها، وشهواتها وأهوائها وشياطينها وغيرها من أنواع الصوارف التي تحول بين المرء وبين الإخلاص . وأراد المصنّف من هذا الأصل، وبدأ به؛ لإصلاح العلاقة والأمر بين العبد وربه جل وعلا، وتحقيق التوحيد لله تعالى وإفراده في التعلق والطلب والرجاء وجلب النفع ودفع الضر، وكذلك الخلوص من الشرك بأنواعه وصوره ومن التعلق بغير الله تعالى، وهو مناط كل خير وتوفيق وكمال في الدنيا والآخرة.

وهذا الأمر العظيم محله القلب والباطن، لا يطلع عليه أحد أبداً، بل ولا ينبغي لأحد أن يحكم على الخلق والعباد من خلال نياتهم وإخلاصهم لله من عدمها، فهذا أمر لا يطلع عليه إلا رب العزة والجلال، ثم من أخبره المولى عن أحوال قلوب بعض العباد من الأنبياء والمرسلين، ثم ولا شك أن صاحب الشأن يدرك شيئاً عظيماً من حال قلبه وخلوص نيته من عدمها، وأما بقية الخلق فلا يجوز لهم في شريعتنا، بل في شرائع الأنبياء جميعاً – الحكم على الناس من خلال

تصرفاتهم وأعمالهم وسلوكهم وأقوالهم أيضاً، بل يعد من فعل هذا متألياً على الله، ومنازعاً له سبحانه في حقٍّ من حقوقه . نعم الأعمال والسلوك والأقوال علامات يهتدى بها، ويوصف بها أهلها على حسبها حسناً وقبحاً، ولكن يبقى الحكم القاطع وإجراء لوازم الأحكام بعد التثبت وإقامة الحجة فرب قائل وناقل للكفر وليس بكافر، وفاعل الكفر وليس بكافر؛ لذلك نرى أن أهل الحق يفرقون بين باب الحكم، وباب الوصف، والله تعالى أعلم.

الأصل الثاني: مداره على تجريد المتابعة لرسول الله ﷺ، وأداء حقه الذي أوجبه الله تعالى، وتعظيم قدره وتحقيق الشهادة له بمعاني النبوة والرسالة من حيث التصديق والسمع والطاعة . ومناط تحقيق هذا الأصل في الجماعة الذين هم الصحابة رضي الله عنهم بالوقوف حيث وقفوا، والقول بما قالوا، والاعتقاد بما اعتقدوا، وسلوك سبيلهم واقتفاء آثارهم، والاقتداء بهم، وتحقيق مماثلتهم في الدين والتدين، كما أمر بذلك المولى عزَّ وجل في القرآن، وكما جاء به الأمر والترغيب في السنة وأقوال الرسول عليه الصلاة والسلام.

ثم الواجب في كمال تحقيق المتابعة ولزوم الجماعة يكمن في مجانبة البدعة والابتداع وأهله في جميع أمور الدين والإيمان والعبادة والأخلاق والسلوك، فلا يتلبس بشيء منها مهما قل تجريداً وتحقيقاً للمتابعة وسلوك سبيل المؤمنين.

وهذا الأمر العظيم محله بعد الاعتقاد، الأقوال والأفعال والأحوال، وهي مما تُرى وتُشاهد، ومن ثم يتيسر على طلبة العلم معرفة أهل الصواب، وأهل الخلل فيها، ومن ثم فهذا ميدان النصيحة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والولاء والبراء في دين الله، على مقتضى السلوك والأقوال والأفعال.

وهذا هو الأصل في اجتماع الأمة وقوتها وعزّتها ووحدتها، وهو أصل توفيق الله للأمة، وتأليف قلوب أهلها وفشو المحبة فيما بينهم؛ إذ هو الاعتصام بحبل الله وصراطه المستقيم الذي أناط به عدم التفرق والتنازع والاختلاف والضعف والهوان.

والحق أن مناط سعادة الدنيا والآخرة في هذين الأصلين، ولا تقبل الأعمال [بل ترد على أهلها] إلا بهذين الأصلين، فهما شرطا قبول جميع الأعمال عند الله تعالى، وبهما يصلح أمر الدين والاستقامة عليه، ثم الوعد الجميل الذي جعله الله تعالى لأهلهما في الدنيا والآخرة، كيف؟ وأهلهما على توحيد الله وإفراده في فعله وكماله وجلاله وما يستحقه من أنواع العبادة كلها، ثم على تجريد متابعة رسول الله ﷺ فهو وحده المتبوع في جميع أمور الدين على وفق ما كان عليه الصحابة الكرام في عقائدهم وأقوالهم وأفعالهم التي رضي الله تعالى بها عنهم، وما قبض رسول الله ﷺ إلا وهو راضٍ عنهم وعن دينهم.

الأصل الثالث: لما فرغ رحمه الله من أسباب صلاح أمر الدين والتدين، جعل هذا الأصل وثلَّث به في إصلاح أمر الدنيا والمعاش، والاطمئنان على النفس والمال والأهل والولد في الأوطان، واستقرار الأمن واستتباب الأمان فيها؛ لأن هذا هو الأصل والأساس في تفرغ العباد واجتهادهم في أمور الديانة والعبادة. استقرت أمور دنياهم، فتفرغوا لعبادة الله والجهاد في سبيله، وتكميل دينه سبحانه وتعالى، ولا تتم هذه إلا مع الأمن والأمان والاستقرار.

وهذا الأمر لن يتحقق إلا بهذا الأصل القائم على السمع والطاعة للحكام

والأمراء، وكلما زادوا من هذا الأمر بالولاء للحكام، والمحبة، والدعاء، والنصح لهم، ازداد أمنهم وأمانهم وتمكين الله لهم ورفعتهم وعزّتهم في الحياة الدنيا، ورهبهم الأعداء وأقاموا لهم ألف حساب.

وأما منازعتهم والخروج عليهم ومقدمات ذلك من التهييج والإثارة والسب والشتم والتأليب وغير ذلك، فإنه لا يثمر إلا شراً، ولا يزيد الناس إلا فتنةً واضطراباً في حياتهم ويحيط بهم الخوف من كل جانب، ويكون بأسهم فيما بينهم وسيوفهم في نحورهم، ويطمع فيهم الأعداء، بل ويتكالبون عليهم كما تتكالب الأكلة على قصعتها، بل وربما يفتنون، أو كثير منهم في دينهم وعقائدهم وعباداتهم، فلا دنيا أصلحوا – كما زعموا – ولا ديناً أقاموا.

الأصل الرابع: لما فرغ رحمه الله من بيان أسباب صلاح الدين، ثم الدنيا من حيث تأصيل القواعد وتقرير المسائل في كل منها، جعل هذا الأصل في الوسائل؛ ربطاً منه رحمه الله بين المقاصد وبين الوسائل . فلله دره ما أحسن ترتيبه وتصنيفه، بل والله إن دلَّ فإنما يدلُّ على صدقه وإخلاصه حيث وفقه الله في الكتابة القليلة والمبنى الصغير إلى عظيم المعاني والمقاصد.

جعل هذا الأصل فيما لا يمكن لأحد أن يحقق شيئاً من الأصول الثلاثة السابقة إلا به، فالإخلاص وشروطه وآدابه، وكذا المتابعة وشروطها وكمالها ومثلية الصحابة ثم العلاقة بين الحكام والمحكومين وأسسها وشروطها وواجباتها وكمالها؛ كل ذلك لا يمكن معرفته ولا تحقيقه بعد فهمه إلا عن طريق العلماء الربانيين، فهذه أمور لا تدرك بعقل ولا اجتهاد ولا قياس، وكم ضلت فيها الأمم والأقوام.

فالطريق إلى ذلك كله: العلماء الذين جعل لهم هذا الأصل، فواجب معرفتهم، ومعرفة فضلهم وحقهم ثم تعظيمهم ومحبتهم وموالاتهم والأخذ عنهم، ولكن بعد تمييزهم عن الأدعياء أئمة الضلال – وما أكثرهم – فالربانيون لهم علامات تميزهم، نص عليها القرآن الكريم والسُّنَّة المطهَّرة، وأقوال سلف الأمة والصحابة في هذا يوضح ويزيد الأمر تمييزاً وفرقاناً؛ لأنهم أمان الأمة وعصمتها عند النوازل والفتن، وهداتها إلى الخير في كل حين، يسوسون الخلق والعباد إلى الكتاب والسُّنَّة والصحابة تسميةً ووصفاً وعملاً وخلقاً، ولا يعقدون ألوية حزبية ولا ينتسبون إلى أحد بعد النبي ﷺ والأصحاب.

الأصل الخامس: إن أعلى وأسمى ما تطلع إليه النفوس، وتهفوا إليه الأفئدة والقلوب إنما هو نيل ولاية الله تعالى، والدخول في هذه الحضرة والصفوة الكريمة.

إن هذه الثمرة والسلعة الغالية، مهرها وصداقها هو ما تقدم في الأصول الأربعة، وكما قلت: لله دره ما أحسن تصنيفه رحمة الله عليه . فكأنه يقول: لماذا نجتهد في باب الإخلاص والتوحيد لله؟ ولماذا المجاهدة في متابعة رسول الله ﷺ؟ ومماثلة الصحابة رضي الله عنهم؟ ولماذا لزوم العلماء وحضور مجالسهم وثني الركب عندهم والأخذ عنهم؟ ولماذا السمع والطاعة للحكام والأمراء وإن ظلموا وجاروا ؟

الجواب هو هذا الأصل؛ فالغاية المنشودة من الإخلاص والمتابعة والسمع للعلماء والأمراء إنما هي ولاية الله ونيل وعد الله وثوابه عزَّ وجل.

ثم حذَّر من مغبة هذا الطريق، وبيَّن وجوب التمييز فيه بين أولياء الرحمٰن

وضبط أوصافهم، وبين أولياء الشيطان القاعدين على هذا الطريق وعلى رأس كل سبيل زينوه يدعون الناس إليه بما اخترعوه من زخرف القول وزينته ترغيباً وتلبيساً متعلقين بما جبلت عليه النفوس حباً وتعظيماً من الخوارق والكرامات أحياناً، ومن الاغترار بالكثرة والسواد العظيم أحياناً أخرى، أو غير ذلك من الشعارات الكثيرة.

الأصل السادس: جعله رَحِمَهُ اللَّهُ لمن اجتاز المراحل المتقدمة، وحقق الأصول الخمسة بمثابة السلاح، يتسلح به الأولياء بعد التزامهم بالحق، وصلاح إيمانهم وعقيدتهم، ثم عملهم وسلوكهم ومناهجهم، سلاح يتقوون به على ما هم عليه من الحق، ويستعينون به على الثبات على الأصول والقواعد والفضائل، ثم ينصرون به دعوتهم ويجابهون به أعداءهم في جهادهم ودعوتهم الخلق والعباد إلى نور الإيمان والسُّنَّة؛ فالمعركة بين الإيمان والكفر، وبين السُّنَّة والبدعة لا تتوقف أبداً.

فالواجب عليهم بعد العلم والعمل، الدعوة والجهاد، ولا بد فيه من التسلح والاستعداد؛ لأن الأعداء كثر يتربصون بأهل الحق الدوائر، فالواجب الصبر والتسلح والثبات أسوة بالأنبياء مع أممهم وأقوامهم في الصبر على الأذى، ورائدهم في طريقهم: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ١ – ٣]، أي الصبر على الأذى من الأعداء وقبيح أوصافهم وألقابهم على أهل الحق، فمن لزم وسلك الأصول الخمسة المتقدمة فلا يحسبن أن الناس تقابله بالمدح والثناء، وأن الطريق محفوفة بالورود والرياحين!! بل ليتذكر الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل – وحتى إمامنا

رَحِمَهُ اللَّهُ كم أوذي وأرادوا قتله، ولكنه فرَّ من بلده وطرد منها وما زالت الأوصاف القبيحة تلصق به وبدعوته رَحِمَهُ اللَّهُ لذلك فليتسل المرء المستقيم على الأصول بذلك، وليتعلم شيئاً من شبههم ومناهجهم وأساليبهم الماكرة الخبيثة – والتي تتجدد شعارات لمذاهبهم وأصولهم وأحزابهم – وليتعلم الرد عليها بالحكمة والموعظة الحسنة مستعيناً بالحق تبارك وتعالى سائلاً إيّاه الثبات بعد الاستقامة والعلم، والعصمة من الأهواء والشبهات حتى يلقاه على التوحيد والسُّنَّة.

الأصل الأول

«إخلاص الدين لله تعالى وحده لا شريك له، وبيان ضده الذي هو الشرك بالله، وكون أكثر القرآن في بيان هذا الأصل من وجوهٍ شتى بكلام يفهمه أبلد العامة، ثم لما صار على أكثر الأمة ما صار أظهر لهم الشيطان الإِخلاص في صورة تنقص الصالحين والتقصير في حقوقهم، وأظهر لهم الشرك بالله في صورة محبة الصالحين وأتباعهم».

الشـــرح:

هذا الأصل هو أهم الأصول؛ ولذلك بدأ به، وهو إخلاص الدين لله تبارك وتعالى. وكلمة الدين لها معانٍ عدةٌ، لا بد أَنْ يُفرق بينها، فتَرِدُ أحياناً متعديةً بنفسها: دان يدين بمعنى: ملكه وقهره وحاسبه، ومنه قول الله عزَّ وجل: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] . ومنه أيضاً اسم الله تعالى: الديّان [(١)]، أي: المالك القاهر المحاسب، ومنه أيضاً قول نبينا ﷺ: «**الكَيِّسُ**[(٢)] **مَنْ دَانَ نَفْسَه**[(٣)] » [(٤)] أي: من حاسب نفسه في جميع الأعمال والأحوال، وملكها وقهرها وساسها وقادها.

وتأتي أيضاً – كلمة الدين – متعديةً بحرف اللام، دان له، بمعنى خضع له

---

(١) والديَّان: «القهار، وقيل: الحاكم والقاضي، وهو فعَّال من دَانَ النّاسَ أي: قهرهم على الطاعة، يُقال: دِنْتَهم فدانوا أي: قهرتهم فأطاعوا» . اللسان (٤/ ٤٥٨).

(٢) الكَيْس: «العقل والفطنة والفقه ... والكيِّس: العاقل» . تاج العروس (١٦/ ٤٦١، ٤٦٥).

(٣) دان نفسه: «أذلها واستعبدها، وقيل: حاسبها» . النهاية في غريب الحديث والأثر (ص ٣١٩).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ١٢٤)، وابن ماجه في سننه (٢٢٥٠) والترمذي في جامعه (٢٤٥٩) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٥٣١٩).

واستسلم وانقاد وأطاع، ومنه الدين لله، تدين لله.

وتأتي أيضاً متعدية بالباء: دان بكذا، بمعنى: اعتقد به، وهو منهجه وطريقته، وأدين بالإسلام، وفلان يدين باليهودية مثلاً.

وإذا تعدت هذه الكلمة فإنها تفيد أنك تدين لله، وتخضع له وتنقاد على منهج وطريقة تدين بها وهي الإسلام وما جاء به وشرعه رسول الله ﷺ، لا بما يمليه عليك عقلك وهواك فالدينونة لله والخضوع والاستسلام له لا يكون بحسب الأهواء والآراء وإنما بما جاء عن الله ووفق منهج وطريقة معينة؛ لذلك يقول الحق: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٩]، ويقول أيضا عز وجل: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا ﴾ أي: طريقةً ونهجاً، ﴿مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾أي: خضع لله تبارك وتعالى واستسلم وانقاد، متقن صادق مخلص في استسلامه منقاد ومتبع﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ [النساء: ١٢٥].

إخلاص الدين لله تبارك وتعالى هو أول وأعظم واجبٍ، وعليه يُبنى الأمر كله، أوله وآخره: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [البينة: ٥].

والإخلاص: هو خلوص الدين كله لله تبارك وتعالى، يُخلص اعتقاده، وقوله، وفعله كله لله عزَّ وجل، أي يُخلِّصه مما يشوبه من حظوظ النفس، والمصالح، والأهواء، ومِنْ صرف شيءٍ من عمله لغير الله عزَّ وجل ليبقى خالصاً لله سبحانه وتعالى وحده.

وهو إفراد الله – تبارك وتعالى – وحده بصرف جميع الأعمال له سبحانه، واعتقاد استحقاقه وحده لهذه الأعمال.

والأدلة على هذا الأصل العظيم كثيرةٌ جدّاً كما بيَّن ذلك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «وكون أكثر القرآن في بيان هذا الأصل» وقوله هنا الأصل أي: إخلاص العبادة لله تعالى وحده، وهو توحيد العبادة والألوهية لله عزَّ وجل، ولا يتم للعبد ذلك إلا باجتماع أنواع التوحيد لله تعالى وحده، وامتلاء قلبه بذلك إخلاصاً واعتقاداً وعلماً وخضوعاً وعملاً، فيفرده جل وعلا من حيث الربوبية، وأنه وحده الخالق المالك القاهر النافع الضار، وأنه لا يشاركه أحد في شيء من أفعاله جل وعلا ولا يعينه. ويفرده جل وعلا بأسمائه وصفاته إثباتاً وإقراراً على حقائقها ومعانيها ولوازمها وأنها على الكمال والجلال والجمال المطلق لا نقص ولا عيب في شيء منها، ولا تشبيه ولا تمثيل ولا تعطيل لكل ما ورد من أسمائه وصفاته في كتابه جل وعلا وسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام. ثم يفرده جل وعلا بأنواع العبادة كلها وأنه وحده المستحق للعبادة والخضوع والاستسلام، ولا يصرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله تعالى على الوجه الذي شرع في كتابه وبيَّنه رسوله عليه الصلاة والسلام.

وهنا يتضح قول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ «**وكون أكثر القرآن في بيان هذا الأصل**»، فالقرآن كله في بيان أنواع التوحيد الثلاثة . ثم بيان لوازمها ومقتضياتها ومكملاتها، ثم بيان حال أهلها، وحال مخالفيهم من أهل الشرك والعناد.

ومن الأدلة على وجوب الإخلاص وتصفية القلوب من الشوائب أيضاً قول الرسول ﷺ: «**إِنَّـمـا الأَعمال بالنيّات** »[1] وهذا الحديث – كما يذكر أهل العلم –

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي (١) . ومسلم في صحيحه، كتاب الإمـارة، في قولـه ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**»... (١٩٠٧) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هو ميزان جميع الأعمال القلبية والقولية والفعلية، وهو ميزانٌ باطنيٌّ من[1] حيث الإخلاص والمقاصد والنيات؛ ومعلوم أن النيات لا يعلمها إلا الله عزَّ وجل.

فكل الأعمال يجب أن تكون لله تعالى وحده، جميع شعب الإسلام، وشعب الإيمان يجب أن تحسن فيها لله تعالى وتتقن؛ لتكون خالصةً لله تعالى؛ لذلك فسَّر النبي ﷺ الإحسان كما في حديث جبريل بقوله: «**أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنَّه يراك**»[2] وهذا يُراد منه إخلاص العمل لله تعالى وحده في جميع أعمال الإسلام والإيمان، وأركانها، وواجباتها، ومستحباتها، فالإحسان ليس قسيما للإسلام والإيمان، ولكنه وصف كمالٍ وإتقانٍ في جميع أصول وفروع الإسلام الظاهرة، وأصول وفروع الإيمان القلبية الباطنة.

وهنا مسألةٌ مهمةٌ ينبغي لطالب العلم أن يتنبّه لها؛ لتحقيق الإخلاص على أكمل وجهٍ، وهي أن الإخلاص يكون بصرف هذه الأعمال لله تعالى، وإرادته سبحانه وتعالى بها؛ وأن يعتقد العبد اعتقاداً جازماً أن هذه الأعمال لا يستحقها إلا الله عزَّ وجل؛ فمن صرف شيئاً منها لغير الله، أو اعتقد أن غير الله يستحق شيئاً من هذه الأعمال فقد أشرك بالله تعالى، ولم يحقق الإخلاص.

---

(١) قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: «هذا الحديث أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، ولهذا قال العلماء: مدار الإسلام على حديثين: هما هذا الحديث، وحديث عائشة: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**» . فهذا الحديث عمدة أعمال القلوب، فهو ميزان الأعمال الباطنة، وحديث عائشة عمدة أعمال الجوارح» . شرح الأربعين النووية (ص١٨-١٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى... (٨) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

إذن فإخلاص العبادة لله لا بد لتحقيقه من أمرين :

- اعتقاد استحقاق الله تعالى وحده لجميع الأعمال، أعني أعمال العبادة والذل والخضوع والتدين.

- صرف جميع هذه الأعمال لله تعالى وحده.

فمن اعتقد أن النبي ﷺ يستحق أن تُطلب منه الشفاعة – كما يعتقد هذا بعض الناس – وإن لم يطلبها منه صلى الله عليه وسلم فقد أشرك بالله؛ لأن الشرك ليس فقط في صرف العمل لغير الله، وإنما يكون أيضاً في اعتقاد استحقاق غير الله عزَّ وجل لشيء من هذه الأعمال . وهذا يتضح في تفسير كلمة الإخلاص: لا إله إلا الله، فإن معناها: لا معبود بحقٍّ إلا الله [1]، أي لا يستحق العبادة والإلهية إلا

---

(١) من الخطأ الشائع عند علماء النحو وغيرهم تقدير خبر لا النافية للجنس بـ: «موجود»، فيقولون: لا إله موجود إلا الله . أو بـ «معبود»، أي: لا إله معبود إلا الله . وهذا باطل . فأما التقدير الأول فباطل لوجود آلهة كثيرة، والله عزَّ وجل سمّاها آلهة، قال سبحانه: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا﴾ [مريم: ٨١] . وقال تعالى: ﴿ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود: ١٠١] . وأما بطلان التقدير الثاني؛ فلأنه لا يشك أحد أن هناك معبودات كثيرة عُبدت من دون الله عزَّ وجل: كالأصنام، والأشجار، والشمس والقمر والنار، والملائكة والأنبياء والصالحين، وقد ذكر الله تعالى هذا في كتابه: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾ [يونس: ١٨]، ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ﴾ [الأنعام: ٧٤]، ﴿بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ [سبأ: ٤١]، ﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٢٤]، وسأل النبي ﷺ الحصين: «**كم إلهاً تعبد؟**» فقال: «سبعة: ستة في الأرض، وواحد في السماء» . لكن هذه الآلهة التي عُبدت من دون الله باطلة ليست حقاً: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ [الحج: ٦٢]، فإنه لا إله يستحق العبادة إلا الله عز وجل؛ لذلك كان التقدير الصحيح هو: لا إله حقٌّ إلا الله، أو لا إله معبود بحقٍّ إلا الله، أو لا إله معبود حقّاً إلا الله، بأن نقدر خبر لا بـ: حقٌّ، أو مبعود بحقٍّ، أو معبود حقّاً . أما قوله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فإن المراد: لو كان فيهما آلهة حقاً تستحق العبادة، قال ابن جرير الطبري: «لو كان في السماوات والأرض آلهة تصلح لهم العبادة سوى الله الذي هو خالق الأشياء، وله العبادة والألوهية التي لا تصلح إلا له ،﴿ لفسدتا﴾ ». تفسير الطبري (١٠/ ٢٠).

هو سبحانه، فلا يشترط في الحكم على الشخص أو إطلاق وصف الشرك عليه أن يصرف العمل لغير الله أو أن يريد به غير الله عزَّ وجل، بل يكون مشركاً لو اعتقد استحقاق هذا المخلوق لتلك العبادة وإن لم يفعلها، وسواء كانت هذه العبادة قلبيةً، أو قوليةً، أو فعليةً.

والإخلاص يتحقق بالتجرد في جميع الأعمال لله عزَّ وجل طالباً الدار الآخرة، فلا تعمل عملاً تريد به حظّاً من حظوظ الدنيا، من شهرةٍ، أو جاهٍ، أو منصبٍ وغيرها.

والإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تكلَّم بكلامٍ لطيفٍ عن إخلاص النية لله تبارك وتعالى، فوصف إخلاص النية لله بأنه: «رأس الأمر وعموده وأساسه وأصله الذي يبنى عليه»، أي: الإخلاص هو رأس الأمور التي لا تُقبل إلا إذا كانت خالصةً لله تبارك وتعالى . وهو عموده وأساسه، بل وأصله الذي تُبنى عليه جميع الأعمال، فإن الأعمال إذا كانت خالصةً لله فقد تُقبل، أما إذا انتفى منها الإخلاص، فلا يقبلها الله عزَّ وجل.

ثم قال – واصفاً إخلاص النية –: «فإنها روح العمل وقائده وسائقه والعمل تابعٌ لها، يُبنى عليها، يصح بصحتها، ويفسد بفسادها، وبها يُستجلب التوفيق، وبعدمها يحصل الخذلان، وبحسبها تتفاوت الدرجات في الدنيا والآخرة » [1].

فبالإخلاص تتفاوت درجات العباد، ويستمدون التوفيق والسداد والعصمة من الله تعالى.

---

(١) إعلام الموقعين (٤/ ١٧٤).

ومما ذُكر أن سبب سبق أبي بكرٍ لغيره من الصحابة كان بسبب إخلاصه الأمر كله لله تعالى، في جميع أحواله، وأعماله، وتجرده من كلِّ حظٍّ لنفسه، ومن كلِّ مصلحةٍ دنيويةٍ.

وقد تكلَّم كثيرٌ من السلف – رحمهم الله – في الإخلاص، ولهم أقوالٌ تُكتب والله بالذهب، من ذلك:

- قول سفيان الثوري رحمه الله: «ما عالجت شيئاً أشد عليَّ من نيتي؛ لأنها تتقلب عليّ»[1].

فالنية تحتاج إلى ضبطٍ، ومتابعةٍ، ومراقبةٍ، ومحاسبةٍ حتى تكون خالصةً لله تبارك وتعالى، وتتخلص مِـمّـا يشوبها من الهوى وحظوظ النفس.

- وقول عبدالله بن المبارك رحمه الله: « رُبَّ عَملٍ صغيرٍ تُعظِّمه النيَّةُ، ورُبَّ عمل كبيرٍ تُصغِّره النيَّةُ» [2].

وقد يشوب الإخلاص ما يفسده من الشرك سواءً كان شركاً أكبرَ أو أصغرَ، والشرك الأصغر يرد كثيراً؛ لذلك كان مطرف بن عبد الله رحمه الله يدعو الله عزَّ وجل ويكثر من قوله: «أستغفرك مما زعمت أني أردت به وجهك فخالط قلبي فيه ما قد علمت»[3] يستغفر الله عزَّ وجل مما لا يعلمه، وكان النبي ﷺ يُعلم أصحابه هذا الدعاء: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم وأستغفرك لما لا**

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإخلاص والنية» (٦٥)، وفيه: «تتغلب» بدل تتقلب، وأبو نعيم في «الحليـة» (٧/ ٦٢) وفيه: « نفسي» بدل نيتي .

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإخلاص والنية» (٧٠).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٠٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧١٦٧).

أعلم»[1]، ويقول يوسف بن أسباط: « تخليص النية من فسادها أشد على العاملين من طول الاجتهاد»[2].

فهناك شركٌ واضحٌ جليٌّ، وشركٌ خفيٌّ، يخفى أمره على كثير من الناس، وهو الذي حذّرنا منه رسولنا ﷺ كما جاء في حديث: «**إنَّ أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر . قالوا: وما الشرك الأصغر يا رسول الله؟ قال: الرياء**»[3].

فالرياء وطلب المدح والسمعة والشهرة في الطاعات والعبادات من الشرك الأصغر، كأن يبدأ المسلم صلاته ونيته لله تعالى وحده، ثم أثناء الصلاة يطرأ على قلبه حب رؤية الناس له؛ فيحسن صلاته ويطولها فيفسد إخلاصه لله تبارك وتعالى. وكذلك تعظيم الصالحين والغلو فيهم، وفي قبورهم وآثارهم، ومثل بعض الأقوال الشركية: لولا الله وفلان، وما شاء الله وشاء فلان، أو شئت، ومتوكل على الله وعليك أو غير ذلك ما يشرك فيه غير الله مع الله في شيء من الحقوق والأفعال والأقوال.

والشرك الأكبر: مثل اعتقاد أن غير الله يفعل مثل فعل الله أو ينفع أو يضر، ومثل صرف العبادة لغير الله من دعاء ونذر وذبح ورجاء وخوف وحب وتوكل وغيره.

---

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧١٦) من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (٥٥١) . وأخرجه الحكيم من حديث أبي بكر وصححه الألباني في «صحيح الجامع » (٣٧٣١)، وأخرجه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٤٠٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٧٠)، والطبراني في الأوسط (٣٤٧٩) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٦).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإخلاص والنية» (٦٦).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٤٢٨، ٤٢٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٣١) من حديث محمود بن لبيد رضي الله عنه. وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٩٥١).

فعلينا أن نحذر من الشرك كله، وأن نعالج النيات لتكون خالصة لله عزَّ وجل.

ثـم قـال الإمـام رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وبيـان ضـده**» أي: ضـد الإخـلاص والتوحيـد وهو الشرك، فلا بدَّ من معرفة الشرك وأسباب الوقوع فيه لنحـذر منـه ونجتنبـه، ومعلوم أن الأمور تزداد وضوحـاً وبيـانـاً بمعرفة أضدادها ونواقضها وشـوائبها ومكدراتها.

وجاء في الأثر عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنما تُنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية» (١).

وقيل قديماً: وبضدها تتميز الأشياء . وقال الشاعر:

عـرفـت الشر لا للشر لكن لتوقيـه ومن لم يعرف الخير من الشر يقع فيه.

ثم بيّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن أكثر القرآن جاء في بيان هذا الأصل وهو التوحيد وإخلاص العبادة لله، وبيان ضده وهو الشرك؛ بل إن الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر أن القرآن كله من أوله إلى آخره في بيان التوحيد والتحذير من ضده (٢).

فالقرآن فيه أخبار الأقوام والأمم السابقة، وفيه الأمر والنهي، وفيه القصص

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٠١).

(٢) ونص كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن كل آية في القرآن فهي متضمنة للتوحيد، شـاهدة بـه، داعيـة إليـه. فإن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، فهو التوحيد العلمـي الخـبري . وإمـا دعـوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع كل ما يعبد من دونـه، فهـو التوحيـد الإرادي الطلبـي . وإمـا أمـر ونهي، وإلزام بطاعته في نهيه وأمره، فهي حقوق التوحيد ومكملاته . وإما خبر عن كرامـة الله لأهـل توحيده وطاعته، وما فعل بهم في الدنيا، وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده . وإما خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بهم في العقبى مـن العـذاب، فهـو خـبر عمـن خرج عن حكـم التوحيـد . فـالقرآن كلـه في التوحيـد وحقوقـه وجزائـه، وفي شـأن الـشرك وأهلـه وجزائهم...» مدارج السالكين (٣/ ٤٦٨ – ٤٦٩).

وأخبار الرسل والأنبياء، وفيه الأمر بالتوحيد، والتحذير من الشرك، وفيه ذكر أسماء الله تعالى وصفاته وربوبيته وألوهيته.

فالأمر والنهي داخلان في التوحيد؛ لأنهما من لوازمه – كما ذكر ابن القيم رحمه الله – فمن لوازم التوحيد امتثال أمر الله تبارك وتعالى، واجتناب نهيه عزَّ وجل، الصلاة، إكرام الضيف، وبر الوالدين، واجتناب الخمر والكذب والغيبة، هذه أوامر ونواهي، وهي من لوازم التوحيد؛ لأن التوحيد فيه توحيد ربوبيةٍ وتوحيد ألوهيةٍ، وتوحيد الألوهية خضوعٌ، والخضوع يكون بفعل جميع المأمورات التي أمر الله تعالى بها، وبترك جميع النواهي التي نهى الله تعالى عنها، فنخضع لأمره بفعله وامتثاله والانقياد له، ونخضع للنهي باجتنابه والبُعد عنه.

كذلك قصص الأنبياء عليهم السلام، وأخبار الأمم السابقة هي في التوحيد؛ لأنها – كما ذكر ابن القيم رحمه الله – بيانٌ لـما كافأ الله تعالى به الموحدين ممن أطاعوا رسلهم وأنبياءهم، أو بيانٌ لـما عاقب الله تعالى به الكفار والمخالفين أمر التوحيد، ولم يخلصوا الدين لله وحده؛ لذلك القرآن كله في التوحيد.

والسُّنَّة أيضاً مليئةٌ بالأحاديث والنصوص المبينة للتوحيد وفضله ولوازمه وفضل الموحدين، وحال المخالفين المعاندين.

ولقد دعا عليه الصلاة والسلام إلى التوحيد من أول ما بُعث إلى يوم وفاته، فكان من آخر كلامه صلى الله عليه وسلم: «**لَعَنَ الله اليهودُ والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»(١)، وفي هذا ردٌّ على من زعم أن النبي ﷺ اعتنى بأمر التوحيد

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور (١٣٣٠). ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المسجد على القبور، واتخاذ الصور فيها... (٥٢٩) من حديث عائشة رضي الله عنها. وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (٥٣١)، وأخرجاه من حديث ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم بلفظ: «**لعنة الله على اليهود...**».

في مكة فقط، فيقولون: الفترة المكيّة هي فترة الأمر بالتوحيد، وأما دعوته في المدينة، فكانت دعوة العبادات والأخلاق والمعاملات وغيرها.

نقول: كلّا، بل اعتنى عليه الصلاة والسلام بأمر التوحيد منذ بُعث إلى وفاته، فدعا إليه وإلى ما يحميه ويصونه ممَّا يكدره وينقضه أو ينقصه، فكم حذَّر عليه الصلاة والسلام من الأقوال التي اعتاد الصحابة على قولها في الجاهلية حمايةً وصيانةً للتوحيد مما يكدره وينقصه وينقضه من أقوالٍ وأفعالٍ واعتقاداتٍ، فقد جاء الصحابة يوما يستغيثون به، فقال معلماً وموجهاً وحامياً حمى التوحيد والإخلاص: «**ألا إنه لا يستغاث بي**»[1]. هكذا على الرغم من أنها تجوز أحياناً فقد استغاثوا به وهو حي قادر أن يأمر بقتل ذلك العدو أو يدعو عليه. وكذلك نهاهم عن الحلف بغير الله فقال: « **من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك** »[2] وغيره من النصوص الكثيرة في النهي عن الحلف بغير الله، مع أنَّ الصحابة لم يكونوا يقصدون التعظيم الواجب لله، ولكن مع هذا نهاهم عنه صيانةً للتوحيد وحمايةً له، ونهاهم عن قول: ما شاء الله وشئت وغيره من الألفاظ والأفعال.

ثم قال الإمام محمد رحمه الله: «**بكلامٍ يفهمه أبلد العامة**» أي: أن نصوص التوحيد كانت غايةً في الوضوح، جاءت مفصلةً تفصيلاً لا يخفى معه شيءٌ على

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه كما في مجمع الزوائد. وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٥٩): «رجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة، وهو حسن الحديث . وقد رواه أحمد بغير هذا السياق» . ورواية الإمام أحمد التي أشار إليها الهيثمي هي: «لا يقام لي، إنما يقام لله تبارك وتعالى» المسند (٥/ ٣١٧) . وانظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية بتحقيق الشيخ ربيع بن هادي المدخلي (ص ٢٥٤)، ط. مكتبة الفرقان.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٦٨، ١٢٥)، وأبو داوود بنحوه في سننه (٣٢٥)، والترمذي في جامعه (١٥٣٥)، والنسائي في «الكبرى» من حديث ابن عمر رضي الله عنهما . وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٩٥٢).

أحد من الخلق، ولكن الأمة اليوم اختلفت في أمر التوحيد، ولوازمه، ونواقضه ونواقصه، بل حتى في تعريف التوحيد وبيان معناه قد اختلفت فيه الأمة اختلافاً بيِّناً.

والقول الحق في التوحيد: أنه إفراد الله تعالى وحده بالعبادة واستحقاقه لها، وكذلك إفراده عزَّ وجل في جميع الأسماء والصفات، وأنها كلها صفات كمالٍ لا نقص فيها ولا عيب بوجهٍ من الوجوه، وأنه وحده المستحق لهذه الأسماء الحسنى والصفات العليا، فلا يشبهه سبحانه أحدٌ من خلقه، وكذلك إفراده عزَّ وجل في الخلق والنفع والضر وجميع أفعال الربوبية والملك والقهر والسيادة.

ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ سبب اختلاف الأمة في التوحيد مع بيانه ووضوحه وجلائه، فقال: «**ثم صار على أكثر الأمة ما صار**» ما الذي صار على الأمة؟ الذي صار عليها هو ابتعادها عن المنهج الحق، وطريق الكتاب والسنة، وانتهاجهم مناهج أخرى من زبالات عقولهم، واختراعاتهم، ومتابعة علماء الضلالة، ووساوس الشيطان، فاختلفت وتفرقت، ولا شك أنَّ الأمة إذا تُركت للأفكار والعقول والأهواء، فإنَّ مآلـها إلى التفرق والتمزق والاختلاف، وإنَّ اختلافها في أعظم واجبٍ وهو التوحيد الذي لأجله أرسل الله الرسل وأنزل الكتب، وأعظم مـحذورٍ وأعظم معصيةٍ عُصي الله بها وهو الشرك، لدليلٌ على ذلك كما هو معلومٌ من حال الأمة وواقعها منذ قرون.

وسيأتي بيان تفصيل القول في العصمة مـمَّـا وقع فيه أكثر الأمة في الأصل الثاني من هذه الرسالة بإذن الله تعالى.

فالأمة لم تختلف في الفروع فقط، وإنما اختلفت أيضاً في الأصول، بل في أصل الأصول.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «**أكثر الأمة**» فيه إشارةٌ أيضاً إلى أن الكثرة دائماً على الانحراف والضلال، ولم يفلح وينجُ إلا القليل، والنصوص شاهدة بالمدح والثناء للقلة والطائفة، وبالذم والقدح للكثرة، وقد سبق ذكر شيء منها.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**أظهر لهم الشيطان** » أي: بعدما صار على الأمة ما صار أظهر لهم الشيطان، والمراد بالشيطان: شياطين الجن والإنس الذين يزينون الباطل للناس، فصوَّروا للناس أن الإخلاص الذي يدعو إليه علماء السلف سيؤدي إلى التقصير في حقوق الأنبياء والأولياء، والتنقص لهم.

فمثلاً: يصوِّرون للناس أنَّ عدم طلب الشفاعة من محمد ﷺ إنـمّـا هو انتقاصٌ له وتقصيرٌ في حقه صلى الله عليه وسلم، ودليلٌ على عدم محبته، وكذلك الأمر بالنسبة للأولياء والصالحين، وهذا تبريرٌ نسمعه ممَّن يقعون في هذه الشركيات ومن عندهم هذا الغلو في الأنبياء أو الأولياء والصالحين، يعتبرون هذا انتقاصاً لمقامات النبوة، ومقامات الولاية؛ لذلك يحذِّرون ممّن يدعو إلى تجريد التوحيد لله وإلى نبذ الشركيات والغلو في الأشخاص متهمينهم بانتقاص الأنبياء والأولياء، وعدم تعظيمهم ومحبتهم.

نحن نحب الأنبياء والأولياء، ونعظمهم التعظيم الشرعي، فلا نغلو فيهم، أو نصرف لهم فعلاً لا يجوز صرفه إلا لله، ولا نعتقد فيهم الكمال المطلق الواجب لله تعالى، ولا نعتقد فيهم أو نعطيهم حقّاً من حقوق الربوبية؛ وذلك ليكون التوحيد كله لله وحده.

فالغلو في الصالحين خطرٌ عظيمٌ، وسببٌ من أسباب الوقوع في الشرك، وقد ذكر النبي ﷺ ذلك فقال: «**إنما أهلك من كان قبلكم الغلو**[1] **في الدين**»[2] فالغلو في الأنبياء والصالحين كان سبب هلاك الأمم، يقولون: نحبهم، نحن أيضاً نحب الأنبياء ونحب الصحابة، ونحب علي بن أبي طالب، وفاطمة، وآل البيت، لكن هذا الحب حبٌّ شرعيٌّ، بلا جفاء ولا غلو، فلا نعطيهم شيئاً من حقوق الربوبية أو الألوهية . ومعلوم أنه ما من بدعةٍ إلا وقد بدأت وانطلقت من أصلٍ شرعيٍّ، لكن الغلو أخرجها وحاد بها عن هذا الأصل الشرعي والعياذ بالله.

وهكذا سائر الأعمال سواءٌ كانت حسنةً أو سيئةً، لا ترى أحداً يعمل عملاً، أو يسلك مسلكاً إلا ويبرِّر لنفسه فعل هذا الأمر، أو سلوك هذا المسلك، فمثلاً: نسأل رجلاً لماذا تمشي في هذا الطريق؟ فيقول: إنه أقرب لي من غيره، أو تسأله لماذا تمشي في هذا الطريق الطويل وتترك الطريق القصير؟ فيقول: لأنَّ هذا الطريق آمنٌ . والذين يدخنون بعضهم يبرر لنفسه التدخين بأنه لو لم يُدخن لحصل كذا وكذا من غضب وغيره، أو يقول: الأطباء ذكروا أن الدخان لا يسبب ضرراً وأنهم يدخنون. ومن يطوف بالقبور يقول هؤلاء وسطاء بيننا وبين الله، وهكذا كلُّ عملٍ نجد أنَّ صاحبه يبرر لنفسه فعله أو تركه.

والغريب أن بعض هذه الأمة لا يتصوَّر وقوع الشرك ممّن يشهد أن لا إله إلا

---

(١) الغلو: مجاوزة الحد، والغلو في الدين: «التشدد فيه ومجاوزة الحد» النهاية في غريب الحديث والأثر (ص ٦٧٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢١٥، ٣٤٧٠)، وابن ماجه في سننه (٢٣٠٨٥)، والنسائي في سننه (٣٠٥٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٢٨٣).

الله، وأنَّ محمداً رسول الله، سبحان الله!! وكأنه غفل عما جاء في الكتاب والسُّنَّة. إذا كان النبي ﷺ خاف الشرك على أبي بكرٍ، وإبراهيمُ عليه الصلاة والسلام خاف الشرك على نفسه وبنيه، ثم يأتي هؤلاء ويزعمون أنه لا خوف على من نطق بالشهادتين من الوقوع في الشرك!! أين هم من حديث ذات أنواط؟ لما قال الصحابة: «اجعل لنا ذات أنواطٍ»[1] قال: «**الله أكبر، هذا كما قالت بنو إسرائيل لموسى**»[2] والذي قالته بنو إسرائيل لموسى: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وقول بني إسرائيل شركٌ صريحٌ، والنبي عليه الصلاة والسلام سوَّى بين مقالة الصحابة ومقالة بني إسرائيل، إذن الوقوع في الشرك متصوَّر، والخروج من الإسلام قد يكون بكلمةٍ كما أن الدخول كان بكلمةٍ، ومن نظر في كتب أهل العلم وجد فيها باب الردة، وأحكام المرتدين، وهذا الباب لمن كان مسلماً ثم ارتد عن الإسلام، والردة عن الإسلام قد تكون بقولٍ، أو بفعلٍ، أو باعتقادٍ، أو شكٍّ في أصول الدين والعياذ بالله.

فلا بد من الخوف من الشرك، بل إنَّ الخوف من الشرك واجبٌ، كما أنَّ الإخلاص وتوحيد الله واجبٌ أيضاً، فعلى المسلم أن يحذر من الشرك سواء كان شركاً أكبرَ، أم شركاً أصغرَ كالرياء والعمل لأجل المصالح الدنيوية من أجل الجاه، أو المنصب، أو الشهرة وغيرها من مصالح الدنيا، وفي قصة عمر بن

---

(١) قال ابن الأثير: «هي اسم شجرة بعينها كانت للمشركين ينوطون بها سلاحهم، أي: يعلقونه بها، ويعكفون حولها» . النهاية في غريب الحديث والأثر (ص٩٤٦ – ٩٤٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢١٨)، والترمذي في جامعه (٢١٨٠)، والنسائي في « الكبرى» (٢٠٥) من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الظلال» (٧٦).

الخطاب مع حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما عظة وعبرة واقتداء وأسوة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر، فكم كان عمر يناشد حذيفة ويسأله إن كان رسول الله ﷺ ذكره فيمن ذكر لحذيفة من أسماء المنافقين، فأباح له حذيفة بسر ما كان ليبوح به لولا شدة مناشدة عمر وخوفه على نفسه النفاق(١). ويقول ابن أبي مليكة: «أدركت ثلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ، كلهم يخاف النفاق على نفسه (٢).

وتدبر قول إبراهيم التيمي رحمه الله في تفسير قول الله عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام: ﴿اجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥] (٣). قال: «ومن يأمن البلاء بعد خليل الله إبراهيم حين يقول: رب ﴿اجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾»؟

فالأنبياء يخافون، والصحابة و الصالحون يخافون، ثم يزعم طوائف من أهل البدع والأهواء أن الوقوع في الشرك غير متصور ممن شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله.

وقد ذكر أهل العلم فائدةً عظيمةً تتعلق بمسألة الخوف من الشرك وهي: أنه إذا وحَّد الله تعالى وخاف الوقوع في الشرك فإنه يحصل التعادل في القلب، فلا

---

(١) أخرج القصة البزار في مسنده (٢٥٠٥) وفيه أنَّ حذيفة رضي الله عنه قال: «دُعي عمر لجنازة، فخرج منها أو يريدها فتعلقت به فقلت: اجلس يا أمير المؤمنين؛ فإنه من أولئك، فقال: نشدتك الله أنا منهم؟ قال: لا، ولا أبرئ أحداً بعدك».

(٢) أخرجه الخلال في «السنة» (١٠٨١)، وعلقه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر.

(٣) سيأتي تخريجه (ص١٣٩)

يأمن العبد من مكر الله تعالى ولا يغتر بما وفقه الله تعالى إليه من تحقيق التوحيد، بل يحمده على ما وفقه إليه، وأيضاً يخاف الشرك ولا يأمن مكر الله تعالى.

فالتوحيد إن وفقه الله إليه، ورؤية ما عليه كثير من أهل الإسلام قد يحمله على الزيادة في الرجاء والأمن من مكر الله تعالى، فإذا حصل منه الخوف تعادل خوفه ورجاؤه في قلبه، وتوسط حاله بين الخوف والرجاء، فلا الخوف يحمله على اليأس من رحمة الله، ولا الرجاء يحمله على الأمن من مكر الله، ويكون أقرب حالاً وأمثل ديناً بالأنبياء والصالحين والأولياء، وحتى الملائكة الكرام في دينهم وتدينهم . فالخوف لا بد منه، ومعلوم أنه من أجل أنواع العبادات القلبية وأعظمها، ومن أوجب الواجبات لله تعالى خلقه وعباده، لذلك أمر بها وأثنى جل وعلا على أهلها فقال تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[آل عمران:١٧٥]. وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[فاطر:٢٨]. وقال عز وجل واصفاً حال الملائكة وعبادتهم وأنها تقوم على الخوف على الرغم من طاعتهم المطلقة، وامتثال أمره جل وعلا: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠].

وقد ذكر النبي عليه الصلاة والسلام في إحدى الغزوات: «**إنَّ بالمدينة أقواماً ما سرتم مسيراً، ولا قطعتم وادياً إلّا كانوا معكم**»(١)، الصحابة خرجوا للجهاد

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب: نزول النبي ﷺ الحجر (٤٤٢٣)، من حديث أنس رضي الله عنه . ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر (١٩١١) من حديث جابر رضي الله عنه.

والقتال مع رسول الله ﷺ، وأولئك في المدينة لم يخرجوا معهم، ومع هذا هم مع الصحابة في الأجر والثواب، فاستغرب الصحابة رضي الله عنهم فقالوا: يا رسول الله: وهم بالمدينة؟ قال: «**وهم بالمدينة، حبسهم العذر**»، إذن هم نالوا الأجر والثواب بسبب إخلاصهم وعزمهم على الخروج والقتال وعقدهم النيات لله عزَّ وجل، لكنهم لم يتمكنوا من الخروج، إما لأنهم لم يجدوا ما يخرجوا به، أو حبسهم المرض أو غيرها من الأعذار، فكانوا مع من جاهد وقاتل سواءً بسواءٍ، وهذا يبين عظيم فضل الإخلاص لله تبارك وتعالى وجزيل أجر أهله ومحبة الله لهم.

فالشاهد أن الإخلاص عزيز جدّاً ولا يتم إلا بمعرفة أنواع العبادة، ومعرفة أنواع الشرك، معرفة تفصيلية من حيث العلم بها ولوازمها ونواقضها، ثم امتثال ذلك بعد الإقرار به عملاً وسلوكاً. وإن مثل هذا التفصيل هو موطن الخلل والتقصير من كثير من العقلاء والأذكياء والمثقفين، فضلاً عن العامة والدهماء، فتراهم يمارسون أنواع الشرك – الأكبر والأصغر – مما يناقض أو ينقص من توحيد العبادة – شعروا أم لم يشعروا – وتراهم على تقصير عظيم من حيث العلم والمعرفة، ومن ثم على سوء فهم وجهل مركب حتى خلط كثير منهم ولم يفرقوا في باب حقوق الصالحين بين الحب في الله، والحب مع الله، يمارسون أنواع التعظيم والتذلل بين يدي أو أمام قبور الصالحين والأولياء وأضرحتهم – كما يكون التعظيم والتذلل بين يدي الله – فضلاً عن التوجه إليهم بطلب جلب المنافع ودفع المضار ورفع البلاء، كل ذلك جهلاً منهم أن فعلهم هذا هو عين الشرك بالله، وأن هذا الأمر قد تورط فيه عامة أهل الإسلام – إلا من رحم الله – وشجعهم وزين

لهم ذلك كثير من أئمة الضلال المنتسبين إلى العلم الشرعي بما يمارسونه عند قبور الأولياء والصالحين والأنبياء، أو بحضورهم لتلك المشاهد الشركية المنحرفة بلا إنكار ولا توجيه ولا نُصح، بل ولسان حالهم الإقرار والتشجيع والإعانة لذلك الباطل. وكم يرى الناظر عند كثير من القبور والأضرحة، الطواف والنذر، والذبح واللجوء والدعاء وغير ذلك من أنواع العبادات المحضة التي لا يستحقها ولا يجوز أن تصرف إلا لله جل وعلا، يراها وقد زينت لهم الشياطين سوء أعمالهم، وأعظم من ذلك حذرتهم من سماع أهل الحق وصدتهم عن السبيل بحجج واهية زخرفوها، وبأوصاف وألقاب شنيعة أطلقوها على أهل الحق تنفيراً للعامة والدهماء عنهم وعن سماع الحق، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

والله اسأل لي ولكم التوفيق والسداد والإحسان في القول والعلم والعمل، والإخلاص والثبات إنه تعالى ولي ذلك والقادر عليه.

الأصل الثاني

أمر الله بالاجتماع في الدين ونهى عن التفرق فيه، فبين الله هذا بياناً شافياً تفهمه العوام، ونهانا أن نكون كالذين تفرقوا واختلفوا قبلنا فهلكوا، وذكر أنه أمر المسلمين بالاجتماع في الدين ونهاهم عن التفرق فيه، ويزيده وضوحاً ما وردت به السنة من العجب العجاب في ذلك، ثم صار الأمر إلى أن الافتراق في أصول الدين وفروعه هو العلم والفقه في الدين، وصار الاجتماع في الدين لا يقوله إلا زنديقٌ أو مجنونٌ».

الشرح:

هذا الأصل مداره على الأمر باجتماع الأمة والنهي عن التفرق.

ففي الأصل الأول بيَّـن الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ الحق الواجب لله تعالى الذي يجب على كلِّ مسلمٍ أن يؤديه له جل وعلا، وهو التوحيد والإخلاص لله تبارك وتعالى.

وفي هذا الأصل يبيِّن رَحِمَهُ اللَّهُ الحق الواجب لرسول الله ﷺ الذي يجب على كلّ مسلم أن يؤديه له صلى الله عليه وسلم بأمر الله تعالى، وهو تجريد المتابعة له عليه الصلاة والسلام، والذي به يكون اجتماع الأمة. فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**أمر الله بالاجتماع في الدين ونهى عن التفرق فيه**» نعم قد بيَّن الله هذا في آياتٍ كثيراتٍ، وهذا البيان وصفه رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه: «**بياناً شافياً تفهمه العوام**» والأمر بالشيء يتضمن النهي عـن ضـده؟ لذلك قـال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ونهى عن التفرق فيه**» لأنَّ الاجتماع في الدين نهيٌ عن التفرق فيه.

فالأمر بالاجتماع والنهي عن الفرقة جاء صريحاً، واضحاً، بيِّناً، وكثيراً في الكتاب والسُّنَّة.

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢ – ١٠٣].

وقال عزَّ وجل: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وقال عزَّ من قائلٍ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورى: ١٣].

فالآيات كثيرةٌ، وبألفاظٍ متعددةٍ، ومناسباتٍ متباينةٍ، كل ذلك يأمر الله عباده بالاجتماع وينهاهم عن التفرق والاختلاف.

فالاجتماع أصلٌ عظيمٌ من أصول الدين، ومطلبٌ عظيمٌ من مطالب الديانات جميعاً، والله تعالى أرسل الرسل لهذه المهمة؛ فإن الناس إذا لم يجتمعوا على كلمة الأنبياء والمرسلين، لن يجتمعوا على غيرها؛ لذلك أيَّد الله تعالى أنبياءه

ورسله بكثيرٍ من الآيات، والعلامات الدالة على أنهم مرسلون من الله تعالى؛ لتحمل الناس على تصديقهم والإيمان بهم ومن ثم الاجتماع عليهم . فكانت هذه الآيات والمعجزات رحمةً من الله تعالى للناس؛ ليفوزوا في الدنيا والآخرة، إن هم صدقوا وتابعوا المرسلين.

وكما جاء في القرآن الكريم، جاء في السنة مثله وأكثر توضيحاً وبياناً من قوله عليه الصلاة والسلام وفعله وحاله أمراً وترغيباً في الاجتماع، ونهياً وترهيباً عن الفرقة والخلاف.

والأمر بالاجتماع أصلٌ عظيمٌ من أصول أهل السنة والجماعة التي بنوا عليها مذهبهم؛ فإنهم يعتنون عنايةً عظيمةً في دعوتهم بأمر الاجتماع، ويسعون سعياً صادقاً إلى توحيد الأمة واجتماعها على الحق، وعدم تفرقها، وهذه العناية واضحةٌ ظاهرةٌ في دعوتهم، فيبدأون أولاً بالدعوة إلى التوحيد واجتماع الأمة على الحق، والنهي عن التفرق، مع إيمانهم الجازم بأنَّ التفرق واقعٌ في هذه الأمة، وهذا لا يُعدُّ تناقضاً، ولا منافاة بينهما؛ إذ إن مسألة الدعوة إلى الاجتماع أمرٌ واجبٌ علينا أمر به الله تعالى ورسوله ﷺ، وأما مسألة الإيمان بوقوع التفرق والاختلاف في الأمة – أمة الإجابة – فهذا خبرٌ من الله ورسوله ﷺ، ونحن مأمورون بامتثال أمر الله ورسوله ﷺ، وبتصديق خبر الله ورسوله ﷺ، فالاختلاف والتفرق مذمومٌ شرعاً، وإن كانا أمراً قدرياً لا بد منه ولا مفر، وواقعٌ في الأمة، شأن الأمم السابقة لا محالة.

فعلينا أن ندعو إلى اجتماع الأمة ونسعى إلى جمع الناس على كلمة الحق امتثالاً واستجابةً لأمر الله تعالى، وعلينا كذلك أن نصدق خبر الله ورسوله ﷺ فنؤمن

إيماناً جازماً لا شك فيه بأن الأمة ستختلف وتتفرق، فالمسألة الأولى وهي الأمر بالاجتماع مبنيةٌ على أمر الله ورسوله ﷺ، والمسألة الثانية وهي الإيمان بتفرق الأمة واختلافها، مبنيَّةٌ على خبر الله وخبر رسوله ﷺ، ولا منافاة بين الأمر والخبر، ولا يعني هذا أن نترك الدعوة إلى الاجتماع بحجة أن الله أخبر بما سيؤول إليه أمر الأمة من التفرق؛ فإنه سبحانه أمرنا بالاجتماع وحثَّ عليه وهو يعلم أننا سنفترق ونختلف، فنحن علينا أن نمتثل أمره سبحانه وأمر رسوله ﷺ، وإِنْ كنا نعلم أنَّ مآل الأمة سيكون على خلاف ما أُمرنا به، ففرقٌ بين الأمر وبين الخبر. فعلينا أن نجمع بين النصوص الشرعية، وأن نقوم بواجبنا نحو الأوامر الشرعية، ونحو الأخبار المذكورة في الكتاب والسنة. وهذا داخلٌ في معنى شهادة أنَّ محمداً رسول الله، فمن معناها: طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، فالأمر يحتاج إلى طاعةٍ وامتثالٍ والتزامٍ، والخبر يحتاج إلى تصديقٍ وجزمٍ وإيمانٍ، والمصنف رحمه الله بيَّن هذا، وفرَّق بين الأمر والخبر، فكلامه في الأسطر الأولى عن الأمر بالاجتماع ثم بيَّن ما صار إليه حال الأمة من التفرق وهو مقتضى الخبر.

فالأمر بالاجتماع هو ما أراده الله تعالى شرعاً، وحال الأمة هو ما أراده الله تعالى كوناً، وأهل السُّنَّة يجمعون في إيمانهم بين الإرادة الشرعية، والإرادة الكونية لله تعالى، ولا غرابة ولا تناقض، فالله تعالى أمر الناس بالإيمان، والصلاة، والبر والإحسان، فهل آمن وامتثل الناس جميعاً؟ فكذلك هنا أمر الناس وأهل الإيمان بالاجتماع والاتفاق، ونهاهم عن التفرق والاختلاف، ثم أخبر سبحانه عن حالهم بعد الأمر والنهي بأنهم لا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك.

فما أراده الله شرعاً والذي هو مقتضى الأمر والنهي والترغيب والترهيب، قد

يتحقق ويقع، ولكنه لا يلزم، وأما ما أراده كوناً وقدراً فإنه واقع لا محالة، شراً كان أم خيراً، محبوباً كان أو مكروهاً لله جلا وعلا. ثم إنه لا ينبغي الالتفات إلى كثير من أصحاب الدعوات، وأهل الصخب والصراخ في دعوتهم إلى تجميع الأمة على غير أساس الكتاب والسنة فيتهمون أهل الحق بالتناقض في مذهبهم من حيث إيمانهم بحال الأمة، وأمرهم إلى توحيد جوانب الاعتقاد ومحاربة الخلاف فيه. أقول: لا يلتفت إليهم؛ لأنهم ممن ينظر إلى نصوص الكتاب والسُّنَّـة بعين عوراء، شأن أهل البدع والأهواء، فتراهم يتعلمون نصوصاً، ويهملون طرفاً آخر منها بلا سعي في توفيق وجمع جميع نصوص الباب في مسائل الدين والإيمان.

وإنَّ أهل العلم استقرؤوا نصوص الكتاب والسُّنَّة، فوجدوا أنَّ مدار اجتماع الأمة، أو الأمور التي يحصل بها اجتماع الأمة تنحصر في أمرين اثنين فقط، وأنَّ الاجتماع لا يكون بالصراخ، والشعارات، والأناشيد، والمظاهرات وغيرها من الأساليب المحدثة، وإنما يحصل الاجتماع بالتزام ما جاء في الكتاب والسُّنَّة، ولن يكون أبداً بغيرهما، وهذا هو مقتضى نصوص الكتاب والسُّنَّة. ويكفينا في هذا قوله عليه الصلاة والسلام: «**إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض**»[1]. ثم بالتزام فهم الصحابة وتفسيراتهم لنصوص الكتاب والسُّنَّة وتطبيقاتهم؛ التزاماً بالجماعة التي أوصى بها الرسول ﷺ وأمر بلزومها، والمثلية الدينية للصحابة التي هي مقتضى توجيه نصوص الكتاب والسُّنَّة.

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣١٩) من حديث أبي هريرة ﷺ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٩٣٧)، وأخرجه الإمام مالك بنحوه مرسلاً في «الموطأ» (٢/ ٨٩٩)، وحسنه الألباني في «المشكاة» (١٨٦).

والأمور التي يحصل بها الاجتماع هي :

١ – الاجتماع في مسائل الاعتقاد، وعدم التفرق في أي مسألة من مسائل العقيدة.

٢ – الاجتماع في مسائل العبادات، والمعاملات، والجوانب الاجتماعية، والسلوكية، والأخلاقية وغيرها.

ومن تدبَّر الأمرين، عرف الفرق والبون العظيم بينهما، وفي أيهما يجب البدء والاعتناء؛ لذلك يقول أهل السنة والجماعة في دعوتهم: العقيدة أولاً، لا تجتمع الأمة إلا إذا اجتمعت في عقائدها، وكمال اجتماعها يكون في اجتماعها في العبادات، والمعاملات، والجوانب السلوكية، والاجتماعية، والأخلاقية وغيرها من حيث الجملة. إذن الأصل في اجتماع الأمة يكون في عقائدها، أما بقية الجوانب فإن اجتماعها فيها إنما هو كمالٌ في الاجتماع، ويرى الناظر في حال الأمة أنَّ كل الجماعات تدعو إلى توحيد الأمة وتنهى عن التفرق، وهذا هو شعارها ومطلبها، فاجتماع الأمة وعدم تفرقها مطلبٌ لا يحيد عنه أحدٌ أبداً، لكن إذا نظر العاقل وتدبَّر في حال هذه الجماعات وطريقة دعوتها ورجع إلى التاريخ، فإنه لن يجد جماعةً واحدةً من هذه الجماعات التزمت أصول اجتماع الأمة من العناية بأمر التوحيد والبدء بالدعوة إليه إلا أهل السنة والجماعة.

ووالله لن تجتمع الأمة إذا تفرَّقت في عقائدها، لكن المشكلة أن الناس لا يرجعون إلى التاريخ، ولا يعتبرون بالتاريخ، وهذا خللٌ؛ فإن الإنسان لا بد أن يعتبر بما مضى، والسعيد من اتَّعظ بغيره، والشقي من كان واعظه من نفسه . فإذا رجعنا إلى التاريخ سنعرف متى اتفقت الأمة، وكيف اجتمعت، ومتى كانت قويةً تسوس الدنيا كلها؟ وقد كان ذلك لـمّـا كانت الأمة على عقيدةٍ واحدةٍ، ومنهج قويم، ومتابعة صادقة، لكن لـمّـا دبَّت الفرقة في الأمة واختلفت في عقيدتها تشتت، وضعفت.

إذن الأصل هو العقيدة، فلا تاريخ يجمع، ولا دم، ولا جغرافيا، ولا قومية، ولا وطنية، ولا مصالح مشتركة، نعم هذه روابط لكنها لا تقوى على جمع الأمة. ولا توجد دولةٌ واحدةٌ استطاعت بكل ما تملك من أموالٍ، وطاقاتٍ وغيرها أن توحِّد شعبها رغم اختلافهم في عقائدهم.

الكل ينادي بالوحدة الوطنية، ولكن هذا كله يذهب هباءً؛ لأن القلوب لم تجتمع ولم يتوحد ما في هذه القلوب، والله عز وجل قال: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]. تدبر وعد الله تبارك وتعالى بالتأليف والجمع بين القلوب، حتى يستشعروا الأخوة الدينية فيما بينهم، وينعموا فيما بينهم محبةً وتأليفاً واجتماعاً. نعم هذا وعدٌ لكنه مشروطٌ بالاعتصام بكتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ وما جاء فيهما من الأمر بمتابعة ومماثلة الصحابة في الفهم والتطبيق وعدم مخالفة سبيلهم رضي الله عنهم، فمن حقق الاعتصام استحق الوعد الذي لا يتخلف أبداً.

ومن نظر في النصوص الشرعية، وجد العناية الشديدة بأمر العقيدة والدعوة إليها، ثم بعد ذلك، في المرتبة الثانية يكون الاهتمام ببقية الجوانب وأمور الدين. والجماعات اليوم تهمل أمر العقيدة وتدَّعي أنَّ النقاش فيها، والدعوة إليها، يفرِّق الأمة!! سبحان الله!! الذي جاء في الكتاب والسنة على أنه أصلُ توحيد الأمة واجتماعها، هو عند كثيرٍ من الجماعات أصلُ تفريق الأمة! هذه طامةٌ، وهذا انتكاسٌ وانحرافٌ في المفاهيم والعقول، الكتاب والسُّنَّة يبيِّنان أن الأمة لا تجتمع إلا بهذا الأمر، وأنت تقول: لا، هذا يفرِّق الأمة، ويفرحون بهذه الدعوة، وبكثرة

أتباعهم، ويذكرون تاريخهم، وأنهم منذ وقتٍ بعيدٍ وهم يدعون إلى دين الله عزَّ وجل.

وبعضهم قسَّم مسائل العلم، فقال إنَّ العلم الشرعيَّ ينقسم إلى قسمين:

- علم الفضائل.
- وعلم المسائل.

وعلم المسائل هو علم العقيدة ومسائل العبادات، وعلم الفضائل هو ما سوى علم المسائل من العقيدة والعبادات.

ويقولون: علم المسائل لا شأن له في دعوتنا ومنهجنا، فلا يبحثون فيه، ويُمنع منعاً باتّاً التطرق إليه في دعوتهم بحجة أنها تفرق بين أتباع الدعوة وتوجب النفرة في القلوب بزعمهم، ومن ثم تركزت دعوتهم في جانب الفضائل علماً وتعلماً ودعوةً.

نعم الفضائل تكمل أمر اجتماع الأمة، لكن لا تُقبل هذه الفضائل عند الله تعالى إلَّا إذا كانت مبنيَّةً على العقائد.

فلا تُقبل أخلاق الناس وسلوكياتهم ومعاملاتهم إذا كانت عقيدتهم منحرفةً، كما أنها لا تُقبل بلا إسلامٍ وإيمانٍ موصوفٌ بالإحسان والإتقان في جوانب الاعتقاد والعبادات، قال الله عزَّ وجل: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقال سبحانه: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، لأنهم افتقدوا الأصل الذي يُبنى عليه هذا الفرع، شأن الكفار أصحاب الفضائل والأخلاق والبذل والعطاء.

نعم نحن مأمورون بالاجتماع في العبادات، وفي جوانب السلوك والأخلاق

وصيانة الروابط الاجتماعية، والتآلف بين الأفراد والجماعات على مستوى الحاكم والمحكوم، وعلى مستوى الأسرة وأفرادها، وعلى مستوى الأمة بأطيافها. جاءت النصوص توجيهاً للفرد والجماعة في جميع جوانبه، فحثَّت على التعاون والتناصح والصدق في حب الخير للغير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واستشعار المحبة والموالاة بين أهل الإيمان وتحقيق الأخوة فيما بينهم. كما جاءت النصوص تنهى وتحذر من ضد ذلك مما يفرّق ويورث البغضاء والشحناء والتدابر والاختلاف والافتراق فنهت عن التحاسد والتباغض والتنابز بالألقاب والاستهزاء والسب والشتم والتشهير والتحقير وغيره صيانةً وحمايةً للتآلف والاجتماع. ولكن وعلى الرغم من العناية العظيمة بهذه الجوانب ودقائق السلوكيات فإن هذا الأمر يأتي في المرتبة الثانية، بعد الاجتماع في العقيدة.

فلا يصح أن ندعو الناس إلى الاجتماع في هذه الجوانب، وهم متفرقون فيما بينهم تفرّقاً عظيماً في أمور العقائد. والدعوة إذا لم تقم على توحيد العقيدة، لا يمكن لها أن تجمع الأمة، والواقع يشهد بذلك، فها هي الجماعات التي لا تدعو إلى توحيد العقيدة، منذ زمن بعيدٍ وهي تدعو وتريد جمع الأمة، لكنها لم توحد الأمة ولن توحدها.

حتى المذاهب الفقهية لا ينبغي أن يتفرق الناس فيها، والأصل أن نعبد الله على طريقةٍ واحدةٍ، الصلاة واحدةٌ كصلاة النبي ﷺ، والصيام، والحج، وجميع أمور العبادات، الأصل فيها توحد الأمة، لكن نقول: الخلاف فيها أهون من الخلاف في العقائد، فالعقيدة أمرها خطيـرٌ، والوعيد الذي جاء في القرآن والسنة:

﴿وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥]، «**كلها في النار إلا واحدة**» هذا لمن ابتعد وجانب وانحرف عن العقيدة الصحيحة.

إن كثيراً من أصحاب الدعوات بنوا أصل دعوتهم على أساس: «نجتمع فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه». ووالله لن تجتمع الأمة بهذه الطريقة وهذه الدعوة.

ولكن نقول: طوبى لمن دعا إلى دين الله عز وجل وجعل نصب عينه هذين الأصلين:

- توحيد الأمة في العقيدة.
- ثم توحيدها في بقية الجوانب.

ونقول أيضاً: خاب وخسر من أهمل الأصل الأول واعتنى في الدعوة إلى الله بالأصل الثاني.

فالواجب والصواب أن نصلح ما بيننا وبين الله عزَّ وجل أولاً، ونصلح علاقتنا بالله تعالى وبرسوله ﷺ، ثم بعد ذلك نصلح علاقتنا مع الناس من أهلٍ وأرحامٍ وجيرانٍ وغيرهم.

فهذا هو واقع الجماعات اليوم، لا عناية لها بأمور الاعتقاد، بل والأقبح من هذا أنها لا تسكت، بل تصرِّح بأن الاهتمام بأمور العقيدة والتوحيد سببٌ من أسباب التفرق!!

لكن كيف نحقق هذين الأصلين؟ ونجمع الأمة عليهما؟ هذا أيضاً يتحقق بأمرين اثنين:

الأول: تجريد المتابعة للرسول ﷺ:

كيف نحقق هذا الأمر ونجرّد المتابعة لرسول الله ﷺ ؟

الأمر سهلٌ وواضحٌ، من أراد اتباع محمد ﷺ فعليه أن ينظر في سُنَّته وسيرته وهديه في جميع أموره وشؤونه؛ كيف كان يعتني بأمور التوحيد والعقيدة ويصونها، ما الأقوال والأفعال التي أمر بها أو نهى عنها، ما موقفه من الأنبياء والملائكة، كيف كانت عبادته لله تعالى: صفتها وهيئتها وعددها ووقتها ومكانها، فيعرف كيف صلَّى، وكم صلَّى، ومتى، وغيرها من أمور الدين؛ لذلك نستطيع أن نعرف أو نحكم على فعل الإنسان أنه موافقٌ لهدي النبي ﷺ، أو مخالفٌ له، بخلاف الأصل الأول الذي هو الإخلاص لله عزَّ وجل؛ فإن محله القلب، ولا يطلع على ما في القلوب إلّا هو سبحانه وتعالى . أما متابعة النبي ﷺ فهي ظاهرةٌ للناس؛ لأنها في الأقوال والأفعال، وكذلك ما يصرِّح به من عقيدته يُعرف به هل هو متبعٌ للنبي ﷺ في العقيدة أم لا .

والنبي ﷺ قال: «**من أحدث**[1] **في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ**»[2] أي: مردودٌ على صاحبه؛ لأن الله عزَّ وجل يريد منّا أن نعبده بما جاء به محمد ﷺ، وأن نلتزم ما جاء به في جميع جوانب الدين: في العقيدة، والعبادات، والمعاملات، والسلوك، والأخلاق وغيرها من حيث الكيف، والصفة، والكم والمقدار، والوقت والزمان، والهيئة والحال.

لذلك يقول أهل العلم: كلُّ الطرق إلى الله تعالى مسدودةٌ إلا طريق محمدٍ

---

(١) الحدث: «الأمر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف في السنة ...» ومحدثات: «جمع مُحْدَثَة – بالفتح – وهي ما لم يكن معروفاً في كتاب ولا سنة ولا إجماع» . النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٩٠٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلح، باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (٢٦٩٧) . ومسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب: نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ﷺ[1]، ومع هذا فإن هناك من يقول إنَّ الطرق إلى الله بعدد أنفاس البشر[2]!! كذبوا والله، الطريق إلى الله واحدٌ، لا يوصل إلى الله تعالى إلا طريق محمدٍ ﷺ؛ لذلك نقول: «**من أحدث**»: أي ابتدع وجاء بشيءٍ جديدٍ مُـحْـدَثٍ . «**في أمرنا**» أي: في أمر الدين . «**ما ليس منه**» كيف تعرف أن هذا الفعل أو القول منه أو ليس منه؟ هذا أمرٌ سهلٌ جدّاً، تعرفه من سُنَّة النبي ﷺ، هل قال هذا القول؟ هل فعل ذاك الفعل؟ هل كان يعتقد بهذا الاعتقاد؟ فتعرض جميع أمور الدين من: العقائد، والأقوال، والأفعال على سُنَّته صلى الله عليه وسلم. وكذلك على كتاب الله عزَّ وجل، فما وافقهما فهو مقبولٌ، وما خالف ما جاء فيهما فإنه مردودٌ على صاحبه.

وانظر أيضاً في معنى: (**أشهد أن محمداً رسول الله**): ألَّا يُعبد الله إلا بما شرع، أي محمد عليه الصلاة والسلام.

وقال عليه الصلاة والسلام: «**صلُّوا كما رأيتموني أُصلي**»[3]، وقال: «**خذوا عنّي مناسككم**» [4]، فكل أمور الدين يجب أن نأخذها عنه صلى الله عليه وسلم، والصحابة رضي الله عنهم كانوا يجتهدون في تحقيق هذه المتابعة، بل حتى في مشيه عليه الصلاة والسلام، وجلسته كانوا يحاكونه فيها؛ طمعاً في بلوغ الكمال في تحقيق متابعته ﷺ.

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله: «فالطرق كلها إلا طريقه ﷺ مسدودة، والقلوب بأسرها إلا قلوب أتباعه المنقادة إليه عن الله محبوسة مصدودة» مفتاح دار السعادة (١/ ٤٧).

(٢) ومنهم من يقول: الطرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق، انظر: «البرهان المؤيد» لأحمد الرفاعي (١/ ١٦٥)، وسر العالمين وكشف ما في الدارين للغزالي (ص ٣٦). و بعضهم ينسب هذا القول إلى النبي ﷺ!!

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع (٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٢٥)، وابن عبد البر في «الجامع» (٥٢٢) من حديث جابر رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٠٧٤). وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ: «**لتأخذوا مناسككم**»، كتاب الحج، باب: استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً... (١٢٩٧).

فمتابعة النبي ﷺ أصلٌ شرعيٌّ، وهو أصلٌ من أصول أهل السُّنَّة والجماعة، كما أنه أصلٌ عظيمٌ من أصول اجتماع الأمة . ولا يستحق أحدٌ أنْ يُتابَع متابعةً تامّةً في أمور الدين إلا رسول الله ﷺ . فواجبٌ على كل مسلمٍ بعد إخلاص التوحيد لله عزَّ وجل، أن يوحِّد الرسول ﷺ بمتابعته في جميع أمور الدين.

الثاني: الوقوف على فهم الصحابة:

أي: متابعة الصحابة؛ وذلك لما جاءت به النصوص الشرعية من الأمر بمتابعتهم والاقتداء بهم، قال النبي ﷺ: «**عليكم بسُنَّتي، وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها**[1] **بالنواجذ**[2]»[3]، وقد نبه العلماء على وجوب تدبر قوله عليه الصلاة والسلام: «**عضوا عليها**» وقوله كذلك: «**تمسكوا بها**»؛ فإن مقتضى اللغة هو قول: تمسكوا بهما وعضوا عليهما، ولكنها جاءت بصيغة الإفراد وفي هذا دليل على أن سنة الخلفاء هي سنته ﷺ وأنهما سنة واحدة وشيء واحد، وهذا هو مقتضى نصوص الكتاب.

---

(١) قال الشاطبي رحمه الله: «قرن عليه السلام سنة الخلفاء الراشدين بسنته، وأن من اتباع سنته اتباع سنتهم، وأن المحدثات خلاف ذلك، ليست منها في شيء لأنهم رضي الله عنهم – فيما سنوا – إما متبعون لسنة نبيهم عليه السلام نفسها، وإما متبعون لما فهموا من سنته ﷺ في الجملة والتفصيل على وجه لا يخفى على غيرهم مثله، لا زائدة على ذلك» . الاعتصام (١/ ١٤٥).
وقال ابن القيم رحمه الله: «قرن سنة خلفائه بسنته، وأمر باتباعها كما أمر باتباع سنته، وبالغ في الأمر بها حتى أمر بأن يعض عليها بالنواجذ، وهذا يتناول ما آمنوا به وسنوه للأمة، وإن لم يتقدم من نبيهم منه شيء، وإلا كان ذلك سُنَّته، ويتناول ما أفتى به جميعهم أو أكثرهم أو بعضهم؛ لأنه علق ذلك بما سنه الخلفاء الراشدون، ومعلوم أنهم لم يسنوا ذلك وهم خلفاء في آنٍ واحدٍ، فعلم أن ما سَنَّه كل واحد منهم في وقته فهو من سُنَّة الخلفاء الراشدين» . إعلام الموقعين (٤/ ١٢١).

(٢) «النواجذ من الأسنان: الضواحك، وهي التي تبدو عند الضحك»، ومعنى «عضوا عليها بالنواجذ» أي: «تمسكوا بها، كما يتمسك العاض بجميع أضراسه» النهاية في غريب الحديث والأثر (ص٩٠٢).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، وأبو داوود في سننه (٤٦٠٧)، وابن ماجه في سننه (٤٢، ٤٣)، والترمذي في جامعه (٢٦٧٦) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٩٧٧، ٢٧٣٥).

وقال عليه الصلاة والسلام في حديث افتراق الأمة: «**وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلها في النار إلَّا ملة واحدة**». **قالوا: ومن هي يا رسول الله**»؟ انظروا إلى حرص وفقه الصحابة، لم يسألوا عن الفرق الهالكة، وإنما سألوا عن الواحدة الناجية، فقال عليه الصلاة والسلام: «**ما أنا عليه وأصحابي**» (١).

وفي روايةٍ أخرى قال: «**من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»(٢)، ففسَّر عليه الصلاة والسلام الجماعة بمن كان على مثل ما كان عليه هو وأصحابه. والمثلية المرادة هي في أمور الدين . إذن، مماثلة الصحابة ومتابعتهم والاقتداء بهم أصلٌ عظيمٌ من أصول النجاة، لا نجاة إلا بمماثلة النبي ﷺ وأصحابه.

وجاء في لفظ آخر ما نصه: «**إن أهل الكتاب افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة – يعني الأهواء – كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة، وأنه سيخرج في أمتي أقوام تتجارى(٣) بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكَلَبُ(٤) بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا**

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (٢٦٤١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٧٤)، والآجري في «الشريعة» (٢٤)، والحاكم في «المستدرك» (٤٤٤)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٤٧) من حديث عبد الله ابن عمرو رضي الله عنهما، وحسنه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢٦٤١).

(٢) أخرجه الإمام الأصفهاني في «الحجة في بيان المحجة» (ص ١٧).

(٣) تتجارى بهم الأهواء: أي «يتواقعون في الأهواء الفاسدة، ويتداعون فيها تشبيهاً بجري الفرس». النهاية في غريب الحديث والأثر (ص ١٠٥).

(٤) الكَلَب: «داء يعرض للإنسان من عض الكَلْب الكَلِب، فيصيبه شبه الجنون، فلا يعض أحداً إلَّا كَلِب، وتعرض له أعراض رديئة، ويمتنع من شرب الماء حتى يموت عطشاً» . النهاية في غريب الحديث والأثر (ص ٨١٠).
وفي اللسان (١٢/ ١٣٥): « الكَلَب: جنون الكلاب، وفي الصحاح: الكَلَب: شبيهٌ بالجنون ولم يخص الكلاب» . و«الكَلْب الكَلِب: الذي يكْلَبُ في أكل لحوم الناس فيأخذه شبه جنون، فإذا عقر إنساناً كَلِب المعقور وأصابه داء الكَلَب، يعوى عُواء الكَلْب، ويمزق ثيابه عن نفسه، ويعقر من أصاب، ثم يصير أمره إلى أن يأخذه العُطاش فيموت من شدة العطش ولا يشرب».

دخله»[1].

والجماعة هم الصحابة، يقول الإمام البربهاري[2] رحمه الله «والأساس الذي تُبنى عليه الجماعة وهم أصحاب محمد ﷺ، ورحمهم الله أجمعين، وهم أهل السُّنَّة والجماعة»[3] فتطبيقنا لسنة النبي ﷺ مرتبطٌ بفهم وتطبيق الصحابة رضي الله عنهم لسنته، وكذلك تطبيقنا لنصوص القرآن مرتبطٌ بفهم وتطبيق الصحابة رضي الله عنهم لها.

فمن فعل ذلك، فإنه على الجادة، وكان من الجماعة والفرقة الناجية، وكلام الإمام البربهاري - رحمه الله تعالى - فيه بيان معنى الجماعة، وأن الإنسان لا يكون منهم إلّا إذا كان متابعاً متابعةً تامّةً لما كان عليه سلف الأمة من الصحابة رضي الله عنهم.

وما جاء في السنة الغراء من الأمر والتوجيه بمتابعة الصحابة هو تفسيرٌ وبيانٌ وتوضيحٌ لما جاء عن الله تعالى في محكم التنزيل، فقد جاء في الأمر والتوجيه والترغيب قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فمن أراد رضا الله وثوابه وجنته ممن جاء بعد المهاجرين والأنصار، فعليه أن يتابعهم بإحسانٍ وإتقانٍ في الدين والتدين لله تعالى.

---

(١) حديث صحيح، تقدم تخريجه (ص ٢١).

(٢) هو أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، قال عنه الذهبي: «شيخ الحنابلة، القدوة الإمام...الفقيه، كان قوالاً بالحق، داعيةً إلى الأثر، لا يخاف في الله لومة لائم» السير (١٥/ ٩٠) وله كتاب شرح السُّنَّة، وهو كتاب عظيم دافع فيه عن السُّنَّة، وحارب البدعة، وذبَّ فيه عن دين الله عزَّ وجل، توفي رحمه الله سنة ٣٢٩هـ.

(٣) شرح السُّنَّة (٣).

وجاء في النهي والتحذير والتهديد قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥]، فمخالفة الرسول ومعاندته عليه الصلاة والسلام، وكذلك متابعة غير سبيل الصحابة رضي الله عنهم تدخل في هذا الوعيد، وهو وعيدٌ شديدٌ . ولا شك أن المؤمنين في الآية هم الصحابة؛ لأنه لم يكن مؤمنون في ذلك الوقت إلّا الصحابة، فسبيل المؤمنين هو سبيل الصحابة، فمن التزم طريق الصحابة، وفهم الصحابة، وتطبيق الصحابة للنصوص الشرعية كان من الجماعة، ومن الفرقة الناجية التي أخبر الله عنها، وأمّا مخالفة النبي ﷺ، ومخالفة الصحابة فقد جعلها الله سبباً لدخول النار والعياذ بالله.

فمن أراد النجاة من هذا الوعيد، فعليه أن يترك ويبتعد عن جميع المذاهب والجماعات، ويتابع النبي ﷺ، ويلتزم فهم الصحابة وأتباعهم في جميع أمور الدين؛ ليكون من الجماعة والفرقة الناجية.

فعلى المسلم ألّا يفعل شيئاً أو يدعو إلى أمرٍ من أمور الدين إلّا إذا كان النبي ﷺ قد فعله أو فعله أصحابه أو دعوا إليه؛ فإن متابعة النبي ﷺ، ومتابعة أصحابه هي الميزان الشرعي للأعمال؛ بل إنها سبب اجتماع الأمة، وسبب النجاة والقبول عند الله عزَّ وجل؛ فلا يقبل الله تعالى الدين إلّا إذا كان مماثلاً لما كان عليه النبي ﷺ، ومماثلاً لما كان عليه الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

لذلك كان النبي ﷺ يقول: «**إن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدي**

محمدٍ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثةٍ بدعةٌ وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ»[1]. البدعة هي التي لا مثل لها، وهي ما اخترعه الناس، فهي شيءٌ جديدٌ محدثٌ[2] لم يكن في زمن النبي ﷺ، ولا في زمن الصحابة رضي الله عنهم، ولم يفعله النبي ﷺ، ولم يفعله أصحابه رضي الله عنهم . وجاء في رواية النسائي رحمه الله وغيره: «**وكُلُّ ضلالةٍ في النار**»، فانظر – رحمك الله – إلى تطابق النصوص الشرعية في المعاني الكلية، جاء هنا «**وكُلُّ ضلالةٍ في النار**»، وجاء في حديث الافتراق «**كلها في النار إلا واحدة**»، فما عدا هدي محمدٍ ﷺ في النار، وما عدا الجماعة في النار. فمخالفة هدي محمد عليه الصلاة والسلام، ومفارقة الجماعة وهديها وسبيلها ابتداعٌ وإحداثٌ وتغييرٌ في العقائد أو العبادات وغيرها من مسائل الدين والإيمان وكل ذلك موجبٌ للنار والوعيد.

وكثيرٌ من الناس اليوم إذا أتوا على بيان معنى البدعة فإنه يقسمها إلى قسمين: بدعةٍ حسنةٍ، وبدعةٍ سيئةٍ، وبعضهم أوجب هذا التقسيم، ويرى أنَّ من لم يقل به فهو المخالف للسنة والصواب!! النبي ﷺ يقول: «**كل بدعةٍ ضلالةٌ**»، الصحابة قالوا: كل بدعةٍ ضلالةٌ . عبدالله بن عمر يقول: «وإنْ رآها الناس حسنةً»[3]،

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة (٨٦٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) البدعة: «الحدث وما ابتدع من الدين بعد الإكمال» . اللسان (١/ ٣٤٢) . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « البدعة هي الدين الذي لم يأمر الله به ورسوله ﷺ، فمن دان دينا لم يأمر الله ورسوله به؛ فهو مبتدع بذلك » . الاستقامة(١/ ٥) . وعرفها الشاطبي بأنها: « طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، تقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه» . الاعتصام (١/ ٤٣).

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢٠٥)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٢٦)، والبيهقي في «المدخل» (١٣٩).

حتى وإن كان الفعل حسناً طيّباً، لكن بما أنَّ محمداً ﷺ لم يفعله، ولم يفعله أصحابه، فلا يجوز فعله، لا يوجد في الدين بدعةٌ حسنةٌ، نعم يوجد في اللغة، في أمور الدنيا، لكن في أمر الدين لا يوجد أبداً؛ فإن الدين ما جاء به محمدٌ ﷺ، والتزمه أصحابه رضي الله عنهم (١).

وهنا قد يستشكل البعض اليسر والسهولة والوضوح في معرفة أهل الحق والفرقة الناجية ثم التزام ذلك على مقتضى: «**قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها...**» (٢) في حين نرى تفرق وتعدد أقوال الأمة والفرق والجماعات، وكأن المرء أمام مفترق تتشعب منه ثلاثة وسبعين طريقاً، أقول: إن الأمر سهلٌ واضحٌ بيِّنٌ، ومداره على تحقيق المثلية، فاجتهد في صلاتك أن تكون مثل صلاة النبي عليه الصلاة والسلام، وكذا صيامك وجميع أمرٍ دينك من عقائد وأقوال وأفعال،

---

(١) قال ابن رجب رحمه الله: «فكل من أحدث شيئاً ونسبه إلى الدين، ولم يكن له أصل من الدين يرجع إليه، فهو ضلالة، والدين بريء منه، وسواء في ذلك مسائل الاعتقادات، أو الأعمال، أو الأقوال الظاهرة والباطنة . وأما ما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البدع، فإنما ذلك في البدع اللغوية لا الشرعية، فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه لما جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد في المسجد، وخرج ورآهم يصلون كذلك فقال: نعمت البدعة هذه، وروي عنه أنه قال: «إن كانت هذه بدعة، فنعمت البدعة»، وروي أن أُبَيْ بن كعب قال له: إن هذا لم يكن، فقال عمر: قد علمت ولكنه حسن، ومراده أن هذا الفعل لم يكن على هذا الوجه قبل هذا الوقت، ولكن له أصول من الشريعة يرجع إليها، فمنها أن النبي ﷺ كان يحث على قيام رمضان، ويرغب فيه، وكان الناس في زمنه يقومون في المسجد جماعات متفرقة ووحدانا، وهو ﷺ صلى بأصحابه في رمضان غير ليلة، ثم امتنع من ذلك معللاً بأنه خشي أن يكتب عليهم، فيعجزوا عن القيام به، وهذا قد أُمن بعده ﷺ . ورُويَ عنه أنه كان يقوم بأصحابه ليالي الأفراد في العشر الأواخر» . جامع العلوم والحكم (٢/ ١٢٨).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في « المسند» (٤/ ١٢٦)، وابن ماجه في سننه (٤٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨، ٤٩) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦١٩،٦٤٢)، وفي «مسند الشاميين» (٢٠١٧) والآجري في «الشريعة» (٨١)، والحاكم في«المستدرك» (٣٣١)، من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، وصححه الألباني في«السلسلة الصحيحة» (٩٣٧).

فانظر قبل الشروع وسل نفسك: هل فعله رسول الله وأصحابه؟ ومن دعاك إلى أمر من أمور الدين فسله كذلك، فإن كان الجواب بالإيجاب فأقدم، وإن كان بالسلب فأحجم، وإيّاك أن تقدم على أمرٍ لم يفعله الرسول والصحابة، وإيّاك أن تترك من الدين ما ثبت عن الرسول ﷺ والصحابة فعله أو قوله أو اعتقاده. فالأمر يسيرٌ على من يسره الله عليه، ولكن من حاد وابتدع ولم يتبع فذاك حاله ومآله.

فالأمة لن تجتمع إلا بهذين الأصلين، أما جمع الناس وتكثير عددهم دون تحقيق أصول الاجتماع، فلن تجتمع أبداً . وأذكر مثلاً ذكره شيخنا وأستاذنا محمد أمان[1] في محاضرة له رحمة الله عليه، ذكر أن مثل من يدعو من أهل السُّنَّة والجماعة، ومن يدعو من الجماعات الأخرى، كمثل رجلين قاما على باب مسجدٍ ضخمٍ، له بابٌ من هنا، وبابٌ من هنا، فأما داعي أهل السُّنَّة فلا يسمح لأحدٍ بالدخول إلّا بعد التطهر الكامل، فيقول لهم بعد ذلك: هلموا . أما داعي الجماعات الأخرى فيقول: هلموا وادخلوا فيدخل الناس: من كان على طهارةٍ، ومن كان على جنابةٍ، الكل يدخل.

فأُناسٌ يجمعون ولا همَّ لهم إلّا العدد، العقائدُ مختلفةٌ والدياناتُ مختلفةٌ، نعم حَصلَ الاجتماعُ، لكنَّه اجتماعُ الأجسادِ، أما القلوب فلم تجتمع؛ لأن الاجتماع الحقيقي الصادق للأمة، لا يكون إلا بعد اجتماعها في دينها وعقيدتها، وبه تنال

(١) هو الشيخ الدكتور العلامة السلفي محمد أمان بن علي جامي علي، موطنه الحبشة، وانتقل إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج، واستقر فيها وطلب العلم، وتولى تدريس العقيدة في الجامعة الإسلامية وفي المسجد النبوي، وظل يدرس ويدعو إلى العقيدة السلفية في المدينة النبوية إلى أن توفاه الله عزَّ وجل وذلك سنة ١٤١٦هـ رحمه الله رحمةً واسعةً.

وعد الله تعالى بالتمكين والسيادة لسائر الأمم.

وتدبر أمر العرب قبل مجيء النبي ﷺ كانوا أصاغر، لا ينظر الناس إليهم، ثم لـمّـا وحَّدَهم، تغيَّر حالهم، وصاروا يسوسون العالم كله بعد أن دكوا أركان أعظم دولتين في ذلك الزمان، وهزوا عروش ملوكهم وجبابرتهم وأكاسرتهم في أقل من عشرين عاماً.

ثم قال المصنِّف رحمه الله: «**ويزيده وضوحاً ما وردت به السُّنَّة من العجب العجاب**» أي: العجب من كثرة هذه النصوص التي يأمر فيها النبي ﷺ بالاجتماع، وينهى عن الافتراق، والتي فيها أيضاً الوعد لأهل الاجتماع، والوعيد الشديد لأهل الافتراق.

ثم ذكر رحمه الله حال الأمة وما آل إليه أمرها من التفرق في أصول الدين وفروعه، وأنَّ هذا هو العلم والفقه في الدين والعياذ بالله . وهذا حال الأمة في أيامه، وهو أشد في أيامنا.

ولم يقف الأمر عند هذا، بل إنه – كما بيَّن رحمه الله –: «**صار الأمر بالاجتماع في الدين لا يقوله إلّا زنديقٌ**» أي: لا يطالب باجتماع الناس أو يدعو إلى اجتماعهم ويحثّ عليه إلّا زنديقٌ . وهذا ما حصل قديماً وما زال، فمن دعا إلى توحيد العقيدة، وتكلم في عقائد الفرق والجماعات الأخرى التي ابتدعت في دين الله، وبيَّن ما فيها من الخطأ والبطلان، قالوا: هذا يدعو إلى تفرق الأمة، وإلى تمزق الأمة، فالمحذر من البدع يصفونه بأنه يفرّق الأمة، والداعي إلى رجوع الأمة واعتصامها بأصول الاجتماع والتآلف يصفونه بأنه زنديقٌ أو مجنونٌ أو غير ذلك من الأوصاف الشنيعة والألقاب القبيحة التي يلصقها ويطلقها أهل البدع

والأهواء على أهل السُّنَّة؛ تنفيراً للعامة من الحق وأهله، كما هي عادة أسلافهم وأوائلهم.

وحال الأمة وتفرقها في فروع الدين، وشدتها في اتهام أهل الحق ودعاة الوحدة بعد التصحيح والتصفية، أشد من حالها في باب الاعتقاد وأكثر، لما ران على قلوبهم من أن تغيير المذاهب الفقهية كفرٌ وردةٌ، وأن الدعوة إلى عدم التزام مذهبٍ معينٍ، وعدم التعصب لمذهبٍ معيّنٍ – كما هو الشأن في صدر الأمة وقبل تدوين المذاهب الأربعة – مروقٌ عن الدين وخروجٌ عن الشريعة، حتى إن أحدهم ألَّف رسالةً بعنوان «**اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية**»(١)، فالداعي إلى رجوع الناس إلى الأمر العتيق، وإلى ما كان عليه النبي ﷺ والصحابة والصدر والقرن الأول من أحبار هذه الأمة، إنما هو داعٍ إلى أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية، بينما تفرّق الأمة في عقائدها ومذاهبها لا يهدد الشريعة الإسلامية، وإنما الذي يهددها هو عدم اتباع مذهبٍ معيّنٍ: حنبليٍّ، أو مالكيٍّ، أو شافعيٍّ، أو حنفيٍّ، فالذين يدعون إلى الرجوع إلى ما كان عليه النبي ﷺ، وما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، عندهم أنهم يدعون إلى بدعةٍ عظيمةٍ، بل أخطر بدعةٍ تهدد الشريعة الإسلامية! مع أنهم لو سُئِلُوا: ما المذهب الذي كان عليه النبي ﷺ والصحابة والتابعون، أعني خير القرون بنص كلام رسول الله ﷺ؟ فتراهم ينكصون على أعقابهم والعياذ بالله.

وانظر إلى آخر منهم يقول: «لا أعرف كيف يُعبد الله عزَّ وجل في هذه القرون

---

(١) محمد سعيد رمضان البوطي: أستاذ دكتور في الشريعة الإسلامية، ومُنَظِّر وداعية بزعمهم، ويستضاف في بلدنا المرة بعد المرة لإلقاء المحاضرات وتوجيه شباب الأمة!!

بلا طريقةٍ صوفيةٍ، ولا مذهبٍ فقهيٍّ من المذاهب الأربعة» [1]!

وآخر يقول في عقيدته بعد أن ذكر المذاهب الأربعة :

فـواجـبٌ تقليـدُ حِـبْرٌ منهـم كذا حكى القومُ بلفظٍ يُفهَم[2]

فيجب عندهم أن يكون المسلم على مذهبٍ من هذه المذاهب الأربعة، ولو سُئِلوا: على أي مذهبٍ كانت الأمة قبل وجود هذه المذاهب الأربعة؟ لقالوا: لا علاقة لنا بذلك الزمان.

فالدعوة إلى اتباع الصحابة أصبحت بزعمهم دعوةً لا يدعو إليها إلا زنديقٌ أو مجنونٌ، وإن تسامحوا قليلاً قالوا: هي دعوةٌ إلى تفريق الأمة!! وتمزيق وحدتها في زمن أحوج ما نكون إلى الاجتماع ومجانبة مسائل الخلاف لمواجهة عدوها الأكبر، وعدوها الخارجي بزعمهم!! يا سبحان الله!! وكأن الأمة مجتمعةٌ، ولم تفترق منذ قرون!! ثم يزعمون أنهم يفقهون الواقع، بل هم فقهاؤه.

انظر وتدبر – رحمك الله – كيف أصبح المعروف منكراً، والمنكر معروفاً والعياذ بالله، ولكن لا تعجب، هكذا جاء الخبر الصادق عن المعصوم عليه الصلاة والسلام، وتدبر فقه السُّنَّة وفقه الصحابة في قصة حذيفة بن اليمان رضي الله عنه وما قاله لأصحابه وتلاميذه عندما أخذ حجرين ووضع أحدهما على الآخر ثم قال: «هل ترون ما بين هذين الحجرين من النور؟ قالوا: يا أبا عبدالله، ما نرى بينهما من النور إلا قليلاً . قال: والذي نفسي بيده لتظهرن البدع حتى لا يُرى من

---

(١) الندوي: أمير الجماعة الإسلامية بباكستان، ومنظر دعوتهم، وموجه شباب الصحوة الإسلامية بزعمهم.

(٢) انظر: جوهرة التوحيد، خاتمة كتب الأشاعرة في الاعتقاد.

الحق إلَّا قدر ما ترون ما بين هذين الحجرين من النور، والله لتفشون البدع حتى إذا ترك منها شيء قالوا: تركت السُّنَّة» (١).

هذا ما أشار إليه المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ من حال هذه الأمة، فقد أشربت البدع في قلوب أكثرها حتى غدت لا تعرف من الحق إلا ما وافق هواها وبدعتها، ومن ثم اتهمت وحاربت من يدعو إلى تصحيح العقائد وتصفية المذاهب وتوحيد أهلها على كلمة سواء، وصارت دعوته دعوة نشاز وشذوذ وزندقة.

وهنا مسألة مهمةٌ، وهي أنَّ الأمر بالاجتماع والاتباع هو نهيٌ عن الابتداع، والاجتماع لا يكون إلا بالاتباع – اتباع النبي ﷺ، واتباع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ – وهذا هو الفارق بين دعوة السلف أهل السُّنَّة، وغيرها من الدعوات، فالكل يقول: نتبع الكتاب والسُّنَّة، وأهل السُّنَّة يقولون: الكتاب والسُّنّة على فهم سلف الأمة، أي على فهم الصحابة . والواجب أن نعرف ما كان عليه الصحابة، ثم نلتزم ذلك كله في دعوتنا وأخلاقنا وديننا.

فهذا أبو بكرٍ الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما آلت إليه الخلافة، قال في أول خطبةٍ له: «إنما أنا متبعٌ ولست بمبتدع؛ فإن أحسنت فأعينوني، وإن زغت فقوموني» (٢).

بيَّن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن الأصل هو ما جاء عن محمد المعصوم من الإفك، وبيَّن أن من عداه ليس بمعصوم، ولكن الموافقة والمخالفة لما كان عليه المعصوم تظهر وتبدو؛ لذلك قال:

---

(١) أخرجه ابن وضَّاح في «البدع» (ص ٢١).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٣٠٢).

إنه متبع، مع أنه له أن يجتهد ولكن بيَّن لهم أن الأمر وأن الخير في الاتباع الذي يعرفونه، فطلب منهم إن رأوا منه استقامة وموافقة للاتباع لما جاء به النبي أن يعينوه، وإن كان الأمر خلاف ذلك فواجب عليهم التقويم والنصح حتى لا تزيغ الأمة عن منهج رسول الهدى والرحمة.

ويقول ابن عباس رضي الله عنهما: «عليك بتقوى الله والاستقامة، اتبع ولا تبتدع»(١).

كيف تحقق تقوى الله؟ وكيف تستقيم؟ بالاتباع وعدم الابتداع كما بيَّن رضي الله عنه؛ فالاتباع مرتبطٌ بعدم الابتداع ارتباطاً وثيقاً.

ويقول عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: «كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ وإن رآها الناس حسنةً»(٢).

تدبر – رحمك الله – قول من ينظر بنور الله وينطق بتوفيق الله، فكأنه رضي الله عنه تفرس بأهل الأزمنة المتأخرة الذين قسَّموا البدعة إلى قسمين، وكأنه رضي الله عنه علم أن أناساً سيأتون بعد قرنه يزعمون ويقررون التقسيم الشيطاني الذي يلزم منه أنهم أعرف بالدين وتقسيماته من الصحابة بل حتى من النبي ﷺ؛ لأن النبي ﷺ والصحابة قالوا: «**كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ**»(٣). ولذلك قرر أهل العلم أن كلّ أمرٍ من

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه (١٣٩)، وأبو شامة في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (١٥).

(٢) تقدم تخريجه (ص٦٥).

(٣) قال المحدث الألباني رحمه الله: «والحديث من الأحاديث الهامة التي تحض المسلمين على التمسك بالسُّنَّة وسُنَّة الخلفاء الراشدين الأربعة ومن سار سيرتهم، والنهي عن كل بدعة، وأنها ضلالة، وإن رآها الناس حسنة، كما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ والأحاديث في النهي عن ذلك كثيرة معروفة، ومع ذلك فقد انصرف عنها جماهير المسلمين اليوم، لا فرق في ذلك بين العامة والخاصة، اللَّهُمَّ إلَّا القليل منهم، بل إن الكثيرين منهم ليعدون البحث في ذلك من توافه الأمور، وأن الخوض في تمييز السُّنَّة عن البدعة يثير الفتنة، ويفرِّق الكلمة، وينصحون بترك ذلك كله، وترك المناصحة في كل ما هو مختلف فيه ناسين أو متناسين أن من المختلف فيه بين أهل السُّنَّة وأهل البدعة كلمة التوحيد، فهم لا يفهمون منها وجوب توحيد الله في العبادة، وأنه لا يجوز التوجه إلى غيره تعالى بشيء منها، كالاستغاثة والاستعانة بالموتى من الأولياء والصالحين ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]. السلسلة الصحيحة (٦/ ٥٢٦).

أمور الدين لم يكن في عهد النبي ﷺ، ولا في عهد الصحابة، ولم يعتقدوه، أو يفعلوه، فإنَّه بدعةٌ، دون الإشارة إلى التقسيم المزعوم.

أمّا أمور الدنيا فلا تدخل، والنبي ﷺ قال: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**» (١).

و في أمور الدين قال عليه الصلاة والسلام: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ**» (٢). وفي رواية مسلمٍ: «**من عمل**» (٣)، حتى لا يقول أحدٌ: النبي ﷺ قال: «**من أحدث**» أي ابتدع، وأنا لم أبتدع ولم أحدث، هذه البدعة أُحدثت من قرونٍ وأنا أعملها فقط ولم أبتدعها، فاتضح أنَّ من يخترع هذه البدعة، ومن يفعلها ويمارسها كلهم يشملهم الحديث.

فقبول الأعمال، والاجتماع، والنجاة كلها مرتبطةٌ باتباع الصحابة؛ ولذلك وصفهم النبي ﷺ بأنهم أمانٌ للأمة، وأمانٌ من التفرق والتمزق والابتداع في دين الله تعالى، كما أخبر بذلك النبي ﷺ حيث قال: «**النجوم أمنةٌ للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنةٌ لأُمَّتي، فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنةٌ لأُمَّتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أُمَّتي ما يوعدون**»(٤). وهذا عبدالله ابن مسعود رضي الله عنه له أقوالٌ كثيرةٌ جدّاً في الأمر بالاتباع والتحذير من الابتداع،

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي (٢٣٦٣) من حديث أنس وعائشة رضي الله عنهما.

(٢) متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها، تقدم تخريجه (ص ٥٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب: نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، وعلقه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول من غير علم فحكمه مردود...

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة، باب: بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه (٢٥٣١).

يقـول رحمه الله: «علـيكم بـالعلم قبـل أن يُقـبض... وإيـاكم والتنطـع[1] والتبـدع، والتعمق[2]، وعليكم بالأمر العتيق[3]»[4]. والأمر العتيق هو ما كان عليه النبـي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم. ويقول أيضاً: «اتبعوا، ولا تبتدعوا؛ فقد كُفيتم»[5] فالمتابعة لا تتحقق إلا بنبذ الابتداع.

ولما رأى أبو موسى الأشعري رضي الله عنه رجالاً في المسجد، قد تحلقوا حلقاً وعندهم حصىً، ويقول قائلهم: اذكروا الله، قولوا: لا إله إلا الله ألفاً، فيقولون: لا إله إلا الله ألف مرة، ثم يقول: قولوا: سبحان الله مئة مرة، وهكذا، كله ذكرٌ لله عزَّ وجل، فاستغرب أبو موسى الأشعري رضي الله عنه؛ لأنه لم يرَ مثل هذا الفعل ولم يفعله أحدٌ من الصحابة، فذهب إلى عبدالله بن مسعودٍ رضي الله عنه وأخبره بما رأى فقال له: «يا أبا عبدالرحمن، إني رأيت في المسجد آنفاً أمراً أنكرته، ولم أرَ – والحمد لله – إلا خيراً . قال: ما هو؟ فقال: إن عشت فستراه، رأيت في المسجد قوماً حلقاً جلوساً ينتظرون الصلاة، في كل حلقةٍ رجلٌ، وفي أيديهم حصىً، فيقول: كبروا مائةً فيكبرون مائةً، فيقول: هللوا مائةً فيهللون مائةً، ويقول: سبِّحوا مائةً، فيسبحون مائةً» . قال: فماذا قلت لهم؟ قال: ما قلت لهم شيئاً انتظار أمرك . قال: أفلا

---

(١) التنطع في الكلام: «التعمق فيه، والمتنطعون: المتعمقون المغالون في الكلام والـدين، يتكلمـون بأقـصى حلوقهم تكبراً . والنُّطُعُ: المتشدقون في كلامهم، وتنطَّـع في الكـلام وتـنطَّس إذا تـأنَّق فيـه وتعمَّـق». اللسان (١٤/ ١٨٦).

(٢) المتعمق: «المبالغ في الأمر، المتشدد فيه الذي يطلب أقصى غايته». اللسان(٩/ ٣٩٩ – ٤٠٠).

(٣) العتيق: «القديم من كل شيء... و(عليكم بالأمر العتيق): أي القديم الأول» . اللسان (٩/ ٣٧).

(٤) أخرجـه عبـدالرزاق في مـصنّفه (١١/ ٢٥٢)، والـدارمي في سـننه (١٤٢، ١٤٣)، وابـن وضّـاح في «البدع» (ص ٢٨)، والمروزي في «السُّنَّة» (٨٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٨٤٥)، واللالكـائي في «شرح أصول الاعتقاد»(١٠٨).

(٥) أخرجه أبو خيثمة في «العلم» (٥٤)، والإمـام أحمـد في «الزهـد» (٦٢)، والـدارمي في سـننه (٢٠٥)، وابـن وضَّـاح في «البـدع» (ص ١٣)، والمـروزي في «الـسُّنَّة» (٦٣)، والطـبراني في «المعجـم الكبـير» (٨٧٧٠).

أمرتهم أن يعدوا سيئاتهم، وضمنت لهم ألَّا يضيع من حسناتهم؟!

ثم مضى ومضينا معه، حتى أتى حلقةً من تلك الحلق، فوقف عليهم، فقال: ما هذا الذي أراكم تصنعون؟! قالوا: يا أبا عبدالرحمن، حصىً نعد به التكبير والتهليل والتسبيح. قال: فعدوا سيئاتكم؛ فأنا ضامنٌ ألَّا يضيع من حسناتكم شيءٌ، وَيْحكم يا أمة محمدٍ ما أسرع هلكتكم، هؤلاء صحابة نبيكم ﷺ متوافرون، وهذه ثيابه لم تَبْلُ، وآنيته لم تُكسر، والذي نفسي بيده، إنكم لعلى ملّةٍ أهدى من ملّة محمدٍ، أو مفتتحوا باب ضلالةٍ . قالوا: والله يا أبا عبدالرحمن ما أردنا إلا الخير. قال: كم من مريدٍ للخير لن يصيبه، إنَّ رسول الله ﷺ حدَّثنا **أَنَّ قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم**(١). وأيم الله، ما أدري، لعل أكثرهم منكم. ثم تولى عنهم» . فقال عمرو بن سلمة: «رأينا عامة أؤلئك الحلق يطاعنوننا يوم النهروان مع الخوارج»(٢).

---

(١) الترقوة: «هي العظم الذي بين ثُغرة النحر والعاتق. وهما ترقوتان من الجانبين... والمعنى: أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها فكأنها لم تتجاوز حلوقهم . وقيل: المعنى أنهم لا يعملون بالقرآن ولا يثابون على قراءته، فلا يحصل لهم غير القراءة » . النهاية في غريب الحديث والأثر (ص ١٠٧).

(٢) أخرجه الدارمي في سُننه (٢٠٨). قال المحدث الألباني رحمه الله: « وإنما عُنيت بتخريجه – أي تخريج حديث: « **إنَّ قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم** » – من هذا الوجه لقصة ابن مسعود مع أصحاب الحلقات؛ فإن فيها عبرة لأصحاب الطرق وحلقات الذكر على خلاف السُّنَّة، فإن هؤلاء إذا أنكر عليهم منكر ما هم فيه اتهموه بإنكار الذكر من أصله! وهذا كفر لا يقع فيه مسلم في الدنيا، وإنما المنكر ما ألصق به من الهيئات والتجمعات التي لم تكن مشروعة على عهد النبي ﷺ، وإلا فما الذي أنكره ابن مسعود رضي الله عنه على أصحاب تلك الحلقات ؟ ليس هو إلا هذا التجمع في يوم معين، والذكر بعدد لم يرد، وإنما يحصره الشيخ صاحب الحلقة، ويأمرهم به من عند نفسه، وكأنه مشرّع عن الله تعالى ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ ﴾ [الشورى: ٢١]، زد على ذلك أن السُّنَّة الثابتة عنه ﷺ فعلاً وقولاً، إنما هي التسبيح بالأنامل، كما هو مبيّن في «الرد على الحبشي » وفي غيره. ومن الفوائد التي تؤخذ من الحديث والقصة، أن العبرة ليست بكثرة العبادة، وإنما بكونها على السُّنَّة، بعيدة عن البدعة، وقد أشار إلى هذا ابن مسعود رضي الله عنه بقوله أيضاً: «اقتصاد في سنة، خير من اجتهاد في بدعة ». ومنها: أن البدعة الصغيرة بريد إلى البدعة الكبيرة، ألا ترى أن أصحاب تلك الحلقات صاروا بعد من الخوارج الذين قتلهم الخليفة الراشد علي بن أبي طالب، فهل من معتبر»؟ السلسلة الصحيحة (٥/ ١٤).

في القصة دروس وعبر عظيمة تحتاج إلى التوقف والتدبر والاتعاظ:

- وجوب الزجر والإنكار على كل مخالفٍ غير متبعٍ، وعدم الاغترار بحسن فعله واستحسان عمله وكونه محموداً مقبولاً، فالمتبع ناجٍ والمبتدع مسرعٌ إلى الهلكة.

- قاعدة عد السيئات وتذكر المعاصي وعدم نسيانها، منهجٌ تربويٌ نبويٌ عظيم في تقويم السلوك واستشعار الذل والانكسار بين يدي الله. والتحذير من ضده وهو عد الحسنات، المفضي إلى العجب والاغترار والمن على الله وتزكية النفس، وتدبر حديث الشفاعة والمقام المحمود حين يفزع الخلائق إلى الرسل والأنبياء الكرام، كيف يتذكر ويذكر كل منهم ذنبه الذي أذنب على الرغم من توبته وقبول الله لها وبعد العهد وشدة الموقف، ولكنهم ما زالوا يذكرونها عليهم الصلاة والسلام.

- الاعتناء بميزان الأفعال والأحوال – أعني وجود الصحابة ومعرفة منهجهم وهديهم – فهم الميزان وهم الحق والصواب والنجاة، فإما الموافقة والاتباع، وإما افتتاح واقتحام باب الضلالة والنار. فالواجب على الدعاة ربط الناس وإعادتهم إلى الكتاب والسنة وإلى النبي المعصوم، ثم إلى الصحابة الكرام؛ فاجتماعهم معصومٌ وأمانٌ للأمة، على خلاف عامة أهل البدع فإن دينهم يربط بأشخاصٍ وأعيانٍ لا عصمة لهم ولا تمييز، ولا نص بصحة ما هم عليه كما هو شأن الرافضة والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم، وكذلك الدعوات المعاصرة، فتراهم يتعلقون بإمامٍ مشهورٍ لأنه دعا وجمع وجاهد واجتهد، أو أنه سجن وعذب وأعدم في ذات الله، أو غير ذلك ممن يعظمونهم ويعظمون صفاتهم وإن خالفوا الصحابة في العقائد والعبادات والأخلاق.

- عدم الالتفات إلى حسن المقاصد والنيات عند المخالفة والابتداع؛ فكم من مريدٍ للخير لا يدركه، وصحة النية وسلامتها لا تصحح الفعل المخالف.

- الحذر من مسائل الاستحسان – فالأمور بعواقبها ومآلها، وليس النظر في حالها وصورتها؛ لذلك شبههم ابن مسعود وطبق عليهم أحاديث الخوارج المارقة . ثم الحذر من جميع البدع فإن صغيرها يكبر لا محالة ويعظم[1] حتى ينتهي أمرها وأمر أهلها إلى حمل السيف والخروج وقتال أهل الحق شأن الخوارج؛ فإن عامة أهل البدع خوارج.

واليوم نرى من يدعو إلى مثل هذه البدع ويحث عليها، بل يجعلها أصل دعوته: الاجتماع على الذكر وحلق القرآن وغيرها، بلا تصفيةٍ لجوانب الاعتقاد ولا تحقق لمتابعة الصحابة. وكذلك من يجمع الأمة على التعاون والتكافل في جوانب الأخلاق والبذل والصدقات وغيرها. أقول: إن توجيه ابن مسعود رضي الله عنه يبين أن كل فعلٍ لم يفعله الصحابة في أمور الدين واجبٌ تركه، والأصل هو الاجتماع على ما فيه المتابعة، وعلى ما كان في الأمر العتيق؛ فإن في ذلك العصمة والنجاة وفيما عداها الزيغ والهلاك.

فلا بد إذن من محاربة البدعة والدعاة إليها، وأن نجتنب مواطن البدعة، ومن يمارس البدعة، ولا نقول هذا عمل خير، فالبدعة لا خير فيها، وكلها ضلال، وإن رآها الناس حسنة.

---

(١) يقول البربهاري رحمه الله: «واحذر صغار المحدثات من الأمور؛ فإن صغار البدع تعود حتى تصير كباراً، وكذلك كل بدعة أُحدثت في هذه الأمة كان أولها صغيراً يشبه الحق؛ فاغتر بذلك من دخل فيها، ثم لم يستطع المخرج منها، فعظمت وصارت ديناً يدان بها، فخالف الصراط المستقيم» . شرح السنة (١/ ٢٣)، ط دار ابن القيم، تحقيق محمد سعيد القحطاني.

يقول الحسن البصري رحمه الله: «سنتكم والذي لا إله إلَّا هو بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها – رحمكم الله – فإن أهل السنة كانوا أقل الناس فيما مضى، وهم أقل الناس فيما بقي، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف في إترافهم، ولا مع أهل البدع في بدعتهم، وصبروا على سنتهم حتى لقوا ربهم، فكذلك إن شاء الله فكونوا»[1].

ويقول سفيان الثوري رحمه الله: «البدعة أحبُّ إلى إبليس من المعصية، المعصية يُتاب منها، و البدعة لا يُتاب منها»[2]؛ لأن صاحب البدعة يفعل البدعة وهو يعتقد أن هذا الفعلَ حسنٌ، ومقرّبٌ إلى الله تعالى، فكيف يتوب إذن منها؟ وهل يتوب المرء من أمرٍ يعتقد مشروعيته ويستحسنه في دين الله؟ كيف، وهو يدعو الناس إليها ويحثّهم على فعلها، ويرغب فيها ويمدح أهلها، ويذم من خالفها وتركها؟ وكيف يتاب ويتخلص من الأهواء التي وصفها رسول الله ﷺ بداء الكَلَب الذي لا يبقي في صاحبه عرق ولا مفصل إلا دخله. فالأهواء كذلك تسري في كل عرق ومفصل مما يصعب تركه والبراءة منه. وهذا حال عامة أهل البدع، فهم على بدعتهم منذ قرون، وما زالوا، وتراهم عند تحرير مذاهبهم يزعمون أن ما هم عليه – مما لم يستطيعوا إثبات آثار عن الصحابة فيه – تحسينٌ وتكميلٌ ومما يحتاج إليه ولا يُستغنى عنه، وترى بعضهم يصرح بأن مذهبهم أرجح من مذهب السلف والأصحاب لما فيه من مزيد علمٍ وبيانٍ وتعمقٍ، أو مما لا بد منه في المناظرة والجدال مع المخالفين أو غير ذلك من عبارات الاستحسان والإعجاب والمدح لمذاهبهم.

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه (٢٢٠)، والمروزي في« تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٢٩٧).

(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٣٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٦)، وأخرج البيهقي الشطر الأول منه في «شعب الإيمان» (٧/ ٥٩).

ويقول الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في التحذير من البدعة وأهلها: «إياكم والبدع. قيل: يا أبا عبدالله، وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، لا يسكتون عمّا سكت عنه الصحابة والتابعون»[1] . ثم قال: « لو كان الكلام علماً لتكلم فيه الصحابة كما تكلموا في الأحكام والشرائع» [2].

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللَّهُ: «من أحدث في هذه الأمة شيئاً لم يكن عليه سلفها فقد زعم أنَّ محمداً خان الرسالة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ الآية [المائدة: ٣]، فما لم يكن يومئذٍ ديناً لا يكون اليوم ديناً» [3]. هذا يقوله الإمام مالك في زمانه، فكيف بزماننا وما أحدث فيه المبتدعون باسم التجديد ومواكبة العصر وجمع الأمة وتوحيدها.

ويقول الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أصبر نفسك على السُّنَّة، وقفْ حيث وَقَفَ القوم، وقل بما قالوا، وكُفَّ عمّا كفوا، واسلك سبيل سلفك الصالح؛ فإنه يسعك ما وسعهم» [4]. والقوم الذين يريدهم هم الصحابة، وحثَّ على الوقوف حيث وقفوا، فلا نزيد، ولا نأتي بشيءٍ جديدٍ، والنبي ﷺ قال للثلاثة الذين زادوا على فعله وخالفوا هديه: «**من رغب عن سُنَّتي فليس منّي**»[5].

---

(١) أخرجه أبو عثمان الصابوني في «عقيدة السلف» (٢٤٤)، وانظر: «شرح السُّنَّة» للبغوي (١/ ٢١٧).

(٢) أخرجه أبو الفضل المقرئ في «أحاديث في ذم الكلام وأهله» (٥/ ٧٣)، وانظر: «شرح السُّنَّة» للبغوي (١/ ٢١٧).

(٣) أخرجه ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ٢٢٥)،

(٤) أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ١٤٨)، و ابن بطة في «الإبانة» (١٢١٠)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣٠٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٤٣)، (٨/ ٢٥٤).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب: الترغيب في النكاح (٥٠٦٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنة (١٤٠١) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يقول الشافعي: «لأن يلقى الله العبد بكل ذنبٍ ما خلا الشرك، خيرٌ له من أن يلقاه بشيءٍ من هذه الأهواء» (١).

ويقول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «أصول السُّنَّة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكلّ بدعةٍ ضلالةٌ»(٢).

ويقول محمد بن مسلم: «من وقر صاحب بدعة، فقد أعان على هدم الإسلام»(٣).

نعم، الأصل: الكتاب والسُّنَّة، لكن لأنها تحتمل وجوهاً كثيرةً، والكل يدعي اتباعها، فلا بد من تقييد فهمها بفهم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فالفرقان بين أهل السنة وأهل البدع: ما كان عليه الصحابة فهماً وتطبيقاً، قولاً وعملاً واعتقاداً؛ فهم الفرقان وهم الميزان بين الحق والباطل.

وكذلك الإمام الشاطبي عليه رحمة الله بيَّن أن الأمة أجمعت على وجوب الاتباع، وترك الابتداع.

كما قرَّر رَحِمَهُ اللَّهُ أن مقتضى النصوص، والنقول عن السلف أن كل بدعة

---

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة » (١٨٨٠)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣٠٠، ١٠١٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٠٦) وفي غيرها.

(٢) أخرجه اللالكائي «شرح أصول الاعتقاد» (٣١٧) . وانظر: «أصول السُّنَّة» للإمام أحمد (٥).

(٣) أخرجه أبو شامة في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص١٧)، وأخرجه الفريابي في «القدر» (٣٤١)، والآجري في «الشريعة» (١٩٧٢) من رواية أبي إسحاق الهمداني، واللالكائي في« شرح أصول الاعتقاد» (٢٧٣) من رواية إبراهيم بن ميسرة، وأبو الفضل المقرئ في «أحاديث في ذم الكلام وأهله» (٩٢٣، ٩٢٩، ٩٣٠) من رواية الأوزاعي وابن عيينة ومحمد بن مسلم، وذكره البربهاري في «شرح السُّنَّة» (١٣٠) من قول الفضيل بن عياض. ويُروى مرفوعاً وهو ضعيف.

ضلالة وأنها على العموم، لا استثناء ولا تخصيص فيها، فليس فيها ما هو هدى، بل كلها مذمومةٌ مستقبحةٌ شرعاً وعقلاً، وأن إجماع السلف ومن تبعهم على ذمها وتقبيحها، والهروب عمن اتَّصف بها يدلُّ على أن كل بدعة ليست بحق بل هي من الباطل. وقرر رحمه الله أنَّ أسباب الذم تتلخص في:

١ – عدم استقلالية العقول بمصالحها؛ لعجزها وقصورها.

٢ – كمال الشريعة الدينية؛ فلا تحتمل الزيادة كما لا تقبل النقص.

٣ – الابتداع أصل في اتباع الأهواء والشهوات، وهذا شر محض.

٤ – حقيقة المبتدع أنه معاند للشرع ومضاد له حيث طلب منه الامتثال وعدم التشريع فعاند وغيَّر وبدَّل وزاد ونقص وليس في المعاندة المضادة تقسيم إلى حسن وقبيح، أو مدح وذم؛ إذ لا يصح استحسان مشاقة الشرع لا عقلاً ولا نقلاً[1].

لذلك يرى المتدبر لحال الأمة أن العصمة والاجتماع لن يتحقق إلا بالتزام الجماعة، أي الصحابة في الدين والتدين، وبمقدار أو على حسب مفارقة الجماعة في منهجها وطريقتها يكون الخذلان والفرقة والاختلاف والتنازع في الأمة. ومما هو مقرر عند علماء تاريخ الأمة أن الافتراق في أصول الدين والإيمان بدأ في أواخر عصر الصحابة، كما أخبر النبي ﷺ: «**فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً**»، وسبب نشأة الفرق ومباينة أصولها وقواعدها لما كان عليه السلف والأصحاب :

أولاً: ما قام به أوائل المتصوفة في البصرة متظاهرين بالزهد ومتذرعين

(١) انظر كلام الشاطبي رحمه الله مفصلاً في: «الاعتصام» (١/ ٥٧ – ٦٥، ٢٤٠ – ٢٤٧)، ط. مكتبة التوحيد.

بالانقطاع في العبادة والتزهد في الدنيا وزينتها، وحتى في العلم والطلب حتى زين لهم الشيطان كثيراً من أعمالهم التي خالفوا فيها ما كان عليه الأصحاب بدءاً بالمظاهر واللباس كالصوف وغيره، ثم العبادات والطقوس والخلوة والدويرة والاجتماع للذكر والبكاء وغيره، حتى انتهى أمرهم إلى جوانب الاعتقاد والخوف والرجاء، ثم الحب والعشق والصعق والغشي والمحو والفناء ووحدة الوجود؛ تزييناً من الشيطان وتلبيساً فرأوا وآمنوا وصدقوا بأنهم يحسنون صنعاً، بل هم الصفوة والخاصة وأهل الله بزعمهم.

وثانياً: ما جرى لهذه الأمة على يد علماء الفلسفة والكلام خاصة بعد حركة الترجمة في خلافة بني العباس – وفي عهد المأمون على وجه الخصوص – ثم ما تبع ذلك وتولد عنه من آثار ونتائج سلبية من ظهور وعلو شأن المعتزلة، ثم تلاميذهم الأشاعرة الذين هذَّبوا مذاهب المتقدمين من المتكلمين والفلاسفة والزنادقة، فانحرفت فئامٌ عظيمةٌ من الأمة في أبواب الاعتقاد والإيمان والقدر، وحتى في التوحيد الواجب لله وأسمائه وصفاته انحرافاً عظيماً، وفارقوا الجماعة، وخالفوا ما كان عليه النبي والصحابة، ثم استحسنوا أمرهم وحالهم ورجحوا مذاهبهم على مذهب السلف والأصحاب إمعاناً في الفرقة والاختلاف.

الأصل الثالث

«إن من تمام الاجتماع السمع والطاعة لمن تأمر علينا ولو كان عبداً حبشيّاً، فبيَّن الله هذا بياناً شائعاً كافياً بوجوهٍ من أنواع البيان شرعاً وقدراً، ثم صار هذا الأصل لا يعرف عند أكثر من يدّعي العلم فكيف العمل به».

بعد أن ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حق الله تعالى من وجوب توحيده والإخلاص له في الأصل الأول، وذكر حق النبي ﷺ من المتابعة التي بها يحصل الاجتماع، يذكر في هذا الأصل الحق الذي جعله الله تعالى للأئمة – الحكام – ممن جعل الله لهم حق الولاية في هذه الأرض . فالله عزَّ وجل جعل لهم حقوقاً إذا أدّاها الناس حصل بتوفيق الله تمام الاجتماع وكماله في أمور الناس الدينية والدنيوية.

إن مصطلح «الجماعة» في النصوص الشرعية من أحاديث رسول الله ﷺ يدور على معنيين، فالجماعة جماعتان: جماعة الصحابة، وجماعة الإمامة والإمارة والسلطان وتقابلهما فُرقتان؛ لذلك قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن بيَّن المعنى الأول وما يضاده من الفرقة والاختلاف في البدعة والابتداع: «إن من تمام الاجتماع السمع والطاعة...» . فالكلمة واللفظ واحد ولكن على معنيين، ويحصل للأمة الاجتماع والتآلف بتحقيق المعنيين، لذلك جاء في تفسير قول الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، أن أولي الأمر:

١ – العلماء، وولايتهم في بيان الشريعة والدعوة إلى الله.

٢ – الأمراء والحكام، وولايتهم في تنفيذ شريعة الله وإلزام الناس بها.

لذلك من فارق الصحابة وما جاء عنهم من العلم والدين والإيمان والمنهاج والسُّنَّة، فإنه مفارق للجماعة مستحق للوعيد. وكذلك من فارق الأمراء وخرج عن طاعتهم وشق عصاهم ولم يسمع ولم يطع؛ فإنه خارج مفارق للجماعة، مستحق للوعيد في الدنيا والآخرة.

فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ من تمام الاجتماع» أي الذي بيَّنه في الأصل الثاني «السمع والطاعة لمن تأمَّر علينا»، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تأمَّر، ولم يقل: من أُمِّر، فإن كان المتأمر له السمع والطاعة، فمن أمَّرناه وبايعناه ورضيناه أميراً، فله السمع والطاعة من باب أولى.

ثم قال: «ولو كان عبداً حبشيّاً» عبداً يزدريه الناس، ولا يرغبون فيه، ومع هذا لا بد من أن يُؤدى حقه من السمع والطاعة.

والله عزَّ وجل قد بيَّن هذا الحق «بياناً شائعاً كافياً بوجوهٍ من البيان» فالبيان كان شائعاً وواضحاً ومفصلاً، وبيَّنه الله تعالى البيان الشرعي، والبيان القدري. والحق أن من تدبر هذه النصوص يجدها شافيةً شائعةً كافيةً – كما نص عليه المصنّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أي تكفي لمعرفة ما أوجبه الله لولاة الأمور على التفصيل، ولكن غلبة الأهواء والشهوات والمصالح وغيرها تعمي الناس عن هذه النصوص، وتحول بينهم وبين حسن فهمها فضلاً عن العمل بها كما ذكر رحمه الله رحمةً واسعةً.

قال الله عزَّ وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، هذا هو البيان الشرعي، وهناك نصوصٌ كثيرةٌ غيرها تقدَّم ذكر كثير منها في الأصل الثاني، منها قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ

وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ﴾ [آل عمران: ١٠٥] . وقوله جل وعلا: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣]. قال ابن مسعود رضي الله عنه: «حبل الله: الجماعة»(١).

ويعني رحمه الله بالبيان الشرعي النصوص الشرعية التي تأمر بوجوب السمع والطاعة لولاة الأمور، والاجتماع عليهم وعدم التفرق والاختلاف، وغيرها من الآيات التي تأمر بالوفاء بالعقود، وإتمام العهود والمواثيق، وأداء الحقوق والواجبات. كما أن هناك نصوص بينت وفصلت الأمر بياناً شافياً في سُنَّة رسول الله عليه الصلاة والسلام، والتي يقر العلماء أنها قد بلغت حد التواتر المعنوي.

فعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال: « دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرةٍ(٢) علينا، وألّا ننازع الأمر أهله، إلَّا أن تروا كفراً بواحاً (٣)، عندكم من الله فيه برهانٌ» (٤).

فالأصل في السمع والطاعة أن يكونا في المنشط والمكره، وفي العسر واليسر، وكذلك إنْ كان الأمر مخالفاً لما تهواه النفوس، أو للعدل والحق أيضاً.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٧/ ٧١).

(٢) أَثَرة: «الاسم من آثَرَ يُؤْثِرُ إيثاراً إذا أَعطى، أراد أنه يُستأثر عليكم فيُفَضَّل غيرُكم في نصيبه من الفيء». اللسان (١/ ٧١).

(٣) «بواحاً أي: جهاراً» . اللسان (١/ ٥٣٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب: قول النبيِّ ﷺ: « سترون بعدي أموراً تنكرونها» (٧١٩٩)، (٧٢٠٠) . ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية (١٧٠٩).

وقوله ﷺ: «**ألّا ننازع الأمر أهله**» أي: لا نتطلَّع إلى شيءٍ من الرئاسة والولاية وإن كان قد تأمر علينا ولم يصل إلى الإمارة بانتخابٍ أو شورى، وغيرها من الطرق التي يتعارف عليها الناس.

ثم بيَّن عليه الصلاة والسلام الحالة التي يجوز لهم فيها الخروج على ولي الأمر، فقال عليه الصلاة والسلام: «**إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهانٌ**» أي لا يختلف فيه اثنان؛ لأنه صريحٌ وظاهرٌ، ليس مبنيّاً على الأوهام وسوء الأفهام، أو الحكم على النيات والإلزامات، أو مما يختلف فيه الناس، بل واضح جلي عندنا فيه برهانٌ من الله تبارك وتعالى؛ لأن التكفير حق الله تعالى، يستحقه من كفّره اللهُ عزَّ وجل ورسولُهُ ﷺ فقط، فلا بد أن يكون عندنا نصٌّ من كتاب الله، أو من سُنَّة نبينا ﷺ، فعندها يجوز الخروج ولكن بشروط لا بد من مراعاتها، وقد ذكرها العلماء في مواطنها. والمراد هنا استعراض بعض هذه النصوص ليتدبر العاقل ما صار إليه الناس واقعاً في حياتهم، ويعرف حقيقة دعوة الكتاب والسُّنَّة.

وعن حذيفة بن اليمان ﷺ قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنّا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «**نعم**». قلت: وهل بعد هذا الشر من خير؟ قال: «**نعم، وفيه دخن**». قلت: وما دخنه؟ قال: «**قوم يستنون بغير سنتي ويهدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر**». فقلت: وهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «**نعم، دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها**». فقلت يا رسول الله: صفهم لنا. قال: «**هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا...**». قلت: فما ترى إن أدركني ذلك؟ قال: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**». فقلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام! قال: «**فاعتزل تلك الفِرَق كلّها**

ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك»[1].

من أهم فوائد هذا الحديث: وجوب التفريق بين الجماعة وهم المسلمون المجتمعون على إمام، على الرغم من الدخن والخلل ومخالفة هدي الرسول وسُنَّته؛ فإن في اجتماعهم العصمة والأمان، وبين من عداهم من الجماعات السرية والحزبية فإنها وبنص الحديث: فرق، واجب اعتزالها وعدم الدخول في شيء من مناهجها وطرقها ووسائلها، فضلاً عن تكثير سوادها ونصرتها؛ لأنهم دعاة على أبواب جهنم وإن زخرفوا وزيَّنوا دعواتهم بالشعارات البرّاقة، ووصفوها بالأوصاف الشرعية الجميلة ترويجاً لها.

وعن زيد بن ثابتٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**ثلاث خصالٍ لا يغلُّ**[2] **عليهن قلب مسلمٍ أبداً**» أي لا يخلو قلب المسلم من هذه الثلاث وهي: «**إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم الجماعة**». المناصحة من النصح[3] وهو الخلوص من جميع الشوائب، فتوجه لهم النصيحة، وتدعو لهم وتناصرهم، وتعينهم على أمورهم، وتحب لهم الخير، ولا تغشهم لا في السر ولا في العلن.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام (٣٤١١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال... (١٨٤٧).

(٢) قال ابن الأثير: «هو من الإغلال: الخيانة في كل شيء. ويُروى «يَغلّ» بفتح الياء: من الغِلّ وهو الحقد والشحناء، أي: لا يدخله حقد يزيله عن الحق. ورُوي: يَغلُ بالتخفيف، من الوغول: الدخول في الشر، والمعنى أن هذه الخلال الثلاث تُستصلح بها القلوب، فمن تمسك بها طهر قلبه من الخيانة والدَّغل والشر . و(عليهن) في موضع الحال، تقديره: لا يغل كائناً عليهن قلب مؤمن» النهاية في غريب الحديث والأثر، (ص ٦٧٧).

(٣) النصيحة: «كلمة يُعبر بها عن جملة هي إرادة الخير للمنصوح له» . النهاية في غريب الحديث والأثر (ص٩١٩).

ثم تدبر ما قاله عليه الصلاة والسلام؛ فإنها كالنتيجة: «**فإنَّ دعوتهم تحيط من ورائهم**»[1] أي: دعوة المسلمين بعضهم لبعضٍ تحيط من وراءهم إذا استقرت في قلوبهم هذه الثلاث، فكل مسلمٍ في شرق الأرض أو في غربها إذا دعا بدعوةٍ، فإنها تشمل أهل الإسلام عامّةً ممن اتّصفوا بهذه الخصال الثلاثة . فالمسألة غاية في البيان.

وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله يرضى لكم ثلاثاً: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولّاه الله أمركم**»[2]، أي وإن لم تولِّه أنت ولم تبايعه ولم ترضَ عن ولايته، لكن الله تعالى أوصله ومكّنه من تولي الأمر؛ فإنه يجب عليك أن تكون ناصحاً له، خالصاً له في دعائك ونصرتك.

وعنه ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني**»[3]،

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ١٨٣)، وابن ماجه في سننه (٢٢٩) من حديث زيد بن ثابت ﷺ، وأخرجه الترمذي في جامعه (٢٦٥٨) من حديث ابن مسعود ﷺ وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤٠٤)، وفيه عن أنس، وجبير بن مطعم، ومعاذ، وأبي سعيد الخدري، وأبي الدرداء ﷺ.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب: النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة والنهي عن منع وهات (١٧١٥) دون قوله: «وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم»، والبخاري في «الأدب المفرد»، باب: السرف في المال (٤٤٢)، وصححه الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (٣٤٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب: يقاتل من وراء الإمام، ويتقي به (٢٧٩٧). ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في غير المعصية (١٨٣٥).

فالأمير له حقٌّ عظيمٌ، من أخلَّ به ولم يؤده فإنه داخلٌ في الوعيد العام، والإسلام دين حقوق وواجبات، فمن أدى الحق الذي عليه استحق الوعد من الله تعالى، ومن أخل بما عليه من الحقوق استحق الوعيد.

وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرةٍ عليك**»(١). أي في جميع أحوالك عليك أن تسمع وتطيع.

ويقول أبو ذرٍّ رضي الله عنه: «إنَّ خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مُجدَّع(٢) الأطراف»(٣)، أي عبداً وفيه نقصٌ، وهذه الأوصاف لا تحصل بها الإمارة، بل هي مما توجب عدم الإمارة، ولكن إن حصل أي وصل وآلت إليه الإمارة وهو كذلك، فعليك بالسمع والطاعة.

وعن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه؛ فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلَّا مات ميتة جاهلية**»(٤) أي: من رأى شيئاً يكرهه من المعاصي والمنكرات أو غير ذلك، فإنه لا يحل لك مفارقتهم والخروج عليهم وعدم السمع والطاعة لهم.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية (١٨٣٦).

(٢) «الجدع: قطع الأنف والأذن والشفة، وهو بالأنف أخص، فإذا أُطلق غلب عليه» . ومجدع الأطراف: أي «مقطع الأعضاء» . النهاية في غريب الحديث والأثر (ص ١٤١).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية (١٨٣٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب: قول النبي ﷺ: «**سترون بعدي أموراً تنكرونها**» (٧١٤٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال (١٨٤٩).

وفي الحديث الذي يرويه حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: «**يكون بعدي أئمةٌ لا يهتدون بهداي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجالٌ قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنسٍ**» قال – حذيفة –: قلت: كيف أصنع يا رسول الله؟ قال: «**تسمع وتُطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع**»(١). وصفٌ بليغٌ في السوء وقبح حال الأئمة وظلمهم، ومع ذلك يُقابل بالصبر والتزام السمع والطاعة.

وعن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «**ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ**» أي من عرف معصية الأمير، وكرهها وكره أفعالهم فقد برئ عند الله عزَّ وجل، ولا يضيره فعلهم، ثم قال: «**ومن أنكر سلم**» إذا أنكر فقد سلم، أي أنكر عليهم بشروط الإنكار وآدابه فله السلامة من الله تعالى، ثم قال: «**ولكن من رضي وتابع**» أي: إذا رضي بحكم هذا السلطان أو الأمير إن كان مخالفاً لشرع الله عزَّ وجل، فهنا يُؤاخذ.

فالعاقل من تدبر وجعل أمره وحاله مع الحاكم العاصي يدور بين البراءة والسلامة عند الله تعالى، واجتنب الحال الثالثة.

فإذا عرفت وكرهت وأنكرت بالأساليب الشرعية فأنت بين البراءة والسلامة عند الله تعالى . ثم سأل الصحابة النبيَّ ﷺ: «أفلا نقاتلهم؟» قال: «**لا، ما صلوا**»(٢) وفي رواية أخرى: «**من كره برئ**».

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال (١٨٤٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع وترك قتالهم ما صلوا، ونحو ذلك (١٨٥٤).

وعن عوف بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**»، قيل: يا رسول الله أفلا ننابذهم بالسيف؟ فقال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يداً من طاعةٍ** »(١).

وعن ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يُؤمر بمعصية الله؛ فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة** »(٢).

وعن النعمان بن بشير ﷺ مرفوعاً: «**الجماعة رحمة، والفرقة عذاب** » (٣).

نصوصٌ كثيرةٌ جدّاً، وأقوالٌ للعلماء لا تُعد ولا تُحصى في بيان هذا الحق، وهذا كله بيانٌ شرعيٌ، النصوص بيَّنت حق ولاة الأمر من السمع والطاعة، والبيعة، والوفاء، والحب، والدعاء، والنصح، كما أن عليهم واجباتٍ للرعية يجب عليهم أداؤها من العدل والرفق والرحمة وغيرها من الواجبات . لكن إن أخلّوا بالواجبات، لا نخل نحن بواجباتنا، بل نؤدي الذي علينا، ونسأل الله الذي لنا. نؤديه ديانةً لله عز وجل، ولا نتركه بحجة أن الحاكم كافرٌ أو فاسقٌ أو لا يؤدي

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: خيار الأئمة وشرارهم (١٨٥٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية (٢٩٥٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية (١٨٣٩).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٢٧٨، ٣٧٥)، وابنه عبدالله في زوائد المسند (٤/ ٣٧٥)، وابن أبي عاصم في«السنة» (٩٣، ٨٩٥)، وابن بطة في «الإبانة» (١٢٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٥)، والبيهقي بنحوه في «شعب الإيمان» (٤٤١٩)، وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦٦٧).

حقوقنا، فإن هذا لا يبرر تركك للحق الذي أوجبه الله عليك . وليس هذا الأمر خاصّاً بالعلاقة مع الحكام والولاة، بل هو الكمال والسمو في الأخلاق والتعامل مع عامة الناس. يقول عليه الصلاة والسلام: «**لا تكونوا إمعة**[1] **تقولون: إن أحسن الناس أحسنَّا، وإن ظلموا ظلمنا، ولكن وطنوا**[2] **أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا، وإن أساءوا فلا تظلموا**»[3]. ولكنه مع الحكام والولاة آكد وأوجب لما فيه من المصلحة العامة، وما في ضدها من المفاسد العظيمة.

وأما البيان القدري فيكون بالنظر إلى ما قدَّره الله عز وجل في هذه الحياة الدنيا أي بعد وقوع الخروج والفرقة والاختلاف، وحصولها بتدبر ما حصل ووقع من الخير والشر والنتائج والعواقب والمنافع والمفاسد والمصالح والأضرار، وهذه أيضاً مسألةٌ غايةٌ في الوضوح والبيان.

عن أيوب السختياني رحمه الله قال - حين ذكر القراء الذين خرجوا مع ابن الأشعث-: «لا أعلم أحداً منهم قُتل إلا قد رُغب له عن مصرعه، ولا نجا فلم يُقتل إلا قد ندم على ما كان منه»[4].

وعن الحسن البصري رحمه الله قال: « اعلم – عافاك الله – أن جور الملوك نقمة من نقم الله تعالى، ونقم الله لا تلاقى بالسيوف، وإنما تُتقى وتُستدفع بالدعاء

---

(١) الإمَّعة: « الذي لا رأي له ولا عزم، فهو يتابع كل أحد على رأيه، ولا يثبت على شيء... ورجل إمعة: يقول لكل أحد: أنا معك» . اللسان (١/ ٢١١).

(٢) وطّن نفسه على الشيء: «حملها عليه فتحملت وذلت له » . اللسان (١٥/ ٣٣٩).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (٢٠٠٧)، وضعفه الألباني في «ضعيف سنن الترمذي» (٣٤٥)، و صحح وقفه على ابن مسعود، انظر: «المشكاة» (٥١٢٩).

(٤) الطبقات لابن سعد (٧/ ١٥٧).

والتوبة والإنابة والإقلاع عن الذنوب»[1].

وذكر أبو الحسن الأشعري رحمه الله خمسةً وعشرين خارجاً من آل البيت، لم يُكتب لأحدٍ منهم نجاحٌ في خروجه[2].

وقد استقرأ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - التاريخ ونظر إلى كلّ ما حصل منذ زمن الصحابة إلى زمانه، وتتبّع النتائج المترتبة على كلِّ خروجٍ، فذكر أنه لم يرَ خروجاً واحداً على الحكام إلا ونتيجته من الشر أضعاف ما كان يُنتظر من الخير، لم تتحقق الفائدة والثمرة التي أرادوها من الخروج، حتى قال رحمه الله: «لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة، فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا و كان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته»[3].

وقال: «وقلَّ من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير، كالذين خرجوا على يزيد بالمدينة، وكابن الأشعث الذي خرج على عبدالملك بالعراق، وكابن المهلب الذي خرج على ابنه بخراسان، وكأبي مسلم صاحب الدعوة الذي خرج عليهم بخراسان أيضاً، وكالذين خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة وأمثال هؤلاء...» [4].

ويقول ابن القيم: «ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار رآها من إضاعة هذا الأصل، وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته، فتولد منه ما

---

(١) آداب الحسن البصري لابن الجوزي (ص ١١٩).
(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٥٠-١٦٦).
(٣) منهاج السنة (٣/ ٣٩٠).
(٤) المصدر السابق (٤/ ٥٣٢).

هو أكبر منه»[1].

وهذا واضحٌ في الخروج الذي كان على عثمان ﷺ، وأيضاً الذي كان على عليٍّ ﷺ، والخروج على يزيد بن معاوية في المدينة، وعلى خلفاء بني أمية، والخروج الذي حصل في الدولة العباسية زمن المنصور وغيره، لم يأتِ الخروج على الحكام إلا بالشر؛ وفي قصة الحجاج وموقف الصحابة كابن عمر ﷺ وغيره منه، وموقف التابعين كابن المسيب والحسن البصري وابن سيرين عظات وعبر وبرهان، وكذلك في مواقف أئمة السلف كالأوزاعي ومالك والزهري وعطاء ممن تغلب من بني العباس بالسيف والقتل في بني أمية وغيرهم، عظة وعبرة أيضاً، وكذلك في موقف علماء السنة مثل الإمام أحمد ومحمد بن نوح وغيرهم في قصة المحنة العظيمة أيام المأمون ومن جاء بعده من خلفاء بني العباس أعظم العبر والدروس؛ لذلك ذكر المصنِّف أن الله قد بيَّنه بوجوه من البيان، ولكن هذا لمن اتعظ بالتاريخ، وتدبر حوادث الأيام والليالي، والظاهر أن المتعظ المتدبر قليل، لذلك عبَّر عنه المصنِّف ﷺ «ثم صار هذا الأصل لا يعرف عند كثير ممن يدعي العلم»، وكما قيل: «السعيد من وعظ بغيره»[2] والشقي من كان واعظه من نفسه، فالشر قد زاد أضعافاً، والأمة ذلَّت وتفرَّقت وتمزَّقت، ودب بها الضعف والهوان حتى تكالبت عليها الأعداء من كل مكان. وها هو التاريخ يعيد نفسه، فما زال يوجد بيننا من ينادي بتكوين وإقامة الأحزاب، يقولون: إن الدولة لا بد لها حتى تحقق الديمقراطية في شعبها أن تسمح بإقامة هذه الأحزاب،

---

(١) إعلام الموقعين (٣/ ١٥ – ١٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن مسعود ﷺ موقوفاً، كتاب القدر، باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (٢٦٤٥).

والديمقراطية عندهم مساويةٌ للشورى، وكذبوا والله؛ فإن الشورى مسألةٌ شرعيةٌ ذكرها الله عزَّ وجل في القرآن وأمر بها، وكذلك أمر بها رسوله ﷺ، أما الديمقراطية فإنها نتاج الأنظمة الكافرة.

والسماح بتعدد الأحزاب يعني التفرق، فالأحزاب معناها أنَّ كلَّ حزبٍ يكون فيه أفرادٌ لهم ولاءٌ لا يكون للحزب الآخر، الأمر الذي يزيد في تمزيق الأمة وضعفها وهوانها، فالأحزاب تتربص بالسلطان، والسلطان يتربص بهم، وكل حزبٍ يتربص بالآخر، كلٌّ يتتبَّع الأخطاء والزلات، ويعظمها، ويشهِّر بها، فلا يتناصحون فيما بينهم ولا يتعاونون، فكلٌّ يريد إسقاط الآخر، ويرى أنه الأولى بإدارة شؤون البلاد والعباد، ولا شك أن أمةً هذا حالها وخُلُقها، ليس لها إلا التمزّق والتشـرذم والعياذ بالله.

الشاهد أن مراد المصنِّف رحمه الله من البيان القدري: ما حصل في الأمة من تفرقٍ، وتمزقٍ، وضعفٍ، وعدم اجتماعٍ بسبب الخروج على الأئمة، وكل من خرج على الأئمة فإن سلفه الأول: الخوارج، فإنهم – أي الخوارج – أسلاف دعاة التحزب والتمزق والخروج إلى يومنا هذا، شعارهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإصلاح الأحوال، وإيصال الحقوق إلى أهلها، ورفع الظلم، كلُّ هذه شعاراتٍ اتخذوها قديماً وحديثاً تبريراً لخروجهم؛ وليستميلوا بها العامة، كما فعل عبدالله بن سبأ لما رتَّب للخروج على عثمان رضي الله عنه واجتمع مع أصحابه قائلاً لهم: أظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا قلوب العامّة . وهذا هو الأسلوب الذي يتبعه كثيرٌ من الناس إلى يومنا هذا، يتكتلون في مجموعات يصفون أنفسهم بأنهم معارضون – أي للحكام والولاة – ثم يتبادلون الألقاب والأوصاف مدحاً وتعظيماً فيما بينهم ويصفون من يدعو إلى أداء حق الحاكم بأنه

من وُعّاظ السلاطين، أو من المباحث خاصةً إن كان إماماً أو خطيباً، ويدعو للحكام، فإن أغلب الناس يريدونه أن يكون معارضاً لهم، مشهّراً بهم . وما زال دعاة الشر يشيعون في الأمة والعامة من الناس أن أعضاء البرلمانات على قسمين: قسم أو أعضاء خدمات، وهؤلاء هم بغلة السلطان، وقسم هم أصحاب المبادئ والإصلاح، المقارعون للحكام والولاة المظهرون عيوبهم المحافظون على المال العام وغيره من الشعارات التي ما زالت تفتك وتمزق وتفرق. ولو اتَّعظ الناس بالبيان القدري، ونظروا إلى أول خروجٍ حصل في الأمة، وأنَّ شعارهم كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم على هذا الشعار قتلوا عثمان وعليّاً رضي الله عنهما، ثم أشغلوا الدولة الأموية والدولة العباسية عن الفتوح الإسلامية بسبب خروجهم، وعذرهم أنه يحكم بغير ما أنزل الله، وأنه إمامٌ جائرٌ ظالمٌ فاسقٌ، وقد تكون هذه الأوصاف كذباً وزوراً، بل ربما كانوا هم أحق بها وأهلها.

فعلى المسلم أن يؤدي ما عليه، حتى يؤدى الذي له، وإذا لم يُؤد له، يسأل الله حقه، فإنه سيأخذه في الدنيا أو في الآخرة، إن هذه الحقيقة يدركها ويعمل بها من عرف البيان القدري بعد البيان الشرعي، وجمع بينهما فنظر في حال الأمة وتاريخها، ورأى تمزقها قديماً وحديثاً، ورأى كيف كانت أيام اجتماعها وقوتها وعزتها . وهذا والله هو الكَيْس والعقل والديانة . أما أن يُبرّر للخروج على الحكام، وسبّهم، والتشهير بهم، وذكر مساويهم على المنابر، وفي المجالس، والجرائد، بضياع الحقوق، فهذا أمرٌ لا يجوز، نعم، نحن لا نوافق الحكام في كثير مما يفعلون، لكن لا يعني هذا أن نشهِّر بهم، أو نسبهم، ونخرج عليهم؛ فإننا أُمرنا بالسمع والطاعة لهم.

بعض الناس يقول: الحاكم استلم الحكم لكنّي لم أذهب إليه وأبايعه، فأنا

ليست في عنقي بيعةٌ!! وكانوا يروجون لمثل هذا الهراء أيام الاستعانة بالكفار لطرد الغزاة المعتدين من جيوش صدام حسين عن الكويت، وصد شرهم وكيدهم عن دول الخليج العربي.

نقول: لا يلزم في عقد البيعة أن يبايع جميع أفراد الأمة الأمير، فيكفي أن يبايعه أهل الحل والعقد، وبهم تنعقد البيعة في أعناق الجميع، حتى لو تأمَّر علينا بالقوة والغلبة، فإن له السمع والطاعة . وقد سئل شيخنا وإمامنا الجليل عبدالمحسن العباد[1] – حفظه الله – عن حال هؤلاء ومقالاتهم، فذكر أن هؤلاء بيَّنوا وكشفوا أمر أنفسهم أنهم ليسوا من أهل الحل والعقد، فلو كانوا منهم لطلبوهم للبيعة.

وهناك شبهةٌ أخرى، فبعضهم يدعي أن النصوص التي جاءت في بيان حق الإمام وعدم الخروج عليه هذا عندما يكون للمسلمين إمامٌ واحدٌ . وهذا الكلام غير صحيحٍ، فإنه كانت بيعةٌ لمعاوية في الشام، وبيعةٌ لعلي بن أبي طالبٍ في الحجاز والعراق وغيرها، ولم يقل أحدٌ من أهل العلم من الصحابة والتابعين أن البيعة باطلةٌ بوجود أكثر من إمامٍ . لقد تعددت الإمامة في البلاد والأمصار الإسلامية زمن الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم، ولم ينقل عن أحد من أهل العلم المعتبرين القول بنقض البيعة للأئمة بحجة تعدد الإمامة . ولكننا في زمان الرويبضة ترى العجب، وتسمع العجائب التي يرقق بعضها بعضاً.

---

(١) هو الشيخ العلامة عبدالمحسن بن حمد بن عبدالمحسن بن عبدالله بن حمد بن عثمان آل بدر . وأسرة آل بدر من آل جلاس من عنزة، إحدى القبائل العدنانية، وجده الثاني لقبه عبّاد، وقد اشتهر فضيلته بالنسبة إليه . عمل مديراً للجامعة الإسلامية، ولا زال يتولى التعليم والتدريس في مسجد رسول الله ﷺ في المدينة النبوية.

ولنتدبر طائفةً من أقوال الأئمة الأعلام، هداة الأنام، ونجوم الظلام من الصحابة الكرام ومن اهتدى بهديهم واتبع سبيلهم، جعلنا الله وإياكم من المتبعين لهم بإحسان :

يقول أنس بن مالك ﷺ: «نهانا كبراؤنا من أصحاب رسول الله ﷺ، فقالوا: لا تسبوا أمراءكم، ولا تغشوهم، ولا تبغضوهم، واتقوا الله واصبروا، فإنَّ الأمر قريبٌ»[1]. وفي رواية: «ولا تعصوهم»

وهذا عمر بن الخطاب ﷺ يخاطب سويدة بن غفلة فيقول: « يا أبا أمية، إني لا أدري لعلي لا ألقاك بعد عامي هذا، فإن أُمِّر عليك عبدٌ حبشيٌّ مجدَّعٌ فاسمع له وأطع، وإن ضربك فاصبر، وإن حرمك فاصبر »[2].

ويقال: «ستون سنةً من إمامٍ جائرٍ، أصلح من ليلةٍ بلا سلطانٍ ».[3]

وهذا عبدالله بن مسعود ﷺ يقول: «ما تكرهون في الجماعة خيرٌ مما تحبون في الفرقة»[4]. لأن الفرقة لا تأتي إلا بالشر، والاجتماع على الحاكم وإن كان ظالماً فاسقاً، فإن الاجتماع عليه خيرٌ ورحمةٌ.

ويقول الإمام أحمد رحمه الله «من خرج على إمامٍ من أئمة المسلمين وقد كانوا

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٠٤٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان»(٦/ ٦٩)، وقال الألباني في «الظلال» (٢/ ٢١٧): «إسناده جيد».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٥٤٤)، والخلال في «السُّنَّة» (١/ ١١١)،والبيهقي بنحوه في «السنن الكبرى» (٨/ ١٥٩).

(٣) انظر: السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٣٧).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه (٤٧٤١٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٨٧٩، ٨٨٨٠)، والآجري في «الشريعة» (١٦)، والحاكم في «المستدرك»، (٦٦٣)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٥٩)، وأبو نعيم في «الحلية (٩/ ٢٤٩).

اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأي وجهٍ كان، بالرضا أو بالغلبة، فقد شقَّ هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ؛ فإن مات الخارج عليه مات ميتةً جاهليةً، ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحدٍ من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدعٌ على غير السنة»[1].

ويقول الإمام الطحاوي: «ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا ولا ندعو عليهم ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عزَّ وجل فريضة ما لم يأمروا بمعصيةٍ، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة»[2].

وهذا الإمام النووي رحمه الله يقول فيما ترجم للأحاديث التي أوردها الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه في هذا الباب: «باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة»[3].

وهذا الإمام ابن حجر رحمه الله يقول: قال ابن بطال: «...وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء»[4].

الشاهد أن مسألة وجوب التزام الجماعة وتحريم الخروج والمفارقة، يمكن أن نقرر أنه من المسلمات والمعلومات من الدين بالضرورة، لكثرة الأدلة في القرآن تصريحاً وتلميحاً، وفي السُّنَّة تصريحاً وتفصيلاً، واجتماع كلمة علماء المسلمين من لدن الصحابة ومن تبعهم بإحسان وبعد انعقاد إجماعهم عليه إلى يومنا هذا.

---

(١) أصول السُّنَّة (ص ٤٥).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٤٠).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الإمارة.

(٤) فتح الباري (٩/ ١٣٧).

ومما يجب التنبه له أن مخالفة هذا الأصل العظيم يفتح على الأمة باب التكفير، تكفير الحكام، ثم تكفير من يوافقهم ولا يخرج عليهم فضلاً عمن يناصرهم ويسمع لهم ويطيع، لأن التكفير نتيجة حتمية لهذه البدعة الشنيعة كما حصل في القرن الأول حيث كفر الخوارج الأوائل عثمان وعلياً رضي الله عنهما. يقول ابن أبي العز رحمه الله: «اعلم - رحمك الله وإيّانا - أن باب التكفير وعدم التكفير بابٌ عظمت الفتنة والمحنة فيه، وكثر فيه الافتراق، وتشتتت فيه الأهواء والآراء »[1] فالقضية جد خطيرةٌ، وليست سهلةً، وها نحن نرى الشاب لا يتجاوز العشرين، وأكثر ما يتكلم به ويخوض فيه هي هذه المسائل، فيطلق الأحكام جزافاً وجرأةً في دين الله.

ويقول أبو حامدٍ الغزالي رحمه الله: «والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلاً؛ فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة، المصرحين بقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله خطأٌ، والخطأ في ترك ألف كافرٍ في الحياة، أهون من الخطأ في سفك محجمةٍ دم مسلمٍ » [2]، لكن عدم التزام الناس بالبيان الشرعي وعدم اتعاظهم بالبيان القدري أوقعهم في هذه المخالفات.

ويقول القرطبي رحمه الله: «وباب التكفير بابٌ خطيرٌ، أقدم عليه كثيرٌ من الناس فسقطوا، وتوقف فيه الفحول فسلموا، ولا نعدل بالسلامة شيئاً »[3].

إذا كان الفحول توقفوا في باب التكفير، فعلينا أن نقتدي بهم، وألّا نكون من

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٤٣٢، ٤٣٣).
(٢) الاقتصاد في الاعتقاد (ص ١٥٧).
(٣) المفهم (٣/ ١١١).

الكثير الذين سقطوا.

كذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر أنه «ليس لأحدٍ أن يكفِّر أحداً من المسلمين وإن أخطأ وغلط حتى تُقام عليه الحجة، وتُبين لـه المحجـة، ومـن ثبـت إسلامه بيقينٍ لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعـد إقامـة الحجـة وإزالـة الشبهة»[1]، وكل الفرق المخالفة لمنهج الفرقة الناجية عندها مبدأ تكفير المخالف: الأشاعرة، المعتزلة، الصوفية، المرجئة، والرافضة وغـيرهم، كـل مـن خـالفهم في عقائدهم فهو كافرٌ يجوز الخروج عليه وربما يجب، بعد تهييج الناس عليـه؛ لـذلك فإن التكفير أمره خطيرٌ، فيُكفر ويُشهر ويشتم ويلعن ويُهيج علـيهم وغيرهـا مـن مقدمات الخروج وشحن الغوغاء والدهماء في المظاهرات والاعتصامات وغيرها، ثـم بعـد ذلـك يكـون الخـروج والقتـل والقتـال والانقلابـات والاغتيـالات والتفجيرات والإفساد العظيم.

ويقول الشيخ أبو بطين رَحِمَهُ اللَّهُ: «يجب على من نصح نفسه ألّا يـتكلم في هـذه المسألة إلا بعلمٍ وبرهانٍ من الله، وليحذر من إخراج رجلٍ مـن الإسـلام بمجـرد فهمه واستحسان عقله »[2].

الشاهد أن هذا الأصل من أعظم الأصول والمسائل وأهمها وأكثرها آثاراً ونتائج، مع أن العامل والملتزم بها قليل على الرغم من تنوع أدلتها ووضوحها وشيوعها، وعلى الرغم من أن أمر الإسلام وأهله لا قوام له، ولا منعة، ولا شوكة، ولا يعز سلطانهم إلا به، أي الاجتماع على إمامٍ مسلمٍ، ولا تشترط فيه

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٠١).
(٢) الدرر السنية (١٠/ ٣٧٤).

العصمة – خلافاً للرافضة ومن وافقهم – ومعلوم أن مقارعة الظالم والفاسق ومطارحتهم ومقاتلتهم، بل ومعاداتهم وبغضهم لا يأتي بخيرٍ أبداً، فالله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، فالأصل صلاح المحكومين ومعالجة واقع الأمة بالنصح الخالص والدعاء الصادق وإعطاء كل ذي حق حقه.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأعراف: ٩٦]، وكما قيل: عمالكم أعمالكم، وكما تكونوا يُوَلَّى عليكم[١]. وأما إن كان ضد ذلك من المخالفة والفرقة والخروج فالله تعالى يقول: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩].

ومن الأمور المقررة في تاريخ الأمة أن بعض صغار الصحابة ومتأخريهم أدركوا بعض السلاطين والحكام الجائرين الظالمين كالحجاج مثلاً، وكانوا يصلون خلفهم، ويجاهدون تحت رايتهم، ويطيعونهم، ويلتزمون بيعتهم، بل ويمنعون الناس من الخروج عليهم . نعم على هذا مضى سلفنا الصالح، ثم تبعهم على نحو هذا من تبعهم بإحسانٍ، عبر تاريخ الأمة وعلى الرغم من فساد أخلاق كثير من الأمراء والسلاطين. والحق الذي لا مرية فيه أنه لا يسع المسلمين إلا ما وسع الأولين . ورحم الله إمام دار الهجرة الذي أنطقه الله تعالى بقاعدةٍ نفيسةٍ جليلةٍ: «لا يُصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها »[٢] أي الاجتماع وعدم التفرق، والسمع والطاعة، والنصح والإخلاص والدعاء وحب الخير لهم، مع الصبر

(١) يُروى مرفوعاً وهو ضعيف، انظر: «السلسلة الضعيفة» (١/ ٤٩٠).

(٢) ذكره القاضي عياض في «الشفاء»، وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/ ١٠) من رواية وهب بن كيسان – شيخ الإمام مالك – وفيه عن مالك قال: كان وهب بن كيسان يقعد إلينا ولا يقوم أبداً حتى يقول لنا: «اعلموا أنه لا يصلح آخر هذا الأمر إلا ما أصلح أوله».

الجميل على ظلمهم وجورهم فإن الأمر وفرج الله قريب جداً.

تنبيه:

إن الخارج على الإمام الظاهر بأي نوع من أنواع الخروج، مستحق للوعيد، قال ابن جرير الطبري رحمه الله: «والصواب أن المراد من الخبر لزوم الجماعة الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره، فمن نكث بيعته، خرج عن الجماعة»[1].

وإن أنواع الخروج، أو أسبابه ووسائله كثيرة جداً، أذكر شيئاً مما ذكره علماؤنا وأشياخنا تنبيهاً وتحذيراً:

١) **الاجتماعات السرية**، يقول الأوزاعي عن عمر بن عبدالعزيز رحمه الله: «إذا رأيت قوماً يتناجون[2] في دينهم بشيء دون العامة فاعلم أنهم على تأسيس ضلالة»[3].

٢) **التحزب**، و المحمود منه ما كان لجماعة المسلمين الظاهرة وإمامهم.

وأما المذموم فهو ما فارق الجماعة، أو اجتمع أهله على غير إمامٍ ظاهرٍ، يحبونه ويطيعونه، ويبايعونه سرّاً وجهراً، ويتولونه، بل ويعقدون الولاء والبراء له وعليه في الخلق والعباد.

٣) **مخالفة السلف في الأمر والنهي**، أعني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من

---

(١) انظر: الفتح لابن حجر (١٣/ ٣٧).

(٢) يتناجون: أي: يتسارّون . و«النجو: السر بين اثنين... وفي الحديث: «**لا يتناجى اثنان دون الثالث**»، وفي رواية: «**لا ينتجي اثنان دون صاحبهما**» أي: لا يتساران منفردين عنه؛ لأن ذلك يسوؤه ... وانتجى القوم وتناجوا: تسارّوا» . اللسان (١٤/ ٦٤).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد»: (١/ ٢٨٩، ٢٩١)، والدارمي بنحوه في سننه (٣٠٧)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٥١)، وابن عبدالبر في «الجامع» (١٧٧٤).

حيث الأسلوب والمراتب والتطبيق . وأعني خاصة النصح والأمر والنهي للحكام والولاة . فالأصل عدم التشهير بأخطائهم، وعدم إعلان منكراتهم، والإسرار في نصحهم[1]، والتلطف معهم، وحبهم والدعاء لهم، ثم عدم تأليب الناس عليهم وحثهم على عصيانهم، ثم عدم رفع السيف عليهم وشق عصا الطاعة بحجة الأمر والنهي.

فمن خالف في شيء من ذلك فهو على غير سبيل المؤمنين، بل على سبيل الخارجين الهالكين.

٤) **اتباع الأهواء**، في الزعامات، والوصول إلى الجاه والسلطان وحب الترؤس والظهور، وبذل النفس والنفيس والجائز والممنوع، وارتكاب المحظور في سبيل تحقيق ذلك الأمر، والاهتمام به وكأنه غاية الغايات، وجعل مناط اهتمام الدعوة إلى ذلك السبيل، وأنه أولى الأولويات مع العمل وتهيئة الأفراد لذلك السبيل وتلك الغاية تصريحاً وتلميحاً، وسراً وجهراً.

٥) **إساءة الظن بولاة الأمور في إدارتهم شؤون الخلق والعباد**، واعتنائهم

---

(١) كما أرشد إلى ذلك النبي ﷺ بقوله: «**من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبده علانية، ولكن يأخذه بيده فيخلو به؛ فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدى الذي عليه** » أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٩٠٩، ٩١٠). وقال ابن عباس رضي الله عنهما حين سُئل عن أمر السلطان بالمعروف ونهيه عن المنكر: « إن كنت لا بد فاعلاً ففيما بينك وبينه » أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٤٧٠) . وقال الشيخ عبدالعزيز ابن باز رحمه الله: « ليس من مذهب السلف التشهير بعيوب الولاة، وذكر ذلك على المنابر؛ لأن ذلك يفضي إلى الفوضى، وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخوض الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عند السلف: النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير » . المعلوم من واجب العلاقة بين الحاكم والمحكوم (ص ٢٢).

بمصالح البلاد وسياستهم وتعاملهم وعلاقتهم مع الدول الأخرى المسلمة منها والكافرة، فسوء الظن هو المقدم دائماً، وتصوير جميع أمورهم وأحوالهم الخاصة والعامة بالقبح وإرادة السوء والشر بالخلق والرعية، وجعل ذلك حديث مجالسهم الخاصة والعامة، وترددها مع ما يصاحبها من النقد، والمعارضة لهم، ثم التجريح والتهييج والسب والشتم . بل ترى أن الأمر يتعدى الحكام والولاة حتى ينال نساءهم، وأولادهم، صغيرهم وكبيرهم، ومحبيهم.

وعلى المسلم أن يعلم أنَّ ولاية العلماء تعم بيان شرع الله تعالى وحكمه في المسائل والإفتاء، والقيام بالدعوة إلى دين الله على بصيرة وبالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن.

فهذه الأمور - أعني البيان والأحكام والإفتاء - وكذلك الدعوة داخلة في ولايتهم، يُرجع إليهم فيها، لا يتولاها إلا من شهدوا له وأذنوا له بذلك . فكما أن الصحابة رضي الله عنهم إنما كانوا يرجعون إلى رسول ﷺ ويصدرون عنه في جميع هذه الأمور الدينية والشرعية، خاصّةً عند تعدد وجهات النظر واختلاف الآراء، لذلك جعلهم الله عز وجل الأمان في الدنيا والنجاة في الآخرة، أي استحقوا بأداء ذلك الحق لرسول الله ﷺ والصدق فيه وَعْدَ الله جل وعلا الذي وعدهم في الدنيا والآخرة.

وكذلك استمر الأمر في الأمة زمن وجود الصحابة رضي الله عنهم، فهم ولاة الأمر بعد النبي ﷺ في جميع الأمور الدينية والشرعية، وكذلك يجب أن يبقى الأمر بعد الصحابة في العلماء الربانيين الورثة إلى قيام الساعة؛ ليتحقق وعد الله تعالى في

الأمة إلى قيام الساعة.

فالعلماء ورثة الأنبياء، وميراثهم: العلم، والشرع . وولايتهم بيان العلم والفقه، والدعوة إلى الله تبارك وتعالى.

وتدبر ما يردده الغوغاء ورثة الخوارج وبقيتهم في الأمة، من صرف هذا الحق أو العبث به وصد الناس والدهماء والعامة عن العلماء؛ ليجتمعوا حولهم ويفرقوا ويشتتوا كلمة الأمة، كل ذلك باسم الدعوة وإعادة أمجاد الأمة، ولكنهم كما وصفهم رسول الله ﷺ: «**دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ**»(١). ومرادهم في صد الناس عن العلماء الوصول إلى بغيتهم وغايتهم الكبرى وهي صرف ولاية الحكام والأمراء، أي بعد صرف ولاية العلماء سيخلو لهم الجو، ويعم الجهل، ويُرفع العلم، ومن ثم يتيسر لهم صرف ولاية الحكام، والخروج عليهم، وإسقاط حقوقهم، ومن ثم تولي الأمور كلها والاستئثار بالولايات كلها - أعني الدينية والدنيوية - والتسلط على رقاب الخلق بالجهل والهوى.

وأما المفاسد الدينية والدنيوية المترتبة على مفارقة الجماعة، فأهمها :

١ - استبدال الأمن بالخوف، والشبع والغنى بالجوع والفقر، والتمكين والقوة والعزة بالذل والهوان، والنصر والظفر والعلو بالهزيمة والخذلان.

٢ - إراقة الدماء، وهتك الأعراض، ونهب الأموال، وقطع السبل، وكثرة الفتن.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٤١١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة، رقم (١٨٤٧).

٣ - تسلط السفهاء، وتوليهم للأمور، وتعاليهم على الناس.

٤ - نقص العلم، وانشغال أهله، وانصراف الناس عن أهله، ثم ضعف الدين والإسلام وغربة أهله.

٥ - طمع الأعداء، وتكالبهم على الأمة الإسلامية، ونهب خيراتها، وغزو بلادها، وتحكيم قوانينهم، وإعلاء كلمتهم.

الأصل الرابع

«بيان العلم والعلماء، والفقه والفقهاء، وبيان من تشبه بهم وليس منهم، وقد بيَّن الله هذا الأصل في أول سورة البقرة من قوله: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٠ - ٤٧]**، ويزيده وضوحاً ما صرحت به السُّنَّة في هذا الكلام الكثير البيِّن الواضح للعاميّ البليد، ثم صار هذا أغرب الأشياء، وصار العلم والفقه هو البدع والضلالات، وخيار ما عندهم لبس الحق بالباطل، وصار العلم الذي فرضه الله تعالى على الخلق ومدحه لا يتفوه به إلا زنديقٌ أو مجنونٌ، وصار من أنكره وعاداه وصنَّف في التحذير منه والنهي عنه هو الفقيه العالم».**

مراد المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الأصل بيان العلم وفضله، ومعرفة العلماء وما لهم من حقوق، والتفريق بين العلماء الذين يُؤخذ عنهم، وبين غيرهم ممّن تشبّه بهم، أو ربما زاد عليهم شهرةً وليس منهم، وهذا أمرٌ مهمٌ على طالب العلم أن يعرفه.

فالمسألة الأولى: أن يعرف العلم وفضله مما يحمله على الطلب، والصبر عليه.

والمسألة الثانية: التمييز بين العالم والمتعالم، وبين من يؤخذ عنه ومن يترك.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وقد بيَّن الله تعالى هذا الأصل**» أي بيَّن العلم، وبيَّن فضله، وكذلك بيَّن من هم العلماء وفرَّق بينهم وبين من عداهم ممن تشبه بهم، وما

أكثرهم في هذا الزمان، يرفعون ألوية الأهواء والبدع، ويخلطون الحق بالباطل، ويُلبسون على الأمة والعامة.

وذكر أن الله تعالى بيَّنه في أول سورة البقرة من قوله: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ ﴾ هذه أول صفة ذكرها الله عزَّ وجل مما أنعم به عليهم وهي الإيمان؛ فالعلم يدعو إلى الإيمان، فأمر الله سبحانه وتعالى الذين أنعم عليهم وفضَّلهم أن يوفوا بعهده، ويقوموا بأمره وحقه سبحانه، وهذا من آكد الأصول . ثم أمرهم بالرهبة منه، أي أن يقوموا بأمره ويؤدوا حقه جل وعلا حال كونهم يخافون الله عزَّ وجل ويرهبونه سبحانه وتعالى، فتحملهم هذه الرهبة على فعل ما أمر الله تعالى به وترك ما نهى عنه عزَّ وجل. وهذه من أعظم علامات الفرقان والتمييز بين أهل الحق وأهل الباطل الذين تلبسوا بهم وتظاهروا بمظهرهم.

ثم قال: ﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ ﴾ أي الإيمان بكل ما أنزل الله تعالى وأمر به من أركان الإيمان والإسلام وأصول الاعتقاد إيماناً جازماً كاملاً صادقاً.

ثم قال: ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا ﴾ أي أنهم لا يريدون بهذا العلم حظّاً من حظوظ الدنيا، وإنما يريدون ما عند الله عزَّ وجل، وهذه أيضاً من أعظم ما يفرق به بين أهل الحق وبين المتلبس بهم.

ثم قال: ﴿ وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ فهم لا

يخلطون الحق بالباطل ولا يكتمون الحق، بل يعلنونه وينشرونه ويدعون إليه، لا يخافون لومة لائم، ولا يجاملون أحداً في أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر بالضوابط الشرعية والآداب المرعية.

ثم أمرهم بالعمل بعد الإيمان فقال سبحانه: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾؛ فإنه لا بُدَّ من القيام بهذه الأعمال من الصلاة والزكاة وإقامة الشعائر لتتوافق أقوالهم ودعوتهم مع أفعالهم وأحوالهم لتصح قدوتهم وائتمام الناس بهم.

ثم قال جل وعلا: ﴿ أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴾، وهذه من أعظم صفات التمييز والفرقان بين أهل الحق والباطل، فالعلماء يأمرون بعد العلم والمعرفة والتثبت، ولا يكتمون، ثم هم أول الناس امتثالاً بهذا العلم وبما يأمرون الناس به . وينهون بعد العلم عن المنكرات ومساوئ الأخلاق، و هم أول الناس اجتناباً لها، فلا ينسون حظ أنفسهم من الخير – فلا إيثار في الخيرات والطاعات – ثم أفعالهم وأحوالهم تصدق أقوالهم ودعوتهم وتؤكد صحة الاقتداء والائتمام بهم.

ثم قال عزَّ وجل: ﴿ وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ﴾ أي يستعينون على أمر الله عزَّ وجل، وعلى قدره وقضائه، وعلى البلاء بالصبر والتحمل، وبإقامة الصلاة، وهؤلاء هم أهل الخشوع . ووصفهم بعد هذه الآية بقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴾ .

ثم ختم سبحانه الآيات التي بيَّنت صفات أهل العلم والفقه بقوله عزَّ

وجل: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة:٤٠- ٤٧].

الأوصاف التي ذكرها الله عزَّ وجل في الآيات السابقة هي أسباب تفضيلهم على العالمين، فمن أراد أن يكون من أهل الفضل، وتكون له مكانةٌ ومنزلةٌ عند الله عزَّ وجل، فعليه الالتزام بتلك الأوامر، والاتصاف بتلك الأوصاف.

ثم قال المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ويزيده وضوحاً ما صرَّحت به السُّنَّة في هذا من الكلام الكثير البيِّن الواضح للعاميّ البليد، ثم صار هذا أغرب الأشياء! وصار العلم والفقه هو البدع والضلالات، وخيار ما عندهم: لبس الحق بالباطل! وصار العلم الذي فرضه الله تعالى على الخلق، ومدحه** [أي العلم الذي أنزله سبحانه وتعالى وأراده] **لا يتفوه به إلا زنديقٌ أو مجنونٌ! وصار من أنكره وعاداه وصنَّف في التحذير منه، والنهي عنه، هو الفقيه العالم**»!!

أما فضل العلم، فقد بيَّنه ربنا تبارك وتعالى في آياتٍ كثيراتٍ، كما بيَّنه نبينا عليه الصلاة والسلام، فممَّا جاء في الكتاب:

- قول الله عزَّ وجل ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨].
- وقوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨]، خشية الله تعالى في السر والعلن، الخشية التي توجب العمل بالعلم.
- وقوله سبحانه: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [الزمر: ٩]. لا شك أنهم لا يستوون عند الله، ولا عند الناس.

- وقوله عزَّ من قائلٍ: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

هذه آياتٌ ذكرها ربنا تبارك وتعالى، تُبيّـن فضل العلم ومكانته ومكانة العلماء في الدنيا والآخرة.

وأمّا ما جاء في سُنَّة رسول الله ﷺ فمنه :

- قوله عليه الصلاة والسلام: «**من يرد الله به خيراً يفقهه في الـدين**»[1]، والفقـه في الدين يكون في جميع أبوابه من العقيدة، والعبادات، والمعـاملات، وسـائر الأحكام، والسلوك، والأخلاق . وذكر أهـل العلـم أن هـذا الحـديث يفيـد مفهوم المخالفة، أي أنَّ مَنْ لمْ يتفقه في دين الله عـزَّ وجـل، ولم يرفـع رأسـاً في تعلمه، فإنَّ الله لم يرد به خيراً، والعياذ بالله.
- وقوله ﷺ: «**من سلك طريقاً يطلب فيه علماً، سلك الله به طريقاً من طرق الجنَّة**» فمن سلك طريق العلم، بمجرد سلوكه والبدء به، يفتح الله عز وجل له طريقاً إلى الجنَّة، زاد ما زاد، وبقي واستمر ما استمر طالباً متعلماً، فليس الوعد متعلقاً بمن وصل إلى منتهاه، بل بمجرد سلوك طريقه.

ثم قال: «**وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم**» . هذه فضيلةٌ أخرى، ومنزلةٌ كريمةٌ، ووضع الأجنحة معناه أنهم يكتنفونه بما يؤيدهم الله عزَّ وجل به، فيحفظونه، ويدعون له بالسلامة والتوفيق، مع التواضع الجم لهذا الطالب الذي سلك طريق العلم، والرضا التام عما يصنعه من طلب العلم، وبذل

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب: من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين (٧١) (٣١١٦). ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب: النهي عن المسألة (١٠٣٧) من حديث معاوية رضي الله عنه.

الوقت والجهد فيه لأنّ هذا مـمَّـا يرضاه الله تبارك وتعالى ويحبه.

ثم يقول عليه الصلاة والسلام: «**وإن العـالم ليـستغفر لـه مـن في الـسماوات، ومـن في الأرض، والحيتـان في جـوف المـاء**» . هـذه فـضيلةٌ أخـرى، كـلُّ مـن في السماوات من الملائكة، وكلُّ من في الأرض من الدواب، والشجر وغيرها، حتـى الحيتان في الماء يشتغلون بالدعاء والاستغفار لهـذا الـذي سـلك طريقـاً في طلـب العلم.

ثم قال عليه الصلاة والسلام: «**وإنَّ فضل العالِم على العابِد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب**» هنا يُفرِّق عليه الصلاة والسلام ويميِّز بين أهل العلم وغيرهم ممن لم يرفعوا رأساً بالعلم الذي أراده الله عزَّ وجل.

ثم يقول ﷺ بعد ذلك: «**وإنَّ العلماء ورثة الأنبياء**» أكرم بها والله منزلةً وصفةً ووساماً لطلاب العلم؛ فإنّهم ورَّاث الأنبياء، والوارث هو أقرب الناس إلى الموروث؛ فإن الموروث إنما يرثه أقرب الناس منه فقط، والموروث هنا هو رسولنا عليه الصلاة والسلام، والعلماء ورثته أي أنهم أقرب الناس منه وإليه؛ لذلك وصفهم بأنهم ورثته.

ثم قال: «**وإنَّ الأنبياء لم يورِّثوا ديناراً ولا درهماً، ورَّثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافرٍ**»[1] أي من أخذ بالعلم أخذ بحظٍّ وافرٍ؛ لأنه أخذ من ميراث النبوة ومشكاتها والميراث والتوارث ليس أمراً حسيّاً، بل قرب ودنو في المقام عند

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ١٩٦)، وأبو داوود في سننه (٣٦٤١) واللفظ لـه، وابـن ماجـه في سننه (٢٢٣)، والترمـذي في جامعـه (٢٦٨٢) مـن حـديث أبي الـدرداء رضي الله عنه، وصـححه الألبـاني في «صحيح الجامع» (٦٢٩٧).

الله عز وجل، وفي المنزلة بالتشبه بأخلاق الأنبياء، والأخذ من علمهم، و العمل به وامتثاله، ثم الدعوة والتوجيه والإرشاد إليه، فإن من تشبه بقوم كان منهم، وإن كان القوم لا يشقى بهم جليسهم ومحبهم والمتشبه بهم فكيف بمن تشبه ودنا واقترب من صفوة خلق الله عليهم الصلاة والسلام.

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله: «لو لم يكن في العلم إلا القرب من رب العالمين، والالتحاق بعالم الملائكة، وصحبة الملأ الأعلى لكفى به فضلاً و شرفاً ». وهذا في قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: ١٨].

فانظروا كيف جعل الله سبحانه وتعالى للعلماء هذه المنزلة من القُرب منه فذكر نفسه سبحانه، ثم ملائكته، ثم العلماء.

ثم قال رحمه الله: «فكيف وعز الدنيا وعز الآخرة منوطٌ به، ومشروطٌ بحصوله»(١). فمن أراد عز الدنيا فعليه بالعلم، ومن أراد عز الآخرة فعليه بالعلم.

وليس المراد بالعلم مطلق المعرفة ومختلف فنون العلم وأبوابه، وإنما المراد هو العلم الذي يخرج الله به العباد من الظلمات إلى النور، ومن الكفر إلى الإيمان، ومن الجاهلية وجورها إلى الإسلام وعدله، ومن البدعة والفرقة والاختلاف إلى السنة والجماعة والائتلاف، أعني علم الكتاب والسُّنَّة الموروث عن رسول الله ﷺ – نصاً وفهماً – لا غير، العلم الذي تستنبط منه الأحكام من كلام ربنا وكلام

(١) مفتاح دار السعادة (١/ ٣٥٣).

رسولنا ﷺ على وفق فهم وتطبيق الصحابة رضوان الله عليهم. وأما غير الموروث عن رسول الله ﷺ، فلا يوصف أهله بأنهم ورّاث محمد عليهم الصلاة والسلام، وحسب هذا الوصف أن يخرج علم الكلام؛ لأنه ليس بموروث، وقد ذمَّه السلف قديماً وحذَّروا منه وأهله، كما يخرج ما اشتهر في الأزمنة المتأخرة مما يوصف بأنه فكر إسلامي فإنه من موروثات المفكرين، والإسلام الحق ليس فكراً، بل وحياً منصوصاً موروثاً عن رسول الهدى والرحمة.

وهذا العلم يُؤخذ عن العلماء الربانيين الذين تشرفوا بالميراث العظيم، وجاهدوا واجتهدوا في تحصيله، وصابروا وصبروا في طلبه، ثم صدقوا في العمل به و الدعوة إليه، الذين يربون طلّاب العلم على صغار المسائل قبل كبارها، ويبدؤون بما بدأ الله به، وبدأ به رسوله ﷺ، فإن أوّل أمْرٍ أَمَرَ به الله تبارك وتعالى هو توحيده، فيبدؤون بالدعوة إلى توحيد الله عزَّ وجل وبيان مسائل العقيدة، حتى إذا صلحت قلوبهم وبواطنهم، دعوا إلى بقية أمور الدين ومسائله – كما فعل رسولنا ﷺ – فهم ورَّاثه وعلى منهاجه.

إذن فالذين يُؤخذ عنهم العلم لا بد أن يكونوا أهل بصيرةٍ وفقهٍ، وتمييزٍ بين ما ينبغي أن يُبدأ به وبين غيره من المسائل، وهؤلاء هم الراسخون الثابتون عند نزول الفتن وكبار المسائل والنوازع فلا يتخبطون، بل يحملون الناس على الثبات في الفتن ولا يهيجونهم . وهم الذين يأخذون علمهم من الكتاب والسُّنَّة على فهم الصحابة، ويدعون الناس إلى الرجوع إلى الكِتاب والسُّنَّة وإلى فهم نصوصها بفهم صحابة رسول الله ﷺ، كما يدعون الناس إلى اتباع الصحابة، ومماثلتهم، فدعوتهم قائمةٌ على هذه الثلاثة: الكتاب، والسُّنَّة، والصحابة، ولا يربطون الأمة بأمور أخرى، لا بأعيانٍ، ولا بجمعياتٍ ولا غيرها . ويعتنون عنايةً عظيمةً بسُنَّة

رسول الله ﷺ، ولا يهملون شيئاً ممّا صحَّ منها، فالدين كله لب ومحل اهتمام بدئاً بالتوحيد والإخلاص وانتهاءً باللحى والثياب وغيرها، يعظمون الوحي في كل أمره ولا يهملون ولا يحقرون شيئاً.

أما أهل البدع والأهواء، فإن الأولويات تتضارب في دعوتهم، ولا همَّ لهم إلا تجميع الناس، ولا يهتمون بأمر العقيدة وتصفيتها من الشوائب، ولا تمييز عندهم بين السُّنَّة والبدعة، يعتنون بجانب ويهملون جوانب، ويقسمون الدين إلى لب وقشر ويعظمون آحاداً وأفراداً غير الرسول المعصوم ﷺ وصحابته الكرام، فتراهم يربطون دعواتهم بالأشخاص، ويشتغلون بدعوة الناس إلى فضائل الأعمال فقط، وبعضهم يدعو إلى إقامة الخلافة، والوصول إلى السلطة، وبعضهم يدعو إلى الخروج والجهاد، مع إهمالهم لمسائل التوحيد والعقيدة.

لقد أوصى الصحابة بالتأسي بمن قد مات، وهؤلاء يربطون الناس بالمتعالمين وأصحاب الهوى. وبعضهم يدعو إلى الخروج إلى الدعوة إلى الله تعالى ويطلبون من أُناسٍ ليس عندهم علم، أو عندهم الشيء القليل جدّاً، أن يخرجوا للدعوة إلى الله، أو إلى الجهاد في سبيل الله، وهم لا يعرفون شروط الجهاد وأحكامه. ويحتجون بقول الرسول ﷺ: « **بلغوا عنّي ولو آيةً** »[1] وكما قيل قديماً – كلمة حق أريد بها باطل – نعم هذا أمرٌ من النبي ﷺ، لكن هذا إنما يكون بعد العلم بها ومعرفة أحكامها وارتباطها ببقية الآيات أو الأحاديث، فلا بد من العلم قبل العمل والدعوة.

ومن صفاتهم أيضاً أنهم يلتمسون الأعذار لشيوخهم ورموزهم – وإن لم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب: ما ذُكر عن بني إسرائيل (٣٤٦١) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

يشتهروا بعلم ولا بطلب للعلم الشرعي الموروث - إذا أخطأوا وجانبوا السُّنَّة، بل وربما إذا وقعوا في الشرك، فيقيمون لهم العذر وأحياناً يكون ذلك بما أحدثوه من منهج الموازنات بين الحسنات والسيئات، في حين أنهم لا يطبقون هذا المنهج المحدث على الصحابة، فلا يعذرونهم، بل يرمونهم بالأخطاء والأوصاف التي لا يرضونها لشيوخهم ورموزهم.

وكذلك نراهم ينصبون شيوخهم ورموزهم وأعلامهم الذين لم يعرف لهم طلب، فضلاً عن الاجتهاد فيه والتحصيل، ولم يعرف لهم مشيخة في حياتهم العلمية أبداً، فيرفعون الشعارات لأمجاد الأمة وعزّتها، وترى الأتباع يقيمون لتلك الرموز الجوفاء الخاوية من العلم الموروث، المؤتمرات والندوات والمنتديات والمقابلات في وسائل الإعلام تلميعاً لهم، و لرفع شأنهم، وصرف الناس عن أهل الحق.

كذلك تقوم مناهجهم على التهييج، وإثارة عواطف الشباب خاصةً في قضية الجهاد، من غير تربيةٍ، ولا قواعدَ، ولا ثوابتَ.

الجهاد من أجلِّ الأعمال، وهو باقٍ وماضٍ إلى قيام الساعة، ولكن له شروطه، وأحكامه، وأصوله.

وبعضهم يقوم منهجهم على نبذ الحكام وشق عصا الطاعة، وتتبع عوراتهم في الصباح والمساء، وسبهم والتشهير بهم، فيبغِّضونهم إلى الشعوب ويهيِّجون الشعوب عليهم.

ومن مناهجهم أيضاً: الطعن في العلماء الربانيين الذين قضوا أعمارهم في

طلب العلم والدعوة إلى الحق، وتحملوا الأذى حتى شهد لهم القاصي والداني، فيطعنون فيهم وينتقصونهم ويصفونهم بأوصافٍ لا تليق بهم، يريدون منها الحط من قدر العلماء وصد الناس عنهم، فلا يبقى إلا الجهال يضلون الناس كما قال عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتَّخذ الناس رؤوساً جهّالاً فسُئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا**»(١). وها نحن نراهم اليوم يتخبطون على المنابر وفي وسائل الإعلام، وليس عندهم تأصيلٌ ولا تقعيدٌ، ولا يدعون إلى تصحيح العقائد، بل لا يعرفون إلى ذلك سبيلاً، وفاقد الشيء لا يعطيه.

وهؤلاء المعاصرون سلفهم في هذا الأمر دعاة التصوف قديماً، ومتعصبة المذاهب أيضاً ممن أوجبوا على الأمة وعلى أتباعهم مذهباً معيناً وحرموا غيره تقليداً لإمام أو شيخ أو طريقة معينة، وكم كذبوا في مدح أئمتهم وثلب من عداهم، وكم صرَّحوا بأقوال مليئة بالجرأة على الله كقول القائل: «كل آيةٍ تخالف ما عليه أصحابنا فهي مُؤَوَّلةٌ أو منسوخةٌ، وحديث كذلك، مؤوَّلٌ أو منسوخٌ»(٢). وأوجبوا على الخلق ما لم يوجبه الله ورسوله ﷺ، وحرَّموا الأخذ عن الكتاب والسنن مباشرةً وغير ذلك من أنواع الجهل، وقد تقدم ذكر شيء من ذلك.

لذلك فإن التفريق بين العالم الرباني وبين غيره ممن كثر في هذا الزمن أمرٌ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب: كيف يُقبض العلم (١٠٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب: رفع العلم وقبضه، وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٢٦٧٣) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢) هو الكرخي، من كبار الأصوليين الأحناف، قال عنه الذهبي في السير (١٥/ ٤٢٧): «كان رأساً في الاعتزال».

واجبٌ.

ذكر ابن عباس رضي الله عنهما عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم لم يكونوا يكذبون على النبي ﷺ، لكن لَمَّا ركب الناس الصعب والذلول، وعظمت الفتنة، وكثر الكذابون والوضاعون، أصبحوا لا يأخذون إلا عمَّن يعرفون . لَمَّا كان الناس على الحق، وعلى الجادَّة، ولم تكن فتنةٌ وفرقٌ، كانوا يسمعون لكلِّ من يقول: قال رسول الله ﷺ، وكانوا يبتدرونه بأبصارهم، ويصغون إليه بأسماعهم؛ لأن الناس كانوا أهل صدقٍ وطلَّاب حقٍّ، فلَّما وقعت الفتنة أصبحوا يميزون بين أهل الحق وأهل الباطل، بين أهل السنة وأهل البدعة. وهذا كان في زمن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما أي في القرن الثاني وهو أحد القرون الثلاثة التي شهد لها رسول الله ﷺ بالخيريّة.

فعلينا أن نتبع الصحابة فنميز بين أهل العلم وغيرهم، وبين أهل السنة وأهل البدعة، وندعو الناس إلى هذا؛ فإنه الطريق الموصل إلى مرضاة الله عزَّ وجل، وبعدم متابعتهم، تحصل الغواية التي تقود أصحابها إلى النار.

إن مماثلة الصحابة رضي الله عنهم طريق النجاة كما بيَّن ذلك النبي ﷺ في حديث افتراق الأمة فقال: «**كلّها في النار إلّا واحدة**»(١). ثم بيَّن صفتها حيث قال: «**من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»(٢). وكما قال عزَّ وجل: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فعلى كلِّ طالب علمٍ، وكلِّ مسلمٍ أن يكون متابعاً للصحابة بإحسانٍ، يحسن ويتقن في متابعتهم، ويتعرّف على أصولهم ومنهجهم، ثم يلتزمها ويثبت عليها،

(١) حديث صحيح، تقدم تخريجه (ص ٢١).
(٢) تقدم تخريجه (ص٦٢).

ويعمل بها، ويدعو الناس إليها ولا يحيد عنها؛ ليسلم له دينه ويبرأ من طرق الضلالة والغواية التي تؤول بأهلها إلى النار.

يقول محمد بن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ - وهو إمامٌ من أئمة التابعين -: «إنَّ هذا العلم دينٌ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم»(١).

هذا أمرٌ واجبٌ، لا بد أن ننظر إلى من نأخذ عنه العلم، ونعرفه، ولا نلتفت إلى شهرته، فقد كثرت في هذا الزمان الرؤوس التي تُرفع وتلمع ويطبل لها وهي والله خاويةٌ، لم تُعرف بطلب العلم، ولم تشتغل به، ولم تجالس العلماء، إذا قرأنا في سير سلف الأمة، نجد بعد ذكر حياته ووفاته، يُذكر شيوخه ثم تلاميذه، وكثيرٌ من هؤلاء الذين اشتهروا بأنهم علماء وهم ليسوا كذلك، لا يُعرف لهم شيوخٌ ولا تلاميذ في العلم، فعلى طالب العلم أن يتنبّه ولا تختلط لديه الأوراق، ولا يلتبس عنده الحق بالباطل.

ويقول أيضاً رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم » أي أنَّ الصحابة والتابعين لم يكونوا يسألون عن الإسناد، لكن لما وقعت الفتنة في عصر التابعين، صاروا يسألون ويتثبَّتون.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فيُنظر إلى أهل السُّنَّة فيُؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يُؤخذهم حديثهم »(٢).

والأقوال والروايات في هذا المعنى كثيرةٌ جدّاً.

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين. وأنصح طلاب الحق والعلم بالاعتناء بهذه المقدمة العظيمة، وتدبر ما فيها من أصول وقواعد نافعة في تأصيل العلم وضبط المنهج الحق.

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين.

واليوم يتكلم المتعالمون وصغار طلبة العلم في مسائل لا تنبغي إلا لكبار أهل العلم، بل إن أولئك تكلَّموا في مسائل نهىٰ الله ورسوله ﷺ عن الكلام فيها، وهي الكلام فيما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم؛ لكنهم يعتبرون أنفسهم مفكرين ومحلِّلين إسلاميين، يحلّلون حتى ما وقع بين الصحابة رضي الله عنهم من شجارٍ وخلافٍ. فترى عامة أهل البدع يدافعون عن رموز دعوتهم وأساطينها ومؤسسيها في حين ينتقدون الصحابة والأنبياء، ويتكلمون فيهم بغير الحق، فضلاً عن أخطائهم في الأولويات ومسائل الاعتقاد وغيرها من مسائل الدين والإيمان.

فإن كان السلف لا يقبلون حديث أولئك الذين ليسوا بعلماء أو لا يُوثق بنقلهم، فكيف إذا كانوا يُشرِّعون، ويستنبطون، ويحلِّلون، وينظِّرون في أمور الدين والعياذ بالله، إنها والله الفتنة.

وقول المصنِّف رحمه الله: «**ثم صار هذا أغرب الأشياء** » أي الدعوة إلى توحيد الله، وسُنَّة المصطفى ﷺ من أغرب الأشياء – هذا في زمانه –؛ فإنه رحمه الله لـمّـا دعا إلى توحيد الله عز وجل، وإلى تجريد الدين من الشركيات والبدع والضلالات، رمته الناس عن قوسٍ واحدةٍ، فعادوه، وطردوه من قريته، وشرَّدوه عن أهله ووطنه، فخرج مهاجراً في سبيل الله حتى أيَّده سبحانه وتعالى بالأمير محمد بن سعود، وهذه العداوة لأهل الحق لا بدَّ منها؛ فإن الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام عادتهم أقوامهم من أهل الشرك والأوثان، وآذوهم، وسلَّطوا عليهم سفهاءهم . والإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله أوذي كثيراً بسبب دعوته، وفي زماننا هذا يقولون عن هذه الدعوة المباركة أنها لا تصلح؛ لأنها تفرّق الناس؛ لذلك قال رحمه الله: «**ثم صار هذا أغرب الأشياء، وصار العلم والفقه هو البدع والضلالات**».

فعلى طُلّاب العلم أن يحذروا من المعوقات التي تعوقهم عن العلم وأهله، والتي منها: كثرة المتعالمين والرؤوس والزعماء التي نصبت في هذا الزمان وملأوا الدنيا ووسائل الإعلام صراخاً وتلميعاً وتطبيلاً؛ ترويجاً وتقديماً لهم على العلماء الربانيين، وهم والله الذين يضلون الناس، ويصدونهم عن العلماء ويصفونهم بأوصافٍ لا تليق بهم ليصدوا الناس عن أخذ العلم عنهم؛ لأنهم يرون أنَّ إسقاط هؤلاء العلماء واجبٌ؛ لتتم لهم السيطرة على عقول الشباب، ومن ثم توجيههم إلى حيث يريدون والعياذ بالله.

كذلك من المعوقات: عدم الرجوع إلى العلماء الربانيين والأخذ عنهم، في حين أنهم هم الأمان للأمة، فلا يخلو عصرٌ من العصور إلا وفيه هذه الطائفة التي هي أمانٌ للأمة كما جاء عن النبي ﷺ: «**لا تزال طائفةٌ من أمتي قائمة بأمر الله، لا يضرُّهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس**»(١). وجاء عنه ﷺ أيضاً: «**النجوم أمنةٌ للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنةٌ لأصحابي، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنةٌ لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون**» حديثٌ عظيمٌ، بيَّن فيه عليه الصلاة والسلام أنه الأمان من الفتنة، ما من فتنةٍ ولا محنةٍ إلّا يجليها ويكشفها صلى الله عليه وسلم، حتى إنه تكفّل بالدجال إذا ظهر وهو فيهم، ومعلوم أنها أعظم فتنةٍ على وجه الأرض، ولكن وجود النبي ﷺ كافٍ في صد هذه الفتنة . والنبي ﷺ قد مات، لكنه ذكر أن أصحابه أمنةٌ للأمة . فهم أمانٌ من الفتن والنوازل، والصحابة كذلك ماتوا، لكن منهجهم باقٍ، فاتباع منهج الصحابة ومماثلة الصحابة هو

(١) حديث صحيح، تقدم تخريجه (ص٢٢).

الأمان من الفتنة. وأيُّ دعوةٍ لا تقوم على منهج الصحابة لا خير فيها . وأهل البدع يريدون إسقاط الدعوة القائمة على اتباع منهج الصحابة للوصول إلى غاياتهم.

يقول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أصحاب رسول الله وعن أكابرهم»(١).

ويقول أيضاً رضي الله عنه « لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم، وعن أمنائهم، وعلمائهم؛ فإذا أخذوه عن صغارهم وشرارهم هلكوا»(٢).

وقال رجل لخالد بن الوليد رضي الله عنه: يا أبا سليمان، اتّق الله؛ فإن الفتن ظهرت. فقال: «أما وابن الخطاب حي فلا»(٣).

ويقول أبو مسلم الخولاني رحمه الله: « مثل العلماء في الأرض كمثل النجوم في السماء، إذا بدت لهم اهتدوا وإذا خفيت عليهم تحيّروا»(٤).

هذا منهج الأكابر الأكارم رضي الله عنهم: الاعتصام بأكابرهم من أصحاب رسول الله ﷺ، وتقديم أكابرهم على الرغم من أنهم أكابر في أنفسهم، وتفضيل من سبقهم، والرجوع إليهم في النوازل والفتن . فالخيرية في الأمة والدعوة إنما

---

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٨١٥)، والطبراني في «المعجم الكبير » (٨٥١٠، ٨٥١١، ٨٥١٣)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٠١، ١٠٣)، وابن عبدالبر في «الجامع» (١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٦٠).

(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٨٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٤٩)، والبيهقي في «المدخل» (٢٠٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٧٧)، وابن عبد البر بنحوه في «الجامع» (٧٠٦).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٩)، والمروزي في «الفتن» (١/ ٤٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ٢١٤).

(٤) أخرجه البيهقي في «المدخل» (٢٩٧)، وأخرجه بنحوه مرفوعاً من حديث الحسن (٢٩٦) وهو مرسل.

تبقى بأسبابها، وهذه من أعظم أسبابها.

يقول ابن بطال رحمه الله – وأشار إلى ما جاء في حديث -: «**لا يزال الناس بخير ما تفاضلوا، فإذا تساووا هلكوا**». يقول رحمه الله: يعني «لا يزالون بخير ما كان فيهم أهل فضل وصلاح وخوف من الله تعالى يُلجأ إليهم عند الشدائد، ويُستشفى بآرائهم، ويُتبرك بدعائهم، ويؤخذ بتقويمهم وآثارهم»(١).

ويقول الطحاوي رحمه الله: «وذلك لأن الناس لا يتساوون في العلم؛ لأن درج العلم تتفاوت ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]. وإنما يتساوون إذا كانوا جهالاً، والعلم إنما يفقد بفقد العلماء»(٢).

فالعلماء الربانيون الأكابر هم الذين قضوا أعمارهم طلباً وتعلماً وتأدباً في مجالس أكابر زمانهم، وهم ورثة الأنبياء في الأخذ والتلقي، ثم في البيان والأداء وترتيب الأولويات، فيبدأون بالعقائد ثم العبادات ثم الأخلاق والسلوك، ويبدأون بصغار العلم قبل كباره وهم الذين يسعون في الأمة دعوةً وبياناً ونصحاً لا يريدون إمارةً ولا زعامةً ولا جاهاً ولا أتباعاً.

وهم الذين يصدعون بالحق فلا يكتمون شيئاً، ويحذرون من أهل البدع والأهواء والأخطاء، نصحاً لدين الله.

وهم الذين يذبّون عن دين الله عزَّ وجل وسُنَّة رسوله ﷺ وأصحابه الكرام، ولا يتعصبون إلا للحق، ولا ينتسبون إلا للكتاب والسُّنَّة وسلف الأمة، ولا يربطون الناس إلا بذلك، لا ينتسبون لبدعةٍ أو لأحدٍ ممن اشتهر بعلمٍ أو عملٍ أو

(١) شرح البخاري لابن بطال (١٩/ ١١)، وانظر: الفتح لابن حجر (١٣/ ١٦).
(٢) المصدر السابق.

جهادٍ أو تعبّدٍ.

وهم الراسخون في العلم والإيمان، الثابتون في الدين عند النوازل، لا يتلونون ولا يتبدلون ولا يتغيرون.

فالرجوع إلى العلماء الربانيين والأكابر والأخذ عنهم وتوقيرهم والتأدب بأدبهم أمرٌ لا بد منه.

ذكر شيخنا عبدالمحسن العبَّاد – حفظه الله – وهو من العلماء الربانين، وعلى المنهج الصحيح، نحسبه كذلك – عندما زار الإمامُ الألبانيُّ المدينة، أن من يتكلم في الإمام الألبانيِّ كمن يتكلم في الإمام أحمد في زمنه، فكانوا يقولون: من يتكلم في الإمام أحمد فهو كذا، أي مطعونٌ فيه، وفي كلِّ زمانٍ يُطعن فيمن يتكلم في أئمتهم، ونحن أيضاً، لذلك قال الشيخ عبدالمحسن: من تكلم في الإمام الألباني فيجب أن يُنظر في عقيدته وفي دينه، فإنه إما منحرفٌ في العقيدة، أو ضالٌّ مبتدعٌ في العبادة؛ لأنه لا يعادي الألباني إلا رجلٌ كذلك؛ لأن الألباني عليه رحمة الله تعالى ثبت على الجادة وعلى الحق . وقد سمعت أحد رؤوس المبتدعة وعمره الآن دون الأربعين – حين جمعني وإياه مجلسٌ –، ذكر أنه قبل أكثر من خمس عشرة سنة زار الألبانيَّ فسُئل: كيف وجدت الألباني؛ فقال: ليتني لم أره، ليتني اكتفيت بالسماع عنه، ما وجدته شيئاً . وهذا الكلام لـمّـا كان عمره تقريباً عشرين سنة!! فتدبر الفرق العظيم، والبون الكبير بين كلمة إمامٍ عالمٍ جهبذٍ، وبين قول هذا الجاهل المترأس على طائفة من الحمقى وأهل الجهالة، تدرك ما أشار إليه المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ من قوله: «**لا بد من التفريق بين العلم والعلماء، والفقه والفقهاء، وبيان من تشبّه منهم وليس منهم**» فالذين ليسوا منهم هم من تصدّروا للتعليم والفتيا وهم ليسوا بعلماء أو حتى طلاب علمٍ، والعلة – والله أعلم – أن أغلب الأمة اليوم غثاء

دهماء والعياذ بالله.

ومن المعوقات أيضاً: فساد النية، بأن يطلب الإنسان العلم ولا يريد التفقه والنجاة وإعلاء كلمة الله، بل يريد بهذا العلم الشهرة والتصدر، أو الجاه والمنصب، وغيرها من الحظوظ، وتجده يتكلم بالمسائل قبل تدبرها وفهمها والنظر فيها، وقبل مراجعتها ومذاكرتها بينه وبين نفسه، وعرضها على القواعد والأصول والثوابت، ومناقشة من يكبره سناً وعلماً فيها؛ للتأكد من صحتها، والتزام الحق فيها، وعدم مخالفة الراسخين فيها، وكم حذَّر السلف من الترأس قبل رسوخ الأقدام في العلم، فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «تفقهوا قبل أن تسودوا[1]»[2].

ومن وصايا شيخنا الألباني رحمه الله: «إياكم والكتابة والتأليف قبل سن الأربعين».

ولعل في حديث أبي هريرة رضي الله عنه المرفوع: «**إنَّ أول الناس يُقضى يوم القيامة عليه**»[3]، ثم ذكر الرجل الذي تعلَّم العلْم وعلَّمه وقرأ القرآن، فيؤتى به فيعرفه الله نعمه فيعرفها، فيقال له: «**فما عملت فيها؟ قال: تعلَّمت العلْم وعلَّمته وقرأت**

---

(١) أي: «تعلموا العلم ما دمتم صغاراً قبل أن تصيروا سادةً منظوراً إليكم فتستحيوا أن تتعلموه بعد الكبر، فتبقوا جُهالاً . وقيل: أراد قبل أن تتزوجوا وتنشغلوا بالزواج عن العلم » . النهاية في غريب الحديث والأثر (ص ٤٥٢).

(٢) أخرجه أبو خيثمة في «العلم» (٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨/ ٥٤٠)، والدارمي في سننه (٢٥٤)، والبيهقي في «شعبة الإيمان » (١٦٦٩)، وفي «المدخل» (٢٠٨١)، وابن عبدالبر في «الجامع» (٥٠٨، ٥٠٩)، وعلقه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب: الاغتباط في العلم والحكمة.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: من قاتل للرياء والسمعة استحق النار (١٩٠٥).

فيك القرآن. قال: كذبت، ولكنَّك تعلَّمت العلم ليقال: عالم، وقرأت القرآن ليقال: هو قارئ فقد قيل، ثم أُمر به فسُحب على وجهه حتى أُلقيَ في النار» والعياذ بالله . أقول: لعلَّ في الحديث عظة وعبرة لمن سولت له نفسه حب الشهرة والتصدر وإرادة غير الله تعالى.

ومن المعوقات أيضاً: التفريط في حضور مجالس أهل العلم، خاصّةً الكبار منهم، فعلى طلّاب العلم المسارعة إلى حضور مجالسهم سواءً كانوا في بلادهم، أو زائرين لها، أو في موسم الحج واجتماع العلماء؛ لأن القضية ليست في أخذ العلم فقط؛ بل أيضاً للتأدب بآداب العلماء الربانيين.

وهذا الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ يذكر الذين كان يدعو لهم في كلِّ ليلةٍ فلا ينساهم من دعائه، وذكر منهم الإمام الشافعي رحمه الله تعالى[1]، وهذا أدبٌ منه رَحِمَهُ اللَّهُ، وبرٌّ بأهل العلم، وتواضعٌ لله تعالى ثم للعلم وأهله.

وهذا الإمام أبو يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ يذكر أنه بعدما التقى بأبي حنيفة، وطلب عليه العلم، ولازمه، لم يمد رجله إلى جهة بيت أبي حنيفة، وبين بيته وبيت أبي حنيفة عشرات البيوت، لكنه الأدب والبر والتواضع وحفظ الحق للعلم وأهله.

ومن المعوقات أيضاً: عدم العمل بالعلم . والعمل بالعلم أمرٌ لا بد منه؛ لأن العمل زكاة العلم ونماؤه، فمن أراد زيادة علمه وحفظه وقبل ذلك الثواب عليه فعليه بالعمل به، وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «هتف العلم بالعمل، فإن أجابه وإلا ارتحل»[2].

---

(١) انظر: طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٣).

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «الاقتضاء» (٤٠، ٤١) عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعن ابن المكندر. وأخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٧٠٧) عن الثوري.

ثم إنَّ العلم الشرعيَّ إنما يُبتغى به وجه الله تبارك وتعالى ومرضاته، وهو طريق الجنة، فلا بدَّ من العمل به، وكما قيل:

وعـالـمٌ بـعـلـمـه لـم يـعـمـلـن معـذب مـن قبـل عبـاد الوثن.

ومن المعوقات أيضاً: الحياء، فبعض الشباب يستحيي من حضور مجالس العلم أو سؤال المشايخ، أو بعضهم يستحيي لأنه كبيرٌ في السنّ، أو ذو شرفٍ أو منصب، فيمنعه هذا من الحضور مع صغار طلّاب العلم . وبعضهم يقول: أكتفي بسماع الأشرطة! ثم لعلّه يتكاسل فلا يسمعها، كل ذلك حياءً وخجلاً من مخالطة الطلاب المتعلمين ترفعاً وحفظاً لجاه نفسه، ولا شك أن هذا من أعظم المعوقات.

ومن المعوقات: الحسد، وهو كثيرٌ بين طلّاب العلم؛ لذلك كان أهل العلم قديماً لا يأخذون كلام الأقران بسبب ما يقع بينهم - أحياناً - من الحسد؛ لذلك ينبغي الحذر منه، وعلى طالب العلم أن يفرح ويغتبط إذا علم غيره، وتعلَّم وحفظ أكثر منه، ويقتدي به، ويحمل نفسه على الوصول إلى ما وصل إليه . ومن علامات الحسد: الفرح بخطأ القرين، أو بغيابه عن مجلس العلم وانشغاله بأمر عن الطلب، كذلك لو تُكلِّم في هذا القرين بذمٍّ فإنه يسكت فلا يذبّ عنه أو يدافع، بل قد يكون الكلام الذي قيل ليس فيه، فمن وجد في نفسه شيئاً من ذلك الاستعلاء والفرح لما أصاب قرينه وذُم به فعليه أن يعالجها، فإنه مبتلىً بداء الحسد، والحسد مهلكٌ لصاحبه، ماحقٌ للدين والأجر والثواب، قال الشاعر :

لله درُّ الحسـد مـا أعـدلـه بـدأ بصاحبـه فقتـلـه

ومن المعوقات أيضاً: التعجل وعدم الصبر، وهذا كثيرٌ جدّاً، لا يصبر على

طلب العلم وعلى الاستمرار فيه، فيقول: منذ سنةٍ ونحن ندرس هذا الكتاب ولم ننته، أو يقول: هذا الشيخ يغيب كثيراً – والشيخ لا يغيب إلا لعذرٍ – لكن هذه كلها مبرّرات . وأما في هذا الزمان فقد وُجد ما يشغلهم و يصدهم عن طلب العلم مثل الكمبيوتر، والإنترنت والبالتوك، فتراهم يجلسون الساعات الطوال أمامها فتشغلهم عن طلب العلم؛ بل ربما عن الواجبات، يتتبعون الأخطاء وينظرون في القيل والقال وترهات المسائل وغيرها مما لا تزيدهم علماً ولا أدباً ولا فضلاً . فالواجب على طُلّاب العلم أن يكونوا كما كان السلف رضي الله عنهم ورحمهم الله، يثنون الركب في مجالس العلم وخاصةً مجالس العلماء الكبار، ويشتغلون بما ينفعهم في دينهم ودنياهم، ويتشاغلون عن القيل والقال وكثرة السؤال وعن كل ما لا يعنيهم؛ إحساناً لإسلامهم وإيمانهم.

فإياكم والتعجل فإن من تعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه، ثم تدبر فيمن حولك من الجماعات والأحزاب تجد أن أحدهم يبقى عشرين عاماً أو أكثر ملازماً لهم وهو أجهل من بعير أهله ولا يحسن إلا القيل والقال والسياسة والتنظيم والنقد والتجريح، عالم بأمور الدنيا جاهل بأمور الدين والآخرة، بل لا يحسن ولا يفرق بين الأركان والشروط والواجبات في المسائل والمهمات . وأما أنت فإذا علمت أصول الدين وفروعه، والمتابعة وكمالها، والمماثلة للصحابة وآدابها، فإنك على خير عظيم، فاحفظوا – رحمني الله وإياكم – عنِّي هذه الأصول، فإن من علمها وأَقَرَّ بها والتزمها وعمل بها، ثم دعا إليها فهو على خيرٍ عظيمٍ:

- توحيد الله عزَّ وجل.

- متابعة النبي ﷺ.
- مماثلة الصحابة رضي الله عنهم.

من التزم هذه الأصول وأتقنها فهو على الصراط، والمستحق للثبات والفوز والنجاة، هذا وعدٌ من الله تبارك وتعالى الذي لا يخلف الميعاد.

الأصل الخامس

«بيان الله سبحانه لأولياء الله وتفريقه بينهم وبين المتشبهين بهم من أعداء الله المنافقين والفجار، ويكفي في هذا آيةٌ من سورة آل عمران وهي قوله: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ الآية [آل عمران: ٣١]**، وآيةٌ في سورة المائدة وهي قوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ الآية** [المائدة: ٥٤]**، وآيةٌ في يونس وهي قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾** [يونس: ٦٢ - ٦٣]**، ثم صار الأمر عند أكثر من يدعي العلم وأنه من هداة الخلق وحفاظ الشرع إلى أن الأولياء لا بد فيهم من ترك اتباع الرسل ومن تبعهم فليس منهم، ولا بد من ترك الجهاد، فمن جاهد فليس منهم، ولا بد من ترك الإيمان والتقوى فمن تعهد بالإيمان والتقوى فليس منهم . يا ربنا نسألك العفو والعافية إنك سميع الدعاء».**

الشـــرح:

بعد أن ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأصل السابق معرفة العلماء الذين يجب الرجوع إليهم، والأخذ والصدور عنهم والوقوف عند أقوالهم، والتمييز والتفريق بينهم وبين من تشبَّه بهم وليس منهم، ذكر في هذا الأصل وبيَّن فيه صفة أولياء الله، والإيمان بكراماتهم، ثم ذكر - محذراً - وجوب التفريق بينهم وبين تشبه بهم وادّعى الولاية وليس منهم.

كما يريد المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ التحذير من بعض الطوائف والفرق التي تدعي الولاية، وتجعلها أصلاً في الإمامة والاقتداء، وتزعم وتدعي توالي الكرامات وخوارق العادات لأئمتها وشيوخها وأنها علامة على صحة ولاتيهم - المزعومة- ومن ثم وجوب الأخذ عنهم والائتمام بهم في الدين والتدين وإن ظهر منهم خلاف معهودك في الإيمان والاتباع، أو ظهر منهم ما تراه مخالفاً لنصوص الكتاب والسنة فإنهم الأولياء، وهم أعلم، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم حتى من الخروج على شريعة محمد ﷺ الظاهرة، فإنهم أهل باطن وحقيقة، وقد حذّروا وتوعدوا بنصوص مكذوبة وقصص مخترعة من يسيء بهم الظن، فضلاً عمن ينتقدهم وينكر عليهم، ثم جعلوا الولاية والإمامة الدينية في سلالات معينة يتوارثونها لا تخرج عنهم إلى غيرهم.

وما أكثر هؤلاء، يدعون باسم الحقيقة والباطن والولاية إلى مخالفة الأمر العتيق، ويصرحون بذلك ويدعون الناس إلى طرق وطقوس وأذكار وأوراد وأعمال وعبادات لم يشرعها الرسول ﷺ لأصحابه، ويزعمون أن الرسول أوحى بها إليهم على وجه الاختصاص . فالقادرية والنقشبندية والرفاعية، ثم القاديانية والتيجانية وغيرها، طرق صوفية تزعم لأهلها أنهم الخاصة من أهل الإيمان، أهل الذوق والمواجيد، وأهل الحقائق والكرامات، وكم عطلوا من متابعة النبي ﷺ وأصحابه، وكم غيّروا في دين الله، وكم أضافوا مما يستحسنونه في دين الله تعالى.

والأصل والفيصل في ولاية الله تبارك وتعالى قوله عزَّ وجل: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران، ٣١].

هذا هو الأصل في التمييز، وهذه الآية يطلق عليها أهل العلم آية الامتحان، امتحن الله أهل الإيمان وأهل ولايته؛ تمييزاً لهم عن أولياء الشيطان الأدعياء؛ فإن

محبة الله تبارك وتعالى تُستجلب وتحصل وتُنال باتباع أمر الله عزَّ وجل ونـهيه – فعلاً وتركاً –، واتباع رسوله ﷺ بعد التصديق الجازم بجميع الأخبار والوعد والوعيد.

وأيضا يظهر جلياً في قوله عزَّ وجل: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ [المائدة: ٥٤].

فالله عزَّ وجل يحب من عباده أن يفعلوا ما يوصلهم إلى حبه عزَّ وجل، وفي هذه الآية إثبات صفة المحبة لله عزَّ وجل، فالله عزَّ وجلَّ يُحِبُّ ويُحَبُّ سبحانه لا إله إلَّا هو.

ثم قوله عزَّ وجل: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٢ - ٦٣] .

في هاتين الآيتين بيَّن الله تعالى – كما يذكر أهل العلم – أركان ولايته سبحانه، كما ذكر الفائدة الجليلة والثمرة المرجوة من الولاية وهي أنهم لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون؛ ترغيباً لخلقه في نيل ولايته جلَّ وعلا، ثم قال بعد هذه الثمرة والنتيجة: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ هذا هو الركن الأول من أركان الولاية وهو تحقيق الإيمان بالله تبارك وتعالى، ثم قال سبحانه بعد ذلك: ﴿وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ وهذا هو الركن الثاني[1]، أي: كانوا يعملون بمقتضى ذلك الإيمان، ويتقون الله عزَّ وجل في أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم.

---

(١) التقوى: «جعل النفس في وقاية مما يخاف منه، هذا تحقيقه... وصار التقـوى في تعـارف الـشرع: حفـظ النفس عما يؤثم وذلك بترك المحظور ويتم ذلك بترك بعض المباحات ... » مفردات القرآن للأصفهاني (٨٨١). والتقوى كما ذكر طلق بن حبيب رحمه الله: « عمل بطاعة الله، على نـور مـن الله؛ رجـاء رحمـة الله، والتقوى ترك معصية الله، على نور من الله؛ مخافة عقاب الله ». أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (ص ٤٧٤)،وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٦٤)، (٧/ ١٨٢)، وفي «الإيمان» (٩٥).

فهذا أصلٌ عظيمٌ من أصول أهل السُّنَّة والجماعة، وهو الإيمان بولاية الله تعالى، وأنه سبحانه يُوالى ويتولى، ويُحِب ويُحَب . والمحبة والولاية تكون من الله تعالى للعبد، كما تكون من العبد لله تبارك وتعالى.

وهذا الأصل ذكره الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته بعد ذكره الأنبياء وأنهم أهل صفوة واصطفاء من الله فلا يصل إليهم أحد من الخلق، قال: «ولا نفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام...ونؤمن بما جاء من كراماتهم، وصح عن الثقات من رواياتهم»[1] فالإيمان بالولاية والأولياء وكراماتهم واجب متقرر، ولكن لا يرفع أحد منهم إلى مقامات النبوة فضلاً عن تفضيل أحد منهم على الأنبياء شأن أهل البدع والأهواء.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «من أصول أهل السُّنَّة و الجماعة: التصديق بكرامات الأولياء، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات، في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات »[2].

فهذا الأصل ثابتٌ قرَّره العلماء قديماً وما زالوا يقرِّرونه، وأنه لا بُدَّ من الإيمان بولاية الله وثمراتها، ومن أعظمها: الكرامات التي جعلها الله تعالى للأولياء في الدنيا والآخرة، وليس ذلك وحسب، بل لا بد من التطلع إليها والسعي والاجتهاد في بلوغها، والتشمير والتنافس في تحقيقها كما هو شأن السلف الأبرار الأخفياء الأتقياء، وعدم التغني بها والتمني والتحلي في مراتبها كما هو شأن الأدعياء الفجار أهل البدع والأهواء.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٧٤١).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٠٣).

لكن على طُلَّاب العلم أن يعرفوا من الولي.

والوليّ كما ذكر أهل العلم هو من والى الله تبارك وتعالى وصدَّق خبره، واطمئنَّ إلى وعده ووعيده، وامتثل أمره سبحانه وتعالى ونهيه، ووالى من والى الله عزَّ وجل، وعادى من عادى الله تبارك وتعالى.

فموالاة الله تعالى تكون بتصديق خبره سبحانه وتعالى، والتصديق بوعده ووعيده، والاطمئنان التام إلى ذلك الوعد والوعيد، وأنَّ وعد الله لا بد أن يتحقق، وأمّا وعيده فإنه تحت مشيئته عزَّ وجل، ثم بعد ذلك يمتثل أمر الله تعالى بفعله، ويمتثل نهي الله عزَّ وجل بتركه واجتنابه، ثم بعد ذلك يوالي من والى الله، ويعادي من عاداه، فمن لم يمتثل لأمره ونهيه، ولم يصدِّق بخبره وبوعده ووعيده، ولم يوالِ أولياء الله، ويعادي أعداء الله فإنه ليس بوليٍّ لله تعالى.

والولاية كما تقدم لها أركانٌ، وهي التي ذكرها في قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ أي: الإيمان بخبره ووعده ووعيده سبحانه وتعالى، ﴿وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ بالإيمان والتقوى تتحقق ولاية الله عزَّ وجل، فعلى المسلم أن يستقيم على أمر الله، ويلتزم الحق الذي أنزله الله تبارك وتعالى، ويرجو لنفسه نيل وعد الله.

والولاية مثل المحبة، فليس الشأن أن تُـحِب أنت الله تعالى، وإنما الشأن أن يحبك اللهُ عزَّ وجل . كذلك الشأن في الولاية . وحب العبد لله أمرٌ لا بُدّ منه؛ فإنَّ الله سبحانه له الكمال المطلق، والكمال يُحب، وهو سبحانه له الجمال، والجمال يُحب، وهو جلَّ وعلا ذو الإنعام، وصاحب النعمة يُحب، فحبك أيها العبد لله أمرٌ مفروغٌ منه، فكل ما في الحياة الدنيا من الشواهد الجلية والخفية يدعو إلى حبه سبحانه وتعالى، والآيات الكونية، وقبل ذلك الآيات الشرعية الدينية كلها تدعو

وتقرر وجوب حب الله لكماله وجماله وعظيم إنعامه، وبالغ حكمته جل وعلا في كل آيةٍ من آياته.

فالشأن أن يحب اللهُ العبد ويواليه، فهذا هو المقام الذي يسعى إليه الصادقون، ويتسابقون فيه ويتنافسون، وتدبر قول الله عزَّ وجل: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

فأنت جاهد واجتهد في تحقيق الإيمان والتقوى، وبصدقك في الاجتهاد والمجاهدة، تحصل على ولاية الله عزَّ وجل، ويتحقق وعد الله لك، فيتولاك الله عزَّ وجل ويحبك، وهذا الذي ينبغي للعبد أن يجتهد في تحصيله والوصول إليه.

والعبد يجتهد في تحقيق الإيمان والتقوى ويرجو أن يكون وليّاً لله تعالى، لكن لا يجزم أنه أصبح وليّاً لله، فهذا أمرٌ غيَّبه الله عنك، والجزم بذلك من أعظم أسباب صرف ولاية الله عنك، وهذا ما أراده المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن نميِّز بين أولياء الله وبين من يدّعي الولاية . ادّعاء الولاية والجزم بنيلها هذا من الشيطان؛ لأن من ادَّعى الولاية فقد زكَّى نفسه؛ فإن معناه أن أعماله كلها مقبولةٌ عند الله تعالى، وأن الله راضٍ عنها، وتزكية النفس معصيةٌ عظيمةٌ، وهذه المعصية تمنعه من تحقيق الولاية؛ لأنه قد عصى ربه ولم يتقه، ولم يمتثل لأمر الله ونهيه: ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾ [النجم: ٣٢]، ولم يطمئن إلى وعد الله ووعيده؛ لذلك إذا سمعت أحداً يدّعي الولاية لنفسه، فاعلم أنه ليس وليّاً لله تعالى؛ لأنه زكّى نفسه، وتزكية النفس صارفٌ ومانعٌ من حصول الولاية.

بعض الناس يقول: نحن لا ندّعي الولاية لأنفسنا، ولكن نقول: فلانٌ وليُّ الله، نقول: إذا كان الله عزَّ وجل قد نهاك عن تزكية نفسك، ولا شك أن كل إنسانٍ أعرف بنفسه من غيره من حيث صدقه، ويقينه، وما في قلبه، وما توسوس له

نفسه، فإذا كنت قد نُهيت عن تزكية نفسك، فتزكيتك لغيرك من باب أولى؛ لأنك لا تعرف إلا ظاهره، أما باطنه فلا يمكن لك أن تعرفه . فالمنع من تزكية الناس أعظم وأشد من تزكية النفس.

هذه هي المسألة الأولى: أَنْ نعرف الولي ونفرق بينه وبين المدّعي للولاية، ونعرف معنى الولاية وأركانها.

والمسألة الثانية هي: كرامات الأولياء . الكرامة هي ثمرة الولاية التي تحصل من الله تبارك وتعالى لمن قام بأركان الإيمان وشروطه ولوازمه، ثم حقق التقوى فامتثل لأمر الله، واجتنب نهيه، ووالى وعادى في الله تبارك وتعالى.

والكرامات أمورٌ خارقةٌ للعادة يجعلها الله لأوليائه، وسميت خوارق لأن عادة الناس تُخرق بها، بمعنى أن من عادة الناس أنَّ هذا الأمر لا يحصل، ثم يحصل، فكأن عادتهم خُرقت بهذا الأمر، لكن ليست شرطاً كما سيأتي بيانه. والخوارق التي تحصل من الله تعالى أنواع :

- نوعٌ منها يتعلق بجنس العلوم، يكشف[1] الله عزَّ وجل لعبده من العلم

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فما كان من الخوارق من باب العلم: فتارة بأن يسمع العبد ما لا يسمعه غيره، وتارة بأن يرى ما لا يراه غيره يقظة ومناماً، وتارة بأن يعلم ما لا يعلم غيره وحْياً وإلهاماً، أو إنزال علم ضروري، أو فراسة صادقة، ويُسمى كشفاً ومشاهدات، ومكاشفات ومخاطبات، فالسماع: مخاطبات، والرؤية: مشاهدات، والعلم: مكاشفة، ويسمى ذلك كله كشفاً ومكاشفةً، أي: كشف له عنه . وما كان من باب القدرة فهو التأثير، وقد يكون همةً وصدقاً ودعوةً مجابةً، وقد يكون من فعل الله لا تأثير له فيه بحال، مثل هلاك عدوه بغير أثر منه... ومثل تذليل النفوس له ومحبتها إيّاه، ونحو ذلك » مجموع الفتاوى (١١/ ٣١٣ – ٣١٤).

وقال ابن القيم رحمه الله: «الكشف الصحيح: أن يعرف الحق الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، معاينة لقلبه، ويجرد إرادة القلب له، فيدور معه وجوداً وعدماً . هذا هو التحقيق الصحيح، وما خالفه فغرور قبيح» مدارج السالكين (٣/ ٢٣٦).

والمعرفة والفراسة والفطنة والإدراك والتمييز بين الحق والباطل، وبين الخير والشر، وما ينبغي فعله في زمن المحن والفتن فيطمئن إليه، وهذا قد يكون يقظةً، وقد يكون مناماً، يرى في منامه أموراً يطمئن إليها، ويستأنس بها – لا تخالف شرع الله – فيعمل بها، فتنكشف له علومٌ لا تنكشف لغيره من الناس، فتراه في غاية من الطمأنينة في التمييز بين الحق والباطل، وبين السُّنَّة والبدعة، وبين الشر والخير، وهذا – كما يذكر أهل العلم – من أعظم أنواع الكرامات.

– ونوعٌ آخرُ من الكرامات وهو من جنس القدرة والملك، والتأثير في الناس، إذا نصح الناس أو طلب منهم شيئاً تأثروا بكلامه فيمتثلوا الطلب أو النصيحة ويتأثروا بحضوره ووجوده ومشاركته، يحبه الناس ويقتدون به ويقبلون حكمه ورأيه ومشورته، أو يكون مستجاب الدعوة، يدعو لمن يحب أو على من يكره وعلى الأعداء فيهلكوا، وهذا حصل كثيراً.

فهذا الحسن البصري رحمه الله كان يغشى مجلسه أحد الخوارج فيؤذيهم؛ فدعا عليه فقال: «اللهم قد علمت أذاه لنا فاكفناه بما شئت» [1]، فأهلكه الله في لحظته أمام الناس عياناً. ويدخل أيضاً في هذا من يعطيه الله القوة فيستغني عن الطعام والشراب. و بعض أهل العلم عدَّ هذا نوعاً ثالثاً، لكنْ كثيرٌ من علمائنا عدَّه من باب القدرة.

فالخوارق إما أن تكون من باب العلم والكشف والمعارف بما يطمئن له القلب والعقل والفؤاد، خاصّةً في زمن الفتن والمحن فتراه ثابتاً راسخاً في حين يضطرب الناس ويصير الحليم حيراناً، وإمّا أن تكون من باب القدرة، فيسخر له الله أموراً لا يقدر عامة الناس عليها، وهذا كثيرٌ جدّاً.

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في« مجابو الدعوة » (٩٣).

وكما أغلقنا باب الدعوى في الولاية نغلقه أيضاً في باب الكرامات، فالعبد يعمل ويجتهد ويجاهد ويصابر ويثابر ويرجو من الله عزَّ وجل القبول ثم بعد ذلك إذا قبل الله منه وجعله من أوليائه تكون الكرامات، الكرامة لا تكون إلّا للأولياء، فيرجو ذلك كله، ولا يجزم به أبداً.

وهذا عبدالله بن عباس رضي الله عنهما كان يبكي ويتمنى أن يعرف أن الله تبارك وتعالى قد قبل منه ركعتين.

ويقول إبراهيم التيمي رحمه الله: «ومن يأمن البلاء بعد خليل الله إبراهيم حين يقول: رب ﴿اجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾» [إبراهيم: ٣٥] (١).

ومن كان عنده خللٌ في الإيمان، أو خللٌ في التقوى، فنستطيع أن نجزم بأنه ليس بوليٍّ، ولو حصلت له أو اجتمعت له خوارق الدنيا.

والكرامة كالولاية، لا يجوز أن ندعيها . ومن جزم أن هذا الأمر الذي حصل له هو من باب التكريم من الله عزَّ وجل، فكأنه زكَّى نفسه، وأنه من أهل الولاية فدخل في النهي: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢]، وهذه أعظم معصيةٍ تحجب الولاية والكرامة.

---

(١) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (٨/ ٢٨٦).

قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ: «فإذا كان الخليل إمام الحنفاء الذي جعله الله أمة واحدة وابتلاه بكلمات فأتمهن وقال: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ﴾ [النجم: ٣٧] وأُمر بذبح ولده فامتثل أمر ربه، وكسر الأصنام، واشتد نكيره على أهل الشرك، ومع ذلك يخاف أن يقع في الشرك الذي هو عبادة الأصنام لعلمه أنه لا يصرفه عنه إلا الله بهدايته وتوفيقه لا بحوله هو وقوته ».

وقال: «فإذا كان يخافه – أي الشرك – صلى الله عليه وسلم على أصحابه الذين وحدوا الله بالعبادة، ورغبوا إليه وإلى ما أمر به من طاعته، فهاجروا وجاهدوا من كفر به، وعرفوا ما دعاهم إليه نبيهم، وما أنزله الله في كتابه من الإخلاص والبراءة من الشرك، فكيف لا يخاف من لا نسبة له إليهم في علم ولا عمل مما هو أكبر من ذلك؟» «قرة عيون الموحدين» (ص ٤٠، ٤١).

المسألة الثالثة هي خوارق العادات، والخوارق أعم من الكرامات؛ فإن أموراً كثيرةً تحصل ولا يستطيع عامّة الناس على فعلها لكنها ليست كرامةً.

والخوارق التي تحصل في الدنيا على أربعة أنواع:

- **الأول**: ما يكون للأنبياء والمرسلين، وهذا ثابتٌ في القرآن والسنة، وهذه أُغلق بابه بعد موت النبي ﷺ، فهو خاتم النبيين، وبه ختمت الآيات التي تكون من الله تعالى لأنبيائه ورسله . وتسمى آيات ودلائل الأنبياء . واصطلح العلماء على تسميتها بالمعجزات تمييزاً بينها وبين ما يكون لغير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

- **الثاني**: ما يكون للأولياء، ومن أعظم صفات الأولياء أنهم عند وصول الكرامة لهم فإنهم لا يحكونها للناس، ولا يشيعونها خوفاً ورجاءً، وإيماناً وتقوى.

يقول الطحاوي رحمه الله: «ونؤمن بما جاء من كراماتهم، وصحَّ عن الثقات من رواياتهم»(١).

فالثقات هم الذين يروون لنا ويحكون كرامات الأولياء، ولم نرَ أو نسمع أنَّ وليّاً روى كرامةً لنفسه بنفسه، وذكر ابن القيم رحمه الله أن الأصل في كرامات الأولياء أنها تُطوى ولا تُحكى، وكانوا لا يرضون أن تُحكى عنهم؛ لذلك ما حُكيت إلا بعد وفاتهم؛ لأنَّهم كانوا يخافون الله عزَّ وجل، ويخافون مكره فلا تغرّهم هذه الكرامة كما قال الله عزَّ وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠] وهؤلاء يؤمنون، ويصلون، ويصومون، ويتصدقون، ومع ذلك يخافون الله عزَّ وجل، ويخافون ألا تقبل أعمالهم.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٧٤١).

- **الثالث**: ما يكون لأهل الدجل الذين يدَّعون الولاية، وهؤلاء كُثُر، والتمييز بينهم وبين الأولياء سهلٌ جدّاً.

والدجالون تحصل لهم خوارق لكنها ليست من باب الكرامة، وإنما من باب الاستدراج والفتنة، وشتان بين من تقع له الخارقة فتنةً واستدراجاً، وبين من تقع له تكريماً وولاء، فالله عزَّ وجل يستدرج صاحب الخارقة – الدجال – فيستمر في معصية الله، كذلك هي فتنةٌ لأتباعه ومقلديه.

والتفريق بين ما يحصل للأولياء، وما يحصل لهؤلاء المدّعين للولاية أنَّ هؤلاء الدجالين يدَّعون الكرامة لأنفسهم لإثبات الولاية؛ لأن الكرامة عندهم شرطٌ لإثبات الولاية؛ لذلك تجدهم يعدونها ويذكرونها وينشرونها، ومن قرأ في تراجمهم فإنه يجد بعد الترجمة ذكر وتعداد الكرامات بزعمهم . وإذا ثبتت لهم الولاية – عند الناس – كثر أتباعهم، وعظمهم الناس، وكلما زادت كراماتهم كانت ولايتهم أقوى!!

والولاية لا يُشترط في تحقيقها حصول الكرامة، فكم من الأولياء والصالحين عاشوا وماتوا ولم تعرف لهم كرامة، والولي الصادق إنما يريد ما عند الله تبارك وتعالى، ولا يريد ما عند الناس، والآخرة عنده خير من الأولى . نعم قد تحصل، وتكون علامة من الله تبارك وتعالى لذلك الولي، كتيسير حاجة له من حوائج الدنيا، أي أنها تحصل إما لحاجة شرعية لتحقيق وعد الله بظهور الدين وغلبة أهله ونصرة الحق وانتصار أهله على يد أحد الأولياء، أو لحاجة لذلك الولي يقضيها الله تبارك وتعالى وييسرها له لصبره وإيمانه وتقواه تكريماً له وتيسيراً لأموره ودنياه.

يقول شيخ الإسلام عن الكرامات أنها تقع: «إما لحجة أو حاجة، فالحجة لإقامة دين الله، والحاجة لما لا بد منه من النصر والرزق الذي به يقوم دين الله

تعالى» . فالكرامة مرتبطة بالحاجة لها لإظهار الدين ونصرة الأولياء أو لسد حاجة أهل الدين والأولياء من طعام وشراب وحاجة تُقضى، تكريماً لهم، وتسليةً لقلوبهم، وطمئنينةً لنفوسهم، ونصرةً لدين الله تعالى.

والأولياء الصادقون يخافون إذا حصلت لهم الكرامة، يخافون أن تكون حسناتهم عُجلت لهم، كما أنهم يخافون مكر الله عزَّ وجل . أما الدجالون فإنهم يفرحون بما يحصل لهم من الخوارق.

عمر بن الخطاب ﷺ لمّا فُتحت له الدنيا وامتلأ المسجد وما حوله بالكنوز والأموال بكى ﷺ، فلمّا سألوه عن سبب بكائه في هذا اليوم، يوم النصر، يوم الغنائم، فذكر ﷺ أنه يخشى أن يكون ممَّن عُجلت له حسناته في الدنيا.

فحصول الكرامة للولي تجعله يخشى ويخاف من أن تكون حسناته قد عُجلت له؛ لأنهم لا يريدون حصول الثمرات في الدنيا، وإنما يريدونها في الآخرة، أمّا أدعياء الولاية فإنهم يعدون الخوارق التي حصلت لهم!! بل يعتقدونها شرطاً لازماً في حياتهم وبعد مماتهم، وعن بعضهم[1] أن ظهورها بعد الممات آكد، ومن لم تظهر له بعد مماته فولايته محل نظر . والعلة بزعمهم أن النفس بعد الممات تكون أكثر صفاءً فلا أكدار ولا شوائب ولا مشاغل بينه وبين الحق، فواجب ظهور الكرامة بعد الممات أوضح وأجلى وأكثر مما كان في حياته، يقول الشعراني[2]: «ذكر لي بعض المشايخ أن الله تعالى يوكل بقبر الولي ملكاً يقضي الحوائج، وتارة

(١) انظر: شرح البيجوري على جوهرة التوحيد (ص ٢٥٢).

(٢) الشعراني: عبدالوهاب بن أحمد بن علي الشعراوي الأنصاري، ويقال له: الشعراني نسبة إلى بلدة ساقية أبي شعرة، وهو من كبار المتصوفة، من أقواله: «نوم عيني دون قلبي بحكم الإرث لرسول الله» لطائف المنن (٢٢١)، «كل ما ابتدع على طريق القربة إلى الله فهو من الشريعة والسُّنَّة الظاهرة» الأنوار القدسية (١/ ١٢٣).

يخرج الولي من قبره ويقضيها بنفسه»[1]. حتى زعم الشعراني المسكين أنه أراد يوماً زيارة قبر ولي من أوليائه فقال له شيخه الولي: «لا تذهب لأنه ليس ثم»[2]، أي ليس في قبره أي أنه خرج لقضاء حوائج السائلين . كل هذا الشرك والكفر والهراء يعتقدونه من الواجبات في تعظيم الأولياء والإيمان بكراماتهم.

- **الرابع**: ما يكون لأهل السحر والشعوذة والجن والشياطين، وهذا يبيّن أن مجرد رؤية الخوارق ليس دليلاً على أن صاحبها وليٌّ أو قريبٌ من الله، فكم عند الشياطين من القدرة على أمورٍ لا نقدر نحن عليها، إذن حصول الخوارق لا يدل على تحقق الولاية فيمن حصلت له هذه الخوارق.

و النوع الرابع واضحٌ، كذلك النوع الأول، وهو ما يكون للأنبياء والمرسلين، لكن ينبغي التمييز فيما يكون للأولياء وما يكون للأدعياء – أدعياء الولاية والكرامة – وهذا الذي يحصل فيه الخوف، لكن إذا ميَّز طالب العلم وعرف معنى الولي والولاية وعرف أركان الولاية وموقف الأولياء من الكرامة فإنه يميز بإذن الله بين الأولياء وغيرهم.

ويُنسب إلى الشافعي رحمه الله أنه قال: « إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء، ويطير في الهواء، فلا تغتروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسُّنَّة»[3] .

أي حتى تعرضه على الكتاب والسُّنَّة وترى امتثاله للأمر والنهي، أي تتحقق من الركن الثاني من أركان الولاية لأنها ظاهرة للعيان، معلومة لطلاب العلم،

---

(١) تحفة المريد (١٥٣).

(٢) في لطائف المنن (٢٣٢): «وحكى عن نفسه – الشعراني – أنه ذهب إلى قبر شيخه (ابن الفارض) فلم يجده في قبره، ثم جاء ابن الفارض وقال له: اعذرني فإني كنت في حاجة »!!

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ١١٢).

فمعرفتها يسيرة ومن ثم التمييز فيها واضح جلي بين الأولياء وبين الأدعياء.

وكل ما نراه ونسمعه من أهل البدع والأهواء في كتبهم وتراجمهم ومجالسهم، مِنْ أَنَّ الشيخ الفلاني حصل له كذا، وفلان حصل له كذا وكذا مما لا يُعد ولا يُحصى، ويقولون: إنَّ النبي يحضر معهم الدروس[1]!! هذه كلها دعاوى.

والعاقل لا يغتر بالدعاوى، بل ولا يلتفت لها خاصة إذا أدرك – كما تقدم – أن الخوارق تجري على أيدي الجن والشياطين وأعداء الله تبارك وتعالى، بل وعلى أيدي أهل السحر والشعوذة بأنواع الخيالات والأدوية والتخييلات والمؤثرات وغيرها؛ فهي ليست علامة ولا دليلاً ولا شرطاً على قبول الله لأهلها وتكريمهم.

وهناك رسالةٌ لطيفةٌ لشيخ الإسلام ابن تيمية وهي الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمّنها فروعاً كثيرةً، وتنبيهاتٍ مهمةً ليفرِّق المسلم بين الأولياء وغيرهم، فارجعوا إليها قراءةً وتحريراً وضبطاً.

وأما مذاهب الناس وأقوالهم في هذا الباب:

فهناك من أنكر الكرامة مطلقاً ولم يثبتها لا للأولياء ولا لغيرهم؛ لأنها تلتبس بمعجزات الأنبياء – بزعمهم – وهي خصائص لهم، فحتى تبقى لهم أنكروا كرامات الأولياء!! وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم من فلاسفة الزمان وبعض الأشاعرة وغيرهم.

ويردُّ عليهم بأن هذه الكرامات حصلت لمتابعي الرسل والأنبياء، وكلما كان العبد صادقاً في متابعته، كان أهلاً للولاية والكرامة . والإمام البيهقي رحمه الله له

(١) زعمه الشعراني مراراً في كتابه لطائف المنن.

كتابٌ عظيمٌ اسمه دلائل النبوة، ولـمَّـا ذكر دلائل النبوة وعلاماتها، ذكر بعدها أموراً حصلت لغير الأنبياء، فكأن الكرامات التي تحصل للأولياء تُضم إلى دلائل النبوة فتكون دالةً على صدق الأنبياء في نبوتهم. فالأولياء إنما تحصل لهم الكرامات على قدر صدقهم واجتهادهم في متابعة الأنبياء، فكراماتهم من جنس آيات الأنبياء وتابعة لها.

وهناك من توسع كثيراً في إثبات الكرامات وجعلها شرطاً للولاية والإيمان، فإذا أردت أن تعرف أنك مؤمنٌ لا بد وأن تحصل لك كرامةٌ! ولو قلنا لهم إن من الصحابة من لم تحصل له كرامةٌ فإنهم لا يـجـيـبـون، فهل معنى هذا أنهم ليسوا مؤمنين؟ حاشا لله . فهذا كلامٌ باطلٌ، ولم يعدَّ أحدٌ من أهل العلم الكرامة شرطاً للإيمان والولاية أبداً.

فقومٌ أغلقوا الباب فوقعوا في الإفراط، وقومٌ توسعوا حتى وقعوا في التفريط وصارت حياتهم كلها في الاعتناء بالخوارق والكرامات حتى بلغوا فيها أعلى درجات الكذب والدعوى والعياذ بالله.

وقومٌ توسطوا بين الفريقين فأثبتوا ما أثبته الله ورسوله ﷺ، وما ثبت عن الثقات العدول، وآمنوا بها إيماناً جازماً، ولم يجعلوها شرطاً في الإيمان والولاية، فأثبتوا ما حقه الإثبات، ونفوا ما حقه النفي وقوفاً عند النصوص والأخبار، وجمعاً بينها على قواعد الصحابة الكرام، فرزقهم الله تعالى البراءة من الإفراط والتفريط، والجفاء والغلو، فكانوا أعدل الأمة ووسطها، نسأل الله تعالى أن نكون وإياكم منهم بمنه وتوفيقه وكرمه.

وأختم هذا الأصل بوصيةٍ ذكرها شيخ الإسلام رحمه الله عن الجوزجاني، يقول: «كن طالباً للاستقامة لا طالباً للكرامة؛ فإنَّ نفسك منجبلةٌ على طلب الكرامة وربك يطلب منك الاستقامة »[1].

وصيةٌ عظيمةٌ ونصيحةُ عالمٍ خبيرٍ مميزٍ رزقه الله الفرقان والصدق وحب الخير لأهل الإيمان، فالنفس الإنسانية تميل إلى نيل وتحصيل الكرامات، والله عزَّ وجل أمرنا بالاستقامة والتقوى، فلينظر العبد من يجيب، ربه، أم نفسه؟ نفس منجبلة ومحبة لأمر ما، ورب رحيم حكيم أقرب إليك من نفسك التي بين جنبيك يطلب ويأمر ويرغب بالتقوى ويوصي بالاستقامة عليها . ومن هنا يتبيّن أن طلب الكرامة قد يسد على العبد باب الولاية والكرامة، إذا صرفه ذلك الطلب والحرص عن طلب الاستقامة، وحينئذٍ يكون الاشتغال بالأمر هو عين المانع والصارف له، فتدبَّر وتعقَّل.

ثم بيَّن رحمه الله أن الكرامة قد تُعطى لضعيف الإيمان لتقوية إيمانه، فقال: «ومما ينبغي أن يُعرف أنَّ الكرامات قد تكون بحسب حاجة الرجل، فإذا احتاج إليها ضعيف الإيمان أو المحتاج آتاه منها ما يقوي إيمانه ويسد حاجته، ويكون من هو أكمل ولايةً لله منه مستغنياً عن ذلك فلا يأتيه مثل ذلك؛ لعلو درجته وغناه عنها، لا لنقص ولايته؛ ولهذا كانت هذه الأمور في التابعين أكثر منها في الصحابة» [2] – مثل الزكاة التي تُعطى للمؤلفة قلوبهم – كما تُعطى للمحتاج لسد حاجته، ثم ذكر الدليل وهو أنَّ ما وُجد وذُكر ونُقل من كرامات التابعين أكثر مما ذُكر ونقل

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٢٠).

(٢) المصدر السابق (١١/ ٢٨٣).

للصحابة الكرام، مع أن الصحابة ﵃ أقوى وأتم إيماناً من التابعين . ثم نستحضر قول النبي ﷺ: «**أشد الناس بلاءً الأنبياء**» لم يقل أشد النّاس كرامة، بل بلاءً، «**ثُم الأمثل فالأمثل**»[1]، وهذا يدلُّ على صدق كلام ابن تيمية ﵀، وصحة استنباطه، ودقة نظره . وفي ذلك أيضاً دليل على ما تقدم من عدم اشتراط الكرامة في الولاية، وفيه أيضاً ما يتسلى به العبد التقي في سفره إلى مولاه راجياً القرب والدنو والصبر، بلا استشراف للكرامة والخوارق.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا وإياكم لما يحبه ويرضاه ويرزقنا الصدق في الإيمان والتقوى، وأن يبلغنا وإياكم ولايته ورضاه.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ١٧٢، ١٧٣، ١٨٠، ١٨٥)، وابن ماجه في سننه (٤٠١٣)، والترمذي في جامعه (٢٣٩٨) من حديث سعد بن أبي وقاص ﵁، وعلقه البخاري في صحيحه، كتاب المرضى، باب أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٤٣).

الأصل السادس

«رد الشبهة التي وضعها الشيطان في ترك القرآن والسنة واتباع الآراء والأهواء المتفرقة المختلفة، وهي أن القرآن والسُّنَّة لا يعرفهما إلا المجتهد المطلق، والمجتهد هو الموصوف بكذا وكذا أوصافاً لعلها لا توجد تامةً في أبي بكرٍ وعمرَ، فإن لم يكن الإنسان كذلك فليعرض عنهما فرضاً حتماً لا شك ولا إشكال فيه، ومن طلب الهدى منهما فهو إما زنديقٌ، وإما مجنونٌ لأجل صعوبة فهمهما، فسبحان الله وبحمده كم بيَّن الله سبحانه شرعاً وقدراً، خلقاً وأمراً في رد هذه الشبهة الملعونة من وجوهٍ شتى بلغت إلى حد الضروريات العامة ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴿ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٧﴾ إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ أَغْلَـٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَـٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٩﴾ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠﴾ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَـٰنَ بِٱلْغَيْبِ ۖ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ ﴿١١﴾ ﴾ [يس: ٧ - ١١].

آخره، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين».

الشـــرح:

بعد أن بيَّن المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في الأصول السابقة كثيراً من الأمور الواجبة على كل مسلمٍ، والأمور التي يجب فيها التمييز بين الحق والباطل، جعل الأصل السادس في بيان الموقف الواجب نحو الشبه التي يلقيها أعداء الله، وأهل البدع

والأهواء في المسائل العلمية الخبرية الاعتقادية، أو العملية التعبدية والسلوكية الأخلاقية.

والشبه كثيرةٌ، والذين يطلقون هذه الشبه وينشرونها هم ممَّن استعملتهم الشياطين؛ لأن الأصل في الشياطين أنهم يريدون صد الناس عن الحق، فكلُّ من ينشر ويذيع هذه الشبه فهو مستعملٌ من قبل الشياطين.

والصد عن دين الله إما أن يكون:

- كليّاً بالإعراض عنه.

- أو يتعلق بأصولٍ ثابتةٍ، فيُصوّر الحق بصورة الباطل، والباطل بصورة الحق الواجب.

فيقول رحمه الله: «رد الشبه» والشبه[1] جمع شبهة، والمراد بها هنا ما يصرف

---

(١) الشبهة: «الالتباس» اللسان (٧/ ٢٣) . قال ابن القيم: «والشبهة واردٌ يرد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له» . وقال: «إنما سُميت الشبهة شبهة لاشتباه الحق بالباطل فيها؛ فإنها تلبس ثوب الحق على جسم الباطل» . مفتاح دار السعادة (١/ ٤٤٢، ٤٤٣).
وقال الشاطبي: «يبعد في مجاري العادات أن يبتدع أحد بدعة من غير شبهة دليل تنقدح له، بل عامة البدع لا بد لصاحبها من متعلق دليل شرعي، لكن قد يمكنه إظهاره، وقد لا يمكنه، وهو الأغلب» الاعتصام (٣/ ٦٠).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والذي ذمه السلف والأئمة من المجادلة والكلام هو من هذا الباب، فإن أصل ذمهم الكلام هو الكلام المخالف للكتاب والسُّنَّة، وهذا لا يكون في نفس الأمر إلا باطلاً. فمن جادل به جادل بالباطل، وإن كان ذلك الباطل لا يظهر لكثير من الناس أنه باطل لما فيه من الشبهة؛ فإن الباطل المحض الذي يظهر بطلانه لكل أحد لا يكون قولاً ومذهباً لطائفة تذب عنه، وإنما يكون باطلاً مشوباً بحق، كما قال تعالى: ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾» [آل عمران: ٧١]، درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٧٠ – ١٧١). وقال في مجموع الفتاوى (٣٥/ ١١٥): «ولا ينفق الباطل في الوجود إلا بشوب من الحق، كما أن أهل الكتاب لبسوا الحق بالباطل بسبب الحق اليسير الذي معهم، يضلون خلقاً كثيراً عن الحق الذي يجب الإيمان به . ويدعونه إلى الباطل الكثير الذي هم عليه». وقال سفيان الثوري: «ليس من ضلالة إلا وعليها زينة»أخرجه أبو نعيم في الحلية(٧/ ٢٩).

الناس ويميل بهم عن الحق الذي جاء به محمد ﷺ عن صراط الله، ويجعلها صاحبها في صورة الحق أو الواجب الذي يجب على كل إنسانٍ فعله، بعد تزيينه له وتبريره، أو ذكر مقدمات ونتائج وإلزامات عقلية وربما عمومات شرعية، يظهرها أنها أدلة وقواعد يجب الأخذ بها والعمل بمقتضاها، ويصفونها بأنها أدلة، أو قواعد كلية، أو قواطع شرعية أو غيرها من الأوصاف الجميلة لفظاً، وحقيقتها أنها شبه يتعلقون بها.

هذا علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه عندما دخل عليه الخوارج وكانوا يثيرون شبهة أن من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون، وتعلقوا بقول الله عزَّ وجل ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠]، ومرادهم باطلٌ ولا شك، ولكنهم جعلوه في صورة الحق وأنه المراد من تلك الآية التي لا يستطيع أحدٌ أن يرد شيئاً منها.

فقال عليٌّ رضي الله عنه وأرضاه: «كلمة حقٍّ أُريد بها باطلٌ» (١).

وهكذا سائر الشبه، مقصدها باطلٌ، لكنهم يزينون هذا الباطل فيأتون بآيةٍ، أو بسُنَّةٍ ثابتةٍ عن رسول الله ﷺ، أو يأتون بأصلٍ متفقٍ عليه بين أهل العلم فيذكرون مقدمةً أو مقدمتين أو ثلاثاً من الأمور المتفق عليها، ثم يُدْلون بعد ذلك بما يريدون من باطلهم بعد أن زينوه أو غلّفوه بالآيات أو السُّنَّة الثابتة، أو بالأصول والقواعد المقرَّرة عند أهل العلم.

فالكلمة نعم كلمة حقٍّ، لكن المراد منها هو الباطل.

ثم قال المصنِّف رحمه الله: «**التي وضعها الشيطان**» أي أن أصل وضع الشبهة هو

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب: التحريض على قتل الخوارج (٦٦).

الشيطان؛ لذلك نقول: كلُّ من أحدث شبهةً، أو روّجها وزيَّنها فليعلم أنه متبعٌ للشيطان، وأنه جعل نفسه وكيلاً وعاملاً في هذا الحزب البغيض: حزب الشيطان.

والشبهة التي يطلقها أهل البدع والأهواء تخدم العمل الشيطاني في ترك القرآن والسُّنَّة وصد الناس عنها، فإذا تركوا القرآن والسُّنَّة اتبعوا الآراء والأهواء.

لقد وصف الله عز وجل القرآن بأنه هدىً ونورٌ وشفاءٌ، وأمر باتباعه واتباع سُنَّة نبيه ﷺ، وكذلك جاء الذمُّ والتحذير من اتباع الآراء والاختلاف والتفرق، ولكن أولئك يعملون في صد الناس عمَّا في القرآن والسُّنَّة بتلك الشبه.

ومن تلك الشبه: أنَّ القرآن والسُّنَّة لا يعرفها إلا المجتهد المطلق.

والاجتهاد في اللغة: هو بذل الوسع والجهد والطاقة في إدراك وتحصيل مصلحةٍ ومنفعةٍ، أو في دفع مفسدةٍ عن نفسه أو غيره.

أما في المعنى الاصطلاحي: فهو بذل الجهد في العلم والفكر والنظر، وجمع الأدلة والنصوص لإدراك الأحكام الشرعية.

فالمجتهد بالمعنى الاصطلاحي هو العالم الذي بلغ رتبة الاجتهاد وكانت له القدرة عليه فيبذل جهده، ويستفرغ طاقته ووسعه في جمع الأدلة الشرعية وفي المقارنة بين نصوص الكتاب والسُّنَّة، والنظر فيها، وإدراك معانيها، وألفاظها؛ ليصل بعد ذلك إلى حكمٍ شرعيٍّ إما بالقطع بهذا الحكم الشرعي فيكون مستنبطاً من النصوص الشرعية، أو يصل إلى الحكم الشرعي بغلبة الظن، أي يغلب على

ظنه أن حكم هذه المسألة: الوجوب، أو الجواز، أو التحريم، أو الكراهة، وهكذا.

والوصول إلى الحكم الشرعي بغلبة الظن قد يكون من باب موافقة الأحكام الشرعية وعدم معارضتها، ومن باب الاتفاق مع القواعد المقرَّرة، إذا لم يجد على ذلك نصّاً يستنبطه منه من كتاب الله، أو سُنَّة رسوله ﷺ.

لقد عاشت الأمة تحت ضلال هذه الشبهة العظيمة قروناً، الأمر الذي جعل التقليد أصلاً في دين الله، وجعل الخروج عن تقليد الأئمة والشيوخ أصحاب الطرق وغيرهم خروجاً عن الأصل في دين الله عزَّ وجل ونوع زندقة؛ لأنَّهم يزعمون أن باب الاجتهاد والنظر في الأدلة الشرعية قد أُغلق، وما على المسلم إلا اتباع إمامٍ من الأئمة؛ لذلك نصبوا أئمةً في الأصول والاعتقاد، وأوجبوا متابعتهم، كما نصبوا أئمة في الفروع والأحكام، وأوجبوا تقليدهم، كما نصبوا شيوخاً على طرقٍ معينةٍ في التعبد لله تعالى، وأوجبوا موافقتهم والاقتداء بهم، وهذا هو التصوّف.

فمدار تلك الشبهة على أنَّ الواجب على المسلم أن يقلد في أبواب الاعتقاد والتعبد وباب الأحكام الشرعية من حيث الحلال والحرام، فنصبوا أئمةً وأوجبوا على الأمة أن تقلدهم، كلُّ ذلك بشبهٍ زيَّنها لهم الشيطان، وزينوها هم للأتباع، حتى عاشت الأمة قروناً على هذا المنهاج، فصار الباطل حقّاً، بل واجباً وأصلاً، والخروج على الباطل، والدعوة إلى الأمر الأول منكراً عظيماً، هكذا زيَّن لهم الشيطان، وتزينت لهم أعمالهم وأعجبتهم.

قالوا: إن القرآن والسُّنَّة لا يعرفها إلا المجتهد المطلق، وهو من ملك آلة الاجتهاد والقدرة عليه، ثم وضعوا شروطاً لهذا المجتهد، فذكروا شروطاً

وأوصافاً لعلّها لا توجد تامّةً في أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما كما ذكر المصنِّف، وغيرهما من الصحابة من باب أولى.

فإذا كان الأمر كذلك، فإن أبا بكرٍ وعمرَ ليست عندهما هذه الآلة، إذن على الأمة التقليد وموافقة الأئمة الذين نصبوهم على أنَّهم أعلامٌ وهداةٌ في أبواب الدين الثلاثة التي نصبوا لها الأعلام، وإذا لم يكن الإنسان مستوفياً تلك الشروط التي زعموها فليعرض عن قراءة كتاب الله، وسُنَّة رسوله ﷺ من أجل النظر في الأحكام واستنباطها ومعرفة مراد الله عزَّ وجل منها، ويكتفي بالقراءة من باب التبرك والتعبد، وعلى الأموات وفي المناسبات وغيرها!!

أما القراءة بقصد استنباط الأحكام الشرعية ومعرفة الأدلة الشرعية، فهذا ليس لأحدٍ؛ لأنه لا يوجد في الأمة من تتوافر فيه الشروط اللازمة لاستنباط الأحكام الشرعية.

ثم قال المصنف رحمه الله: «**فليعرض عنها فرضاً حتماً**» أي: واجباً عليه ولا شك عندهم في ذلك من كثرة ما أوردوه من الشبه على مر القرون.

ثم قال: «**ومن طلب الهدى منهما**» أي من الكتاب والسُّنَّة «**فهو إما زنديقٌ**» أي أن الأمر سيؤول به إلى الزندقة؛ لأن الآلة والقدرة ليست متوافرة عنده، «**وإمَّا مجنونٌ لأجل صعوبة فهمها**»؛ لأنك لا تستطيع بفهمك وعقلك أن تدرك وتفهم الكتاب والسُّنَّة . أوصاف وأحكام يطلقونها إرجافاً وتخويفاً؛ ليروج لهم ما ابتدعوه في دين الله.

ثم قال رحمه الله متعجباً: «**فسبحان الله وبحمده**» أي كيف راجت هذه الشبه على كثيرٍ من الناس مع أن الله عزَّ وجل قد بيَّن ما يردّ هذه الشبهة شرعاً وقدراً

في النصوص الشرعية، وكذلك في فعله سبحانه وخلقه وتقديراته، فالخلق هو قدر الله وتقديره للخلائق، والأمر هو الشرع، وذلك بوجوهٍ شتى: بالأمر وبالنهي، بالترغيب في النظر في الكتاب والسنة، وبالترهيب من الإعراض عنهما، وبيان حال من يهتدي بالكتاب والسنة، وحال من يعرض عنهما، فالأدلة كثيرةٌ ومتضافرةٌ في الكتاب الكريم والسُّنَّة المطهّرة. هذا من جانب الشرع والأمر.

وأما ما أشار إليه من جانب البيان من حيث قدره وخلقه سبحانه فكم في خلق الله وعباده ممن أعرض عن التقليد، ونظر في الكتاب والسُّنَّة متجرداً مهتدياً، وكم وفق الله من هؤلاء الأئمة وجعلهم هداة ورفع قدرهم ومنزلتهم بين الخلق والعباد في بلاد شتى وأزمنة تترى، ولم ير الناس زندقة ولا جنوناً، بل كمال الهدى والتقى والحكمة والقبول في الأرض، ولكن مع كثرتها ووضوحها صدَّق الناس تلك الشبهة قروناً من الزمان حتى جاء الإمام محمد رحمه الله فوجد الناس في إعراضٍ عن دين الله، وفي جاهليةٍ عظيمةٍ في أمور الاعتقاد والذي كان سبباً في انتشار الشرك والعياذ بالله.

ثم ذكر رحمه الله دليلاً من باب التمثيل وهو قوله عزَّ وجل: ﴿ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٧﴾ إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ أَغْلَـٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَـٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [يس: ٧ - ٩]، إذن هم لا يستفيدون من كلام الله ولا من كلام الرسول ﷺ؛ لما بينهم وبين هذا الكلام من السدود والعوائق، ولا يتبصرون بالنصوص الشرعية، ولا بما فعل الله تبارك وتعالى بالأمم السابقة، و﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦]؛ لما عندهم من الشبه، وتقليد

الآباء والأجداد، وكم حكى الله عزَّ وجل ذلك عنهم لكن كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ ۖ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ ﴾ [يس: ١١]، وقال عزَّ وجل: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا ﴾، فلا ينظرون ولا يتدبرون في أحوال الأمم السابقة، ولا يتفكرون في كلام الله حتى يفقهوه، ﴿وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ﴾، لا يلقون سمعاً لكلام الله ورسوله ﷺ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ ﴾ هكذا وصفهم ربنا تبارك وتعالى، فمن يعرض عن كتاب الله وسُنَّة نبيه ﷺ ولا يلقي لها سمعه ولا بصره ولا بصيرته، ولا يفقه بقلبه ما أنزله الله من الهدى والنور فأولئك مثل الأنعام بل أضل منها ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، غافلون عن هدي الله ووحيه ونوره.

شروط الاجتهاد التي ذكرها أولئك المبتدعة من أهل العقائد المنحرفة، أو من أهل المذاهب والتعصّب الفقهي الذميم لا شك أنها شروطٌ تعجيزيةٌ، وغلو فيها غلوّاً عظيماً؛ لأن التعجيز والكف والتقليد هو مرادهم ومقصدهم وغايتهم، أما ما ذكره علماء ومشايخ أهل السُّنَّة من الشروط الواجب توافرها في المجتهد فإنها ليست كشروطهم، وما يذكره علماؤنا شروطاً وآداباً، ليست من باب التعجيز والتنفير ولكن دفعاً للتفريط ومجانبة للتساهل المفضي لإفساد الدين أيضاً؛ فإن طالب العلم الصغير في أول طلبه للعلم لا يصلح أن يجتهد حتى يتأصل في العلم، ويتدرج في معرفة الكتاب والسُّنَّة، فإذا توافرت فيه شروط الاجتهاد فلا شك أن باب الاجتهاد مفتوحٌ – إلى يوم القيامة – لا يُغلق؛ بل إنه واجبٌ على كل من اقتدر واستطاع أن ينظر في الكتاب والسُّنَّة، ولا يجوز له أن يقلّد غيره . ومن هذه

الشروط:

الشرط الأول: صحة الاعتقاد وسلامة المنهج في التلقي عن الله وعن رسول الله ﷺ . وجعلوا هذا أول الشروط؛ لأن صاحب البدعة مهما جمع من العلم والأدلة فإنه سينظر إليها ببدعته، فَيُؤَوِّل كثيراً من كلام الله ويحرفه عن معانيه؛ انتصاراً لمنهجه وبدعته . و كما ذكر شيخنا الإمام عبدالمحسن العباد حفظه الله أنَّ عامة أهل البدع يجمعهم أنهم ينظرون إلى نصوص الكتاب والسُّنَّة بعينٍ عوراء، وصاحب العين العوراء يرى شيئاً، وتقصر رؤيته عن أشياء، فينظرون إلى ما يوافق بدعتهم، أما الأدلة التي تخالف بدعتهم فإما أن يردوها ردّاً مطلقاً، وإمّا أنْ يتأوّلوها ويصرفوا الألفاظ عن معانيها حتى توافق بدعتهم.

الشرط الثاني: العلم بالأدلة الشرعية . فلا بد أن يلمَّ المجتهد بشيءٍ من الأدلة الشرعية خاصّةً ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه من آيات وأحاديث الأحكام، لا يُشترط أن يحفظ القرآن كله، أو يحفظ كل الأحاديث، أو ألف حديثٍ أو مائة ألف كما قال كثيرٌ من أهل البدع، إنما نقول: احفظ أدلة الباب، ثم انظر في هذه الأدلة واستنبط منها الأحكام.

الشرط الثالث: أن يكون على علمٍ بالرجال والإسناد، حتى يتمكّن من ضبط ومعرفة الصحيح والضعيف، والمردود والمقبول من النصوص؛ لأنه إذا لم يتمكّن منه فقد يرد أحاديث صحيحةً، أو يقبل أحاديث واهيةً ضعيفةً أو موضوعةً.

الشرط الرابع: أن يكون على علمٍ بالناسخ والمنسوخ، فلا يقرر منسوخاً، ولا يردّ ناسخاً، ولا يشترط أن يدركه كله؛ لأنه علمٌ واسعٌ، ولكن ما يتعلق بالباب المراد النظر فيه والاستنباط في أقل الأحوال.

الشرط الخامس: العلم بمواطن الإجماع والاتفاق، ومواطن الاختلاف بين أهل العلم . والأصل أن يعرف مواطن الإجماع؛ لئلا يخالف إجماعاً؛ لأن الإجماع حكمه حكم النص من كلام الله وكلام الرسول ﷺ.

الشرط السادس: العلم بألفاظ ومصطلحات النصوص الشرعية . فلا بد أن يعرف الألفاظ ودلالتها من حيث اللغة، ويعرف دلالات الألفاظ والمصطلحات من حيث تعلقها بعلم أصول الفقه، لا بد أن يعرف معاني الألفاظ الحقيقية والمجازية، الظاهرة والباطنة . ويعرف أيضاً العام والخاص، والمطلق والمقيد، وكيفية التعامل مع هذه النصوص.

وهذا ليس من باب التعجيز، بل حتى نجتنب التساهل والتفريط في هذا الباب، كما هو حال كثير من المتعالمين الذين يجتهدون بمجرّد بدايتهم في طلب العلم أو لعله قبل أن يبدأ في الطلب، فينظر حتى في الأمور والمسائل التي لا يجب النظر فيها، بل يجب الإمساك عنها امتثالاً للنصوص الواردة مثل مسألة القول بالقدر، والخوض فيما شجر بين صحابة رسول الله ﷺ.

فلا بد أن يكون المجتهد فطناً مدركاً نبيهاً مميزاً، يفرق بين ما يمكن له النظر والاجتهاد فيه، وبين ما يجب عليه الإمساك عنه، ويعرف متى ينظر ويجتهد، ومتى يقف ويكف عن القول.

وذكر أهل العلم أيضاً آداباً يجب التزامها ومراعاتها، وهي وإن لم تكن شروطاً إلّا أنها تقترب من الشروط، ومن هذه الآداب التي ذكروها :

صدق النية والإخلاص لله تبارك وتعالى، والتواضع في هذا الباب، فينظر ويجتهد للوصول إلى الأحكام الشرعية، والإسهام في بيان حكم الله تبارك وتعالى،

لا يريد علوّاً ولا شهرةً؛ فإنَّ هذا الباب يحتاج إلى قدرٍ عظيمٍ من التواضع لنصوص الكتاب والسُّنَّة، ولمقام الصحابة والتابعين وأهل العلم.

ومن الآداب أيضاً: الإلمام بالقواعد المرعية المقررة من الأمانة والتحري في النقل والاستنباط، وهذا أيضاً لا بد فيه من التواضع حتى يَنسب الفضل لأهله، والأقوال لقائليها؛ فإنَّ هذا الباب ممّا تشتهيه الأنفس فواجب عليه الصدق والأمانة وألا يكون من الذين يحبون أن يحمدوا بفعل غيرهم أو بقول واستنباط من سبقهم، وليحذر النفس الأمارة بالسوء.

ومن أعظم الآداب التي نبه عليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب بعد قوله بوجوب جمع أدلة الباب قبل النظر والاستدلال: الحرص على ألا تقول بقولٍ أو حكمٍ أو استنباطٍ لم تُسبق إليه.

ولأهل البدع – قديماً وحديثاً – شبهٌ كثيرةٌ جدّاً، لا تُعد ولا تُحصى، وسأذكر منها ما كان على المعنى الذي ذكره المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ.

الشبهة العظيمة التي نص عليها رَحِمَهُ اللَّهُ هي تعطيل الوحي وما يؤدي بالإنسان إلى الصدود والانصراف عن النظر في الكتاب والسُّنَّة الذين هما أصل الهداية والاهتداء، وأصل النور والشفاء والرحمة للخلق والعباد، والذي ينتج عنه فوات الخير العظيم عنهم وحرمانهم فضلاً كبيراً، وإن الله عزَّ وجل يسَّر فهمه: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: ١٧] وهم يعسرون، ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد: ٢٤].

نصوصٌ كثيرةٌ جدّاً تدعو وتوجب على الناس النظر في القرآن واستنباط

الأحكام الشرعية منه، وكما جاء في القرآن، جاء في السُّنَّة أضعافاً مما يفيد ويدعو ويوجب على أهل الإسلام والإيمان النظر والاستنباط والتدبر، ثم التمسك والاعتصام بالقرآن والسنة وعدم الحيدة والمخالفة، مع الوعد الجميل في القرآن والسُّنَّة لمن فعل ذلك، والوعيد الشديد لمن خالف:

قال عليه الصلاة والسلام: «**تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالكٌ**»(١).

وقال: «**تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي**» (٢).

وغيرها كثيرٌ، وأهل البدع قرروا – والعياذ بالله – أن القرآن والسُّنَّة كالظلمات في البحر اللجي لا يستطيع أحد أن ينظر فيها ويستنبط، وحرَّموا النظر فيهما وأرجفوا بأن ذلك طريق للزندقة أو فقدان العقل والجنون.

وقد ذكرنا أنه لا بد من تحقيق المثلية لمريد النجاة والإصابة في الدين، والمثلية لا تتحقق أبداً بما وضعه هؤلاء من أصولٍ وضوابطٍ أو موانعَ، وإنما تتحقق بالارتباط بالكتاب والسُّنَّة، وبما كان عليه سلف الأمة . ولا شك أن التزامها وتحقيقها يهدم جميع شبه أهل البدع والأهواء وما أوجبوه من تقليد إمامٍ بعينه، وهؤلاء الأئمة الذين نصبوهم وجعلوهم هداةً يجب تقليدهم في الفروع، لا يقتدون بهم في الأصول، فمثلاً تقليد الإمام الشافعي واجبٌ عند الشافعية، أوجبوا على كلِّ شافعيٍّ أن يُقلِّد الإمام الشافعي، ولا يجوز له في أي مسألةٍ أن يخالف الشافعي ويخرج عن مذهبه، هذه عندهم ردةٌ وزندقةٌ وكبيرةٌ، ثم قالوا: أما

(١) حديث صحيح، تقدم تخريجه (ص٦٦).
(٢) حديث صحيح، تقدَّم تخريجه (ص٥٣).

في الأصول لا نتبع الشافعي! فالشافعي عندهم إمامٌ في الفروع، وليس إماماً في الأصول، وكذلك المالكية يأتمون بالإمام مالك ويوجبون اتباعه في الفروع دون الأصول، فلماذا لا يقلّدون الإمام الشافعي والإمام مالك في الأصول والفروع؟!! في العقائد وفي الفقه؟!! لماذا يقلدونهما في الفروع، أما في الأصول فهم على المذهب الأشعري.

الأحناف يقلِّدون الإمام أبا حنيفة في الفروع، أما في الأصول فيتّبعون أبا منصورٍ الماتوريدي! لماذا هذا التناقض؟ كيف يكون الشافعي ومالك وأبو حنيفة أئمةً يُقتدى بهم في المذاهب، ولا يجوز الخروج عنهم، وفي الأصول لا يصلحون أن يكونوا أئمةً؟! ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، بل بعضهم جعل إماماً ثالثاً في التعبُّد!! فيقولون: كيف يُعبد اللهُ بلا إمامٍ في الفروع، وبلا شيخٍ في الطريقة . وقال قائلهم:

فـواجـبٌ تقليـد حـبرٍ منهم كذا حكى القومُ بلفظٍ يُفهم

نقول له: اعرف طريق الصحابة، فليس عندهم إمامٌ في الأصول، وآخر في الفروع، ولا شيخ في الطريقة.

ومن الشبه التي يثيرونها: أن كلَّ مجتهدٍ مصيبٌ، وهذا كلامٌ فاسدٌ، والنبي ﷺ ذكر أنه من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجرٌ، فالنبي ﷺ وصف المجتهد بأنه يصيب ويخطئ، وهم يقولون: لا، كلُّ مجتهدٍ مصيبٌ. نقول: إذا اجتهد وهو من أهل الاجتهاد في مسألةٍ يجوز فيها الاجتهاد فإنه مأجورٌ يدور أمره بين الأجر والأجرين، فلا بد أولاً أن يكون أهلاً للاجتهاد، ثم تكون المسألة التي يجتهد فيها قابلةً للاجتهاد والنظر؛ لأن العقائد لا اجتهاد فيها،

وكذلك العبادات، الأصل في العقائد: التوقيف، وفي العبادات: المنع.

فإذا اجتهد المجتهد الذي توافرت فيه الشروط في مسألةٍ يجوز فيها الاجتهاد، نقول: نعم أمره يدور بين الأجر والأجرين، أي أنه قد يخطئ وقد يصيب. فالشاهد أن الاجتهاد لا بد فيه من توافر شرطين: شرط في المجتهد، أعني الأهلية والآلة والقدرة، وشرط في المسألة بأن تكون مما يسوغ فيه الاجتهاد إذ العقائد والعبادات لا اجتهاد فيها.

من الشبه أيضاً ما نسبوه إلى الإمام الشافعي، وهي قولهم:

«مذهبنا صوابٌ يحتمل الخطأ، ومذهب غيرنا خطأٌ يحتمل الصواب».

وهذا القول فاسدٌ من وجوهٍ، ولا يصح في باب الاعتقاد؛ لأن التردد بين الخطأ والصواب لا يجوز في مسائل الاعتقاد، مسائل الاعتقاد الأصل فيها الجزم، يجب أن تؤمن بها إيماناً جازماً لا يدخله ريبٌ ولا شكٌّ، فهذا القول فاسدٌ في جميع مسائل الاعتقاد.

من الشبه أيضاً: قولهم: إن اللامذهبية أخطر بدعةٍ تهدد الشريعة الإسلامية، أي أنَّ الرجوع إلى السُّنَّة وإلى ما كان عليه النبي ﷺ والصحابة أخطر بدعةٍ تهدد الشريعة الإسلامية!! كذبوا والله.

وبعضهم لا يجيز الخروج عن المذاهب الأربعة، ويرى أن من ذهب إلى مذاهب أخرى وخرج إليها فإنه غير متمذهبٍ.

ومن الشبه أيضاً ما يذكره أصحاب الطرق الصوفية من أنَّ الطرق التي توصل إلى الله بعدد أنفاس الخلائق.

نقول: والله لا طريق يوصل إلى الله تعالى إلا طريق محمدٍ ﷺ، ومن معاني

شهادة أنَّ محمداً رسول الله: ألَّا يُعبد اللهُ إلا بما شرعه محمدٌ ﷺ، لا يجوز أن تتعبد لله تعالى بشيءٍ لم يرد عن محمدٍ ﷺ لقوله: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ**»(١).

وأما شبهه المعاصرين من أصحاب الدعوات الإسلامية والأحزاب الدينية – بزعمهم – فكثيرةٌ جداً، منها قولهم: اجمعوا ولا تفرقوا؛ لذلك لا يهتمون بأمر التوحيد والعقيدة؛ لأن الأصل عندهم عدم تفريق الأمة، وذكر العقائد المختلفة مما يفرّق الأمة كما يزعمون.

ومن شبههم قولهم: نأمر بالمعروف أمّا المنكر فندعه ولا ننهىٰ عنه؛ لأن الناس إذا عرفوا المعروف ينتهون تلقائيّاً عن المنكرات، وهذا مخالفٌ للنصوص الشرعية، لكن هم لهم أهدافٌ يريدون تحقيقها.

ومن شبههم أيضاً: أن الإسلام له حدٌّ أدنى وأعلى، فيقولون: نكتفي بالدعوة إلى الحدِّ الأدنى، ولا ندعو إلى ما هو أعلى منه جمعاً للكلمة، ورأباً للصدع في الأمة.

كذلك من شبههم قولهم: نجتمع فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه، فلا يذكرون أو يتطرقون إلى مسألة الاختلاف في العقائد بل يجمعون الناس على اختلاف عقائدهم، وعباداتهم وغيرها.

من الشبه أيضاً ما ذكره المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ وهي أنَّ من طلب الهدى من الكتاب والسُّنَّة فهو زنديقٌ، وهذه الكلمة من أعظم الكلمات الشيطانية التي ألقاها

(١) متفق عليه من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تقدم تخريجه (ص٥٩).

الشيطان، وتلقَّفها أعداء الأنبياء فوصفوا أنبياءهم بالأوصاف القبيحة المنفرة؛ لأنهم إذا صرفوا الناس عن النبي، صرفوهم عن دين الله تعالى . وما زالت هذه البدعة ساريةً إلى زماننا هذا فيصرفون الناس عن العلماء بأوصافٍ قبيحةٍ أو بدعوى أنهم لا يفقهون شيئاً؛ لأن دعوة هؤلاء العلماء تخالف دعواتهم، فدعوة العلماء الربانيين تقوم على الرجوع إلى الكتاب والسنة والارتباط بهما دون التعصب والتحزُّب لأحدٍ.

وبعد أن عرفنا بعض الشبه – وما بقي وخفي كثيرٌ جدّاً – فما موقفنا من هذه الشبه؟ وما واجبنا تجاهها ؟

إنَّ الأصل والواجب هو الحذر والتحذير من هذه الشبه، احذر أنت، وحذِّر غيرك حتى لا ينخدعوا بتلك الشبه؛ لأنها مُزينةٌ ومُزخرفةٌ، أو قد يكون أصحابها مشهورين، أو كثيري الأتباع، فلا نغتر بكثرة عددهم، ولا نستوحش من قلة السالكين للطريق المستقيم؛ فإن النصوص قد امتدحت القلّة وذمَّت الكثرة.

ولا تلتفت إلى كثرة شبههم وتبريراتهم، وما يذكرونه من نتائج لمناهجهم وأساليبهم من أنها تجمع ولا تفرق، وأن الأصل اجتماع الكلمة، ومواجهة العدو الخارجي، وكثرة الشعارات المروجة التي تدعو إلى سماع الآخر، وقبول الرأي الآخر، فلا سُنَّة ولا بدعة، بل اجتماع وائتلاف ورقص وتطبيل لإقامة الدولة المزعومة، كل هذا والنصوص تقرر:

١) وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٢) وجوب النصح لدين الله.

٣) وجوب تحقيق الولاء والبراء.

كل هذا واجب بنصوصٍ واضحةٍ بيِّنَةٍ، مع أهل الإسلام، ومع غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى . وما أغرب من يدعو إلى هذه النصوص وإعمالها بين المسلمين وما أقبح ما يصفه به أهل البدع والأحزاب[1]، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

فالأصل هو الحذر والتحذير، ويكفينا في هذا قول الله عزَّ وجل: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧].

فالله عزَّ وجل وصف الذين يتَّبعون المتشابه بأنهم ممَّن زاغت قلوبهم، وأنَّ مرادهم الفتنة والتأويل، أي: التحريف، تحريف الكلام عن معانيه، والنبي ﷺ لما

(١) وفي هذا المعنى يقول الشاطبي موصياً أصحابه: «طالب الحق في زماننا غريب، والقائل به مهتضم الجانب، وهذا لم يزل موجوداً فيما بعد زمان التابعين إلى اليوم، فلنا في سلفنا الصالح أسوة ... وأما قولكم: إن إعلان الحق في زماننا عسير، فذلك حق ولكنه واجب على من قلده الله من طريق الفقه قلادة، فإنها أمانة في عنقه حتى يؤديها . هذا وإن كان زماننا قد ظهر فيه الشح المطاع، والهوى المتبع، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فلا بد في ذلك من الرجوع إلى الأصل؛ لأن قائل الحق موجود وإن قل...وعلى الجملة، فالزمان زمان وقوع ما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ وأن المتمسك فيه بدينه كالقابض على الجمر، ولكن الأجر فيه – بحول الله – جزيل، ورب العزة بحفظ الحوزة كفيل، فلا عليكم؛ فإن الله معكم ما قصدتم وجه الله بأعمالكم وثابرتم على اتباع الحق والمشي على طريق الصواب، ورضى المخلوق لا يغني من الله شيئاً». المعيار المعرب (١١/ ١٣٩، ١٤١) نقلاً عن الاعتصام (١/ ٣١، ٣٢)، ط. مكتبة التوحيد، تحقيق الشيخ مشهور حسن.

نزلت هذه الآية قال: «**إذا رأيتم الذين يتَّبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمّى الله فاحذروهم**»[1] أي: أولئك الذين سمّاهم الله في هذه الآية فاحذرهم، فأمر عليه الصلاة والسلام بالحذر من أولئك الذين يتَّبعون ويروِّجون الشبه ومرادهم صد الناس عن الحق، وعن الاهتداء بالكتاب والسُّنَّة.

كذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «**من سمع بالدَّجال فلينأ عنه**»[2] مع أنَّ الدَّجال فيه آياتٌ وعلاماتٌ يُعرف بها . وهكذا في جميع الفتن، يغلق المرء بابه عليه ولا يخرج . ثم قال: «**فوالله إنَّ الرجل ليأتيه و هو يحسب أنه مؤمن؛ فيتبعه مما يبعث به من الشبهات** ».

وإن كان عندك علمٌ وتمييزٌ لا تعرِّض نفسك للفتن، وإيّاك ومواطن الشبه والفتن؛ لأن الشبه تزيِّن الباطل وتجعله في صورة الحق، فهذا الذي يحسب نفسه مؤمناً ويعرف الدَّجال انقلب حاله من الإيمان إلى الكفر ومتابعة الدَّجال عندما رأى هذه الفتنة.

وقال عليه الصلاة والسلام: «**إِنَّ السعيد لمن جُنِّب الفتن**»[3] . فلا بد من الحذر من الفتن واجتنابها والابتعاد عنها وعن أهلها، لا تقل نذهب إلى صاحب

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: «منه آيات محكمات»... (٤٥٤٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب: النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن (٢٦٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٤٣١، ٤٤١)، وأبو داوود في سننه (٤٣١٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٥٠، ٥٥٢، ٥٦٤)، والحاكم في «المستدرك» (٨٦١٥)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٣٠١).

(٣) أخرجه أبو داوود في سننه من حديث المقداد رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داوود» (٤٢٦٣).

البدعة نناقشه؛ فقد يلقي عليك شبهةً تفسد دينك . محمد بن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ كان إذا جاءه صاحب البدعة يسأله يضع أصبعيه في أذنيه، ثم علَّل فعله هذا بأنه يخشى أن يقول ذلك المبتدع كلمةً تجد لها في قلبه محلّاً ثم لا يستطيع إخراجها.

هكذا فعل ابن سيرين وأئمة التابعين، لا يلقون سمعهم للشبه، بل ينأون عنها وعن أهلها وعن كتبهم ومجالسهم، ولا نقول عندهم شيءٌ من الحق، نعم عندهم، حتى الشيطان عنده حقٌّ، قال فيه عليه الصلاة والسلام: «**صدقك وهو كذوب**»[1]، فنحن نخشى من شبههم التي يلقونها أن نجد في نفوسنا لها قبولاً؛ لأنها قد زُيِّنت وزُخرفت فتحصل النتيجة السلبية تجاه هذه الشبه، ويصد الناس عن الحق الذي أراده الله تبارك وتعالى.

أسأل الله عزَّ وجل أن يوفقنا، ويثبتنا، ويجعلنا من الذين يستمعون القول فيتَّبعون أحسنه، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

---

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/ ٢٣٨)، وفي «عمل اليوم والليلة» (٩٥٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٤٢٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وعلقه البخاري في صحيحه، كتاب الوكالة، باب: إذا وكَّل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازه الموكل فهو جائز، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٦١٠).

الفهــرس

المقدمة ٥
تمهيد بين يدي الأصول الستة ١١
شرح مقدمة المؤلف..... ١٧
وضوح البيان ١٩
التحذير من الاعتماد على العقول ٢٠
من العلامات التي يعرف بها أهل الحق: القلة..... ٢٠
شرح مجمل للأصول الستة..... ٢٣
شرح مفصل للأصول الستة ٣٠
الأصل الأول..... ٣٠
- معنى كلمة الدين ٣٠
- معنى الإخلاص ٣١
- مسألة مهمة..... ٣٣
- الإخلاص يتحقق بأمرين ٣٤
- كلام ابن القيم في وصف الإخلاص ٣٥
- أقوال السلف في الإخلاص ٣٦
- التحذير مما يشوب الإخلاص ٣٦
- أنواع الشرك ٣٧
- القرآن كله في بيان التوحيد والتحذير من ضده ٣٨
- القول الحق في التوحيد ٤١
- سبب اختلاف الأمة في التوحيد ٤١

- الرد على من يقول: إن عدم طلب الشفاعة من النبي ﷺ إنما هو انتقاص له ٤٢
- خطر الغلو..... ٤٣
- وجوب الخوف من الشرك ٤٥
- فائدة في الخوف من الشرك ٤٦
الأصل الثاني..... ٤٩
- مراد المصنف من هذا الأصل ٤٩
- الأمر بالاجتماع هو ما أراده الله شرعاً، وحال الأمة هو ما أراده الله كوناً ٥٢
- الأصول التي يحصل بها الاجتماع ٥٣
الأول – تجريد المتابعة للنبي ﷺ ٥٩
الثاني – الوقوف على فهم الصحابة رضي الله عنهم ٦١
- الأمر بالاجتماع والاتباع هو نهي عن الابتداع ٧١
- الدروس المستفادة من قصة عبدالله بن مسعود مع أصحاب الحلقات .. ٧٦
- بعض أقوال السلف في ذم البدعة والكلام والتحذير منها..... ٧٨
- أسباب ذم البدع ٨١
- سبب نشأة الفرق ومباينتها لأصول وقواعد السلف..... ٨١
الأصل الثالث ٨٣
- معنى الجماعة..... ٨٣
- البيان الشرعي ٨٣
- البيان القدري..... ٩١
- مراد المصنف من البيان القدري..... ٩٥

- الرد على من ينكر أن يكون في عنقه بيعة لأنه لم يبايع الحاكم..... ٩٦
- الرد على من يقول: إن النصوص التي جاءت في بيان حق الإمام إنما تُلتزم عندما يكون للمسلمين إمام واحد ٩٧
- أقوال السلف في بيان حق الإمام..... ٩٨
- تنبيه ١٠٣
- أسباب ووسائل الخروج على الإمام..... ١٠٣
- أهم المفاسد الدينية والدنيوية المترتبة على مفارقة الجماعة ١٠٦
الأصل الرابع..... ١٠٨
- مراد المصنف من هذا الأصل ١٠٨
- المسألة الأولى: معرفة العلم وفضله ١٠٨
- المسألة الثانية: التمييز بين العالم والمتعالم ١٠٨
- صفات العلماء [من سورة البقرة]..... ١٠٩
- فضل العلم: ١١١
١ – من الكتاب..... ١١٢
٢ – من السُّنَّة..... ١٠٩
- المراد بالعلم المأمور به في الكتاب والسُّنَّة، المأجور صاحبه..... ١١٤
- صفات العلماء الربانيين ١١٥
- المعوقات عن طلب العلم ١٢٢
- الأصول التي يجب التزامها والعمل بها ١٣٠
الأصل الخامس..... ١٣١
- مراد المصنف من هذا الأصل ١٣١
- أركان الولاية ١٣٣

- الثمرة المرجوة من الولاية ١٣٣
- تعريف التقوى..... ١٣٣
- تعريف الولي..... ١٣٥
- مسائل في الولاية:..... ١٣٣
١ – التمييز بين الولي ومدعي الولاية..... ١٣٦
٢ – التصديق بكرامات الأولياء ١٣٧
- تعريف الكرامات ١٣٧
٣ – خوارق العادات ١٤٠
- أنواع الخوارق التي تحصل في الدنيا ١٤٠
الأول: ما يكون للأنبياء ١٤٠
الثاني: ما يكون للأولياء ١٤٠
الثالث: ما يكون لأهل الدجل..... ١٤١
الرابع: ما يكون لأهل السحر والشعوذة والجن والشياطين ١٤٣
- مذاهب الناس وأقوالهم في الكرامات ١٤٤
الأصل السادس..... ١٤٨
- تعريف الشبهة ١٤٩
- من شبه المبتدعة: أن القرآن والسُّنَّة لا يعرفهما إلا المجتهد المطلق ١٥١
- تعريف الاجتهاد..... ١٥١
- شروط الاجتهاد ١٥٦
الشرط الأول ١٥٦
الشرط الثاني..... ١٥٦
الشرط الثالث ١٥٦

الشرط الرابع ١٥٦
الشرط الخامس ١٥٧
الشرط السادس ١٥٧
- ومن شبه المبتدعة: ١٥٨
١ – تعطيل الوحي ١٥٨
٢ – أن كل مجتهد مصيب ١٦٠
٣ – قولهم: مذهبنا صواب يحتمل الخطأ، ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب..... ١٦١
٤ – اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الإسلام ١٦١
٥ – الطرق الموصلة إلى الله بعدد أنفاس الخلائق ١٦١
- من شبه المعاصرين: ١٦٢
١ – اجمعوا ولا تفرقوا..... ١٦٢
٢ – نأمر بالمعروف دون المنكر ١٦٢
٣ – الإسلام له حد أدنى وأعلى، ويكتفى بالحد الأدنى في الدعوة..... ١٦٢
٤ – نجتمع فيما اتفقنا عليه..... ١٦٢
٥ – من طلب الهدى من الكتاب والسنة فهو زنديق ١٦٢
- موقفنا من الشبه..... ١٦٣